عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

دور اللجان الشعبية لخدمات اللاجئين في التنمية المجتمعية في مخيمات الضفة الغربية

فيصل محمد رضوان

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1432 هـ - 2011 م

دور اللجان الشعبية لخدمات اللاجئين في التنمية المجتمعية
في مخيمات الضفة الغربية

إعداد:

فيصل محمد رضوان

بكالوريوس تنمية اجتماعية - خدمة اجتماعية -جامعة القدس المفتوحة - فلسطين

اشراف: د. نايف جراد

قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في التنمية الريفية المستدامة - مسار بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية من معهد التنمية المستدامة - جامعة القدس

1432 هـ / 2011 م

جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
معهد التنمية المستدامة

إجازة الرسالة

دور اللجان الشعبية لخدمات اللاجئين في التنمية المجتمعية في مخيمات الضفة الغربية

إعداد الطالب: فيصل محمد رضوان
الرقم الجامعي: 20812395

اشراف: د. نايف جراد

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 26 / 1 / 2011 من لجنة المناقـشة المدرجـة أسـماؤهم وتواقيعهم:

1 رئيس لجنة المناقشة: د. نايف جراد التوقيع:.....
2 ممتحناً داخلياً: د. عبد الوهاب الصباغ التوقيع:.....
3 متحناً خارجياً: د. سمير ابو زنيد التوقيع:.....

القدس - فلسطين

1432 هـ - 2011 م

الإهداء

إلى شهداء وجرحى وأسرى شعبنا الفلسطيني في الشتات والمنفى ومخيمـات اللجـوء الفلسطيني والى جميع أبناء الشعب الفلسطيني الـصامدين والمـرابطين فـي الأرض المقدسة.

إلى كل من وطئت أرض المخيم قدماه، وعبقت أنفاسه شذاه، وحلّقت روحه في سماه.

إلى أحبابي في المخيم، إلى كل فلسطيني أحب أرضه، وغرس في نفوس أطفالـه روح العزة والإباء.

إلى كل لاجئ فلسطيني، عانق جسده ثرى الأرض التي أحبها وأحبته.

إلى أحبابي أهل المخيم، الذي يؤرقه أن يرى حقاً يخبو وباطلاً يزهو.....إلـى والـدي وإخواني وأولادي وزوجتي.

إلى حركة فتح ودائرة شؤون اللاجئين ومنظمة التحرير الفلسطينية

إلى أصدقائي ورفاق دربي، إلى كل باحث وطالب علم.

أهدي هذا الانجاز المتواضع.

فيصل محمد رضوان

إقرار

أقر أنا مقدم الرسالة أنها قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير في مسار بناء المؤسسات مـن برنامج التنمية الريفية المستدامة،وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما تم الإشارة له حيث ورد، واستعنت بالعديد من المراجع،ووثقت ذلك حسب أصول البحث العلمي، وان هذا البحث وأي جزء منه لم يقدم بأي جامعة أو معهد.

التوقيع:.....

الطالب:فيصل محمد رضوان

التاريخ:.....

شكر وعرفان

"وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت واليه أنيب" (هود،88). صدق الله العظيم

أحمد الله الكريم الذي بثّ في نفسي القوة والتحمل لإنجاز هذا البحث والذي من خلاله سلطت الضوء على المخيم الفلسطيني مقدما دراسة تحليلية لأهم الجوانب التي تصور دور اللجان الشعبية لخدمات اللاجئين في التنمية المجتمعية في مخيمات الضفة الغربية.

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الدكتور المشرف على البحث د.نايف جراد وإدارة الجامعة وأخص د.زياد قنام مدير البرنامج ود.حسني عوض وأخي وصديقي صالح طلوزي والمشرفين على مناقشة الرسالة والمؤسسات الأهلية واللجان الشعبية لخدمات اللاجئين التي قدمت وساهمت بالمزيد من المعلومات لأغراض البحث العلمي.

وأخيراً أتوجه بالشكر لكل من ساهم في إنجاح هذا البحث من رؤساء وأعضاء اللجان الشعبية في مخيمات الضفة الغربية وأصدقائي وأخواني في دائرة شؤون اللاجئين والى كل من ساهم معي وشاركني هذا البحث العلمي من أساتذة ومشرفين ولجان شعبية ومؤسسات وطنية والى جميع الأصدقاء والمؤسسات في الوطن.لهم مني كل محبة واحترام وتقدير.

فيصل محمد رضوان

مصطلحات الدراسة

المخيم : المخيم لغة من خيم يخيم تخييما، أي نصب الخيام وسكن فيها، ويطلق على مكان الخيام مخيما، وهي أنواع: عسكرية وصحية وترفيهية وتربوية وكشفية، ومخيمات اللاجئين والنازحين وغيرها. أما المخيم اصطلاحا، أي في الحالة الفلسطينية، فهو كما جاء في تعريف وكالة الغوث (الأونروا): " هو عبارة عن قطعة من الأرض تم وضعها تحت تصرف الوكالة من قبل الحكومة المضيفة بهدف إسكان اللاجئين الفلسطينيين وبناء المنشآت للاعتناء بحاجاتهم. أما المناطق التي لم يتم تخصيصها لتلك الغاية فلا تعتبر مخيمات. ومع ذلك، فإن الأونروا مدارس وعيادات صحية ومراكز توزيع خارج المخيمات حيث يوجد تواجد كبير للاجئين الفلسطينيين، كمنطقة اليرموك بالقرب من دمشق في سورية.

إن قطع الأراضي التي أنشأت المخيمات فوقها هي أراض حكومية أو أنها، في معظم الحالات، أراض استأجرتها الحكومة المضيفة من أصحابها الأصليين. وهذا يعني أن اللاجئين في المخيمات لا "يملكون" الأرض التي بني عليها مسكنهم، إلا أن لديهم حق "الانتفاع" بالأرض للغايات السكنية.

وتمتاز الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية في المخيمات عموما بالفقر وبالكثافة السكانية وبظروف الحياة المكبلة وبنية تحتية غير ملائمة كالشوارع والصرف الصحي.(الأونروا، 2010)

وفي تعريف آخر، المخيم هو " جسم غريب وطارئ على البناء الاجتماعي والنسق الثقافي، والنسق السياسي للمجتمع الفلسطيني: وهو لفظ أطلق على التجمعات الفلسطينية الطارئة عن الشتات القسري الذي تعرض له الفلسطينيون عام(1948) وبعد حرب عام (1967). (جامعة القدس المفتوحة،1995).

اللاجئ : عرف اللاجئ في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 302

بتاريخ1950/12/8 بأنه "الشخص الذي كان قد عاش في فلسطين لمدة سنتين على الأقل قبل اندلاع النزاع العربي الإسرائيلي في سنة 1948، والذي فقد بسبب ذلك بيته ووسائل كسب معيشته". وقد اتفق على أن ينطبق هذا التعريف على اللاجئين الذين تعاملت معهم المادة(11) من قرار الجمعية العامة السابق رقم194 بتاريخ 1948/12/11 (الطويل،1996).

اللاجئ إجرائيا : ويعرف اللاجئ الفلسطيني إجرائيا بأنه :"أي شخص كان في التاسع والعشرين من تشرين ثاني 1947 أو بعد هذا التاريخ، مواطنا فلسطينيا وفقا لقانون المواطنة الفلسطينية الصادر في الرابع والعشرين من تموز 1925، والذي مكان إقامته الطبيعية في فلسطين، في مناطق أصبحت لاحقا تحت سيطرة دولة إسرائيل بين 15 أيار 1948م، و 20 تموز 1949م، واجبر على ترك مكان الإقامة بسبب الحرب ولم يستطع العودة إليه جراء ممارسات السلطات الإسرائيلية، والذي كان خارج مكان إقامته في 29 تشرين ثاني 1947م، أو بعد هذا التاريخ ولم يتمكن من الرجوع إليه بسبب الحرب والإجراءات الإسرائيلية) وفقد مصدر رزقه حتى 20 تموز 1948م، لنفس السبب سواء أكان أحد سكان القرى الحدودية في الضفة وسلبت أرضه وأصبحت تحت سيطرة إسرائيل، أو كان أحد أفراد القبائل البدوية أو شبه البدوية، وأنسال اللاجئين الفلسطينيين وأزواجهم وزوجاتهم وفق التعريف سواء كان هؤلاء على قيد الحياة أو لا.(دائرة شؤون اللاجئين،2010)

الشتات الفلسطيني : هو واقع توزع الفلسطينيين بعد عام(1948) في خارج البلاد إلى حيث يمكنهم تدبير شؤونهم الاقتصادية أو الاجتماعية أو النفسية دون تخطيط أو نظام يوجههم من إطار سياسي أو دولي. (جامعة القدس المفتوحة،،1995)

المجتمع الفلسطيني : مجموع الأسر والجماعات المحلية الحضرية والريفية والبدوية والمشتتة والتي تمارس العلاقات الاجتماعية الفعلية وتحتفظ بصورة بنائية لمجتمعها العام في فلسطين بصرف النظر عن تواجدهم الجغرافي في ظل أنظمة سياسية تدعي أنها مسؤولة عنهم. (جامعة القدس المفتوحة،1995).

حق العودة للاجئ : حق الفلسطيني الذي طرأ أو خرج من موطنه لأي سبب عام1948 أو

الفلسطيني		في أي وقت بعد ذلك،في العودة إلى الديار أو الأرض أو البيت الـذي كان يعيش فيه حياة اعتيادية قبل 1948وهو حق ينطبـق علـى كـل فلسطيني سواء أكان رجلاً أم امرأة،وينطبق كذلك على ذرية أي منهما مهما بلغ عددها وأماكن تواجدها ومكان ولادتها وظروفهـا الـسياسية والاجتماعية. وهو الحق الذي نص عليه القرار الـدولي 194 بحـق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم والتعويض عن الأضـرار التي لحقت بهم. (مؤتمر حق العودة،2004).
اللجنة الشعبية للخدمات	:	لجنة مشكلة في المخيم من قبل دائرة شؤون اللاجئين فـي م. ت. ف لتلبية رغبات واحتياجات اللاجئين مـن خـلال إشـراك شخـصيات اعتبارية ومهنية وأصحاب اختصاص وخبرة وتمثيل المرأه وضـمان دعم التنظيمات الـسياسية والمؤسـسات القائمـة داخـل المخيمـات والتشكيلات الاجتماعية (دائرة شؤون اللاجئين،2005).
النازح	:	كل فلسطيني أجبر على ترك وطنه نتيجة حرب 1967، أو الذي كـان في الخارج قبل الحرب، والذي كان يقيم في الأراضي التي احتلت عام 1967، والذي أبعد قسرا ولم تسمح إسرائيل لـه بـالعودة. (شـبلان وآخرون، 1996).
النازح /النازحون	:	هم ذلك الجزء من اللاجئين الذين هجروا من الأراضـي الفلـسطينية نتيجة حرب عام 1967، وهو مصطلح سياسي انتشر بشكل واسـع في العقدين الماضيين لتمييز هؤلاء المهجرين عن لاجئي عام 1948، وقد اعتبر البعض أنه يهدف إلى تجزئة حـق العـودة للفلـسطينيين المهجرين عن وطنهم، ولا نجد إجماعا على تعريف محدد لمصطلح النازحين، ومرد هذا لما قد يترتب عليه من تحديـد عـدد النـازحين وبالتالي عودتهم التي خصصت لبحثها لجنة رباعية ضمت كـلا مـن السلطة الفلسطينية وإسرائيل والأردن ومصر حسب اتفاق أوسلو. ومع هذا فان بعض النازحين هم ذو صـفة مزدوجـة، أي أنهـم لاجئـون ونازحون في آن واحد، فقد كان بين نازحي 1967م أعداد من لاجـئ 1948م.(دائرة شؤون اللاجئين،2010).
المهجر	:	كل فلسطيني أجبر على ترك بيته وقريته ومدينته ولجأ إلـى منـاطق مجاورة داخل الأرض المحتلة عام 1948 أو من كان غائبا عن بيتـه وبلدته أو قريته ومدينته ولم يستطع العودة إليها ومازال يعيش داخـل

مناطق 1948 ولم يسمح له بالعودة.(ألأزعر،1998).

التوطين والاندماج : خيار من خيارات حل مشكلة اللاجئين في العالم بشكل عـام تقـضي بإعطاء إقامة دائمة للاجئ في أماكن تواجده تمهيدا لدمجـه بـالمجتمع الذي يعيش فيه، وهي وسيلة اتبعت من اجل الـتخلص مـن قـضية اللاجئين الفلسطينيين،من خـلال تـوطينهم فـي البلـدان المـضيفة لهم.(حمام،2005).

الإغاثة : تقديم العون الاغاثي لسد الكفاف ومواجهة أوضاع طارئـة،وهي أحـد مهمات الأنروا تجاه اللاجئين الفلسطينيين.(الأنروا،2010).

التنمية المجتمعية : عبارة عن رسمللأهداف وفق الموارد المتاحة لها سواء أكانت ماديه ام بشرية، بغرض الوصول إلى حجم معـين مـن التغيـرات البنائيـة والوظيفية يكون له أثره في وصول المجتمع إلى قـدر معـين مـن الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية (الحسن، 2005).

وتعتبر التنمية حق من حقوق الإنسان أكد عليها الإعلان العالمي للحق في التنمية الصادر عن الأمم المتحدة عام 1986، والذي جاء فيه: " أن التنمية عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شـاملة تـستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والأفراد جميعهم على أساس مشاركتهم، النشطة والحرة والهادفة، في التنمية وفى التوزيع العـادل للفوائد الناجمة عنها "

وبهذا المفهوم فإن التنمية عملية شاملة ومستدامة ومتكاملة أيضا.وقد تم تطوير المفهوم في وثائق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصولاً إلـى التنمية الإنسانية ببعدها الشامل، أي الترابط بكل مـستويات النـشاط السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي والبيئي، بالاستناد إلى نهج متكامل يعتمد على مبدأ المشاركة والتخطيط الطويل الأمد في حقـول التعليم والتربية والثقافة والإسكان والصحة والبيئة وغيرها، ويتـوخى قدراً من العدالة والمساءلة والشرعي والتمثيل.(عبد الحسين،2010) .

وكالة الغوث(الأونروا) : وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين فـي الـشرق الأدنى،وهي بالإنجليزية: United Nations Relief and Works Near East Agency for Palestine Refugees in the،

وتختصر ب (الأونروا).

هي وكالة إغاثة و تنمية بشرية تابعة للأمم المتحدة، تعنى بتوفير التعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية والمعونة الطارئة لما يربو على أربعة ملايين لاجئ يعيشون في قطاع غزة و الضفة الغربية و الأردن و لبنان و الجمهورية العربية السورية.

تعد الأونروا إلى حد بعيد أكبر وكالة تابعة للأمم المتحدة تعمل في الشرق الأوسط حيث يبلغ عدد موظفيها 24000 موظف يكاد يكون معظمهم من اللاجئين الفلسطينيين أنفسهم الذين يعملون بشكل مباشر لمصلحة مجتمعاتهم في وظائف المدرسين والأطباء والممرضات والأخصائيين الاجتماعيين (وكالة الغوث، 2010)

نظم وإجراءات العمل : يقصد بها مدى ملاءمة الإجراءات في تقديم الخدمة ووضوحها،ومدى ملاءمة النماذج المستخدمة، ومدى وضوح التعليمات والإرشادات الصادرة عن المؤسسة (اليعقوبي،2004).

الإمكانات المادية : الإمكانات المادية للخدمات في اللجان الشعبية في الخيمات التي تؤدى فيها الخدمة، والمعدات والأجهزة المستخدمة،والمظهر العام للعاملين ،وحداثة التكنولوجيا،ووسائل الاتصال.

التقييم : توجيه الجهود،والأنشطة، والبرامج،نحو المسار الذي يتعين أن تتجه إليه، كي يتحقق لها اكبر قدر من الفاعلية،وتنجز ما وضعت من اجل انجازه،ومن ثم ظهر مصطلح التقييم الموضعي استنادا إلى إجراءات وخطوات منهجية بعينها تكفل له موضوعية الحكم وإصدار القرار(المطيري،2003).

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة للتعرف إلى دور اللجان الشعبية لخدمات اللاجئين في التنمية المجتمعية كحالـه دراسية في مخيمات الضفة الغربية وعلاقتها بعدد من المتغيرات الديمغرافية كـالجنس، العمـر، المؤهل العلمي، مكان الإقامة الحالي، الحالة الاجتماعية، عدد الأولاد.

ولمعرفة ذالك قام الباحث بإعداد استبانه تضمنت مجموعه من الاسئله لمعرفة رأي المبحوثين فـي درجة تقيمهم لدور اللجان الشعبية في تقديم الخـدمات للاجئـين وتـم التأكـد مـن خصائـصها السيكومترية، وقد بلغ عدد فقرات الاستبانة (54) فقرة وزعـت علـى خمـسة محـاور رئيـسة وهي:المجال السياسي والوطني،المجال الاقتصادي،المجال الثقافي والتعليمي والتربـوي، المجـال الاجتماعي،مجال الصحة والبيئة، وقد طبق الباحث الدراسة على عينه طبقيه عشوائية مكونـه مـن (516) لاجئ ولاجئة.

وقد أظهرت نتائج الدراسة بأن الدرجة الكلية لدور اللجان الشعبية لخدمات اللاجئـين فـي التنميـة المجتمعية كانت متوسطة حيث بلغت النسبة المئوية الكلية لمتوسط استجابات المبحوثين على جميع الفقرات لجميع المجالات (62.9%). وقد كانت درجة دور اللجان الشعبية على المجـال الـسياسي والوطني بدرجة كبيرة، ودرجة متوسطة على المجال الاقتصادي والمجـال الاجتمـاعي ومجـال الصحة والبيئة ودرجة قليلة على المجال الثقافي والتعليمي والتربوي.

كما بينت نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحـصائية تعـزى لمتغيـرات المحافظـة، الجنس،العمر،المؤهل العلمي،الحالة الاجتماعية،الدخل الشهري،المهنة، في تقييم دور اللجان الشعبية لخدمات اللاجئين في التنمية المجتمعية في مخيمات الضفة الغربية.

وبناءا على نتائج الدراسة في ما يلي أهم التوصيات التي توصلت الدراسة: ضرورة الحفاظ علـى الدور الأساسي لوكالة الغوث الدولية من أجل رعاية وإغاثة اللاجئين وتقـديم الخـدمات التعليميـة والصحية والخدماتية والاغاثية. والتأكيد على دور اللجان الشعبية كلجان خدماتية تهتم بتطوير البنى التحتية للمخيم والوقوف على المشاكل والأزمات التي يواجهها المخيم وأبنائه اللاجئين والمـساهمة في حلها للوصول إلى التنمية المجتمعية الشاملة. وضرورة اعتماد اللجان الشعبية علـى مـصادر تمويل ذاتية وليس خارجية وذلك عبر إقامة مشاريع مستدامة تضمن بقاء وتواصل عمـل اللجـان الشعبية لخدمات اللاجئين في تحقيق التنمية المستدامة الشاملة

The role of the Popular Service committees for the Refugees in social development in the West Bank camps.

Abstract

The aim of this study was to identify the role of Popular Services Committees for the Refugees in social development as a case study in the West Bank's refugees camps and their relationship with a number of demographic variables، such as sex، age، academic qualification، current residence، marital status and the number of children.

To find that out، the researcher prepared questionnaire included a set of questions to know the degree of the respondents' assessing of the role of the popular committees in providing services to the refugees،and the psychometric characteristics of this questionnaire had been taken in consideration.

The questionnaire was of 54 items which were distributed on five main areas، namely ; the political and national، economic، cultural and educational، social، and healthy and environmental areas. The study has been applied to a stratified random sample consisting of (516) refugees.

The results shows that the total degree of the role of peoples committees of services for refugees in social development is of medium، where the total percentage of the average responses on all item of all areas was (62.9%). The degree of the role of people's committees in the political and national area is high، and it is of medium in the economic، health، and environmental areas، where it is of low degree in the political and educational areas.

The results of the study also shows that there are no significant statistic differences attributed to changes in educational qualification، marital status، monthly income، and occupation - in assessing the role of the peoples committees of services for refugees in social development in the West Bank's refugees camps.

Based on it's results،theses are the recommendations of the study; The need of preserving the primary role of the international relief agency (UNRWA) for the care and relief of refugees and to provide educational and health services، and relief services. The study also emphasizes on the role of the people's committees as services-committees concerned with infrastructure of the camp، and identify the problems and crises that refugee camp face in order to contribute to the solution to achieve a comprehensive social development.The popular committees have to depend on sources of self-financing rather than external ones by developing sustainable projects to ensure the survival and continuity of these committees in achieving a comprehensive sustainable development

الفصل الأول

خلفية الدراسة

1.1 المقدمة

جاء ظهور مخيمات اللاجئين الفلسطينيين بشكل عام، نتيجة لمأساة التشريد القسري التي تعـرض لها جزء كبير من أبناء الشعب الفلسطيني جراء النكبة التي حلت به عام 1948 إثر قيـام الحركـة الصهيونية بالاستيلاء على أرضه وإعلان قيام دولة إسرائيل على أنقاض الكيان الوطني الفلسطيني. فنتيجة لأعمال الجماعات الصهيونية المسلحة ضد التجمعات الفلسطينية وخططتها المعـدة مـسبقا لتهجير السكان، و بسبب أعمال القتل والحرب النفسية والترويع و ظـروف الحـرب والعمليـات العسكرية في مختلف المناطق، تشردت أعداد كبيرة من أبناء الشعب الفلسطيني(كناعنه، 2000).

ولجأت جموع المشردين والمطرودين قسرا من الفلسطينيين إلى الضفة الغربية وقطاع غزة والدول المجاورة، فأنشئت للاجئين معسكرات مؤقتة ومخيمات لتأويهم تمهيداً لعودتهم، التي جرى التأكيـد عليها بموجب قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة رقم (194) بتاريخ 1948/12/11، ورغـم ذلك استمر وجود اللاجئين في أماكن اللجوء ، وتحولت تلك الأماكن إلى مخيمات دائمة. و حـافظ الفلسطينيون في تجمعاتهم على درجة من التماسك الاجتماعي وعلى هويتهم الوطنية . وحتى تلـك الشرائح التي اندمجت نسبيا و انخرطت في المجتمعات المضيفة ظلت تحافظ على تمسكها بالهويـة الفلسطينية وقد ساعد الفلسطينيين في الحفاظ على هويتهم الوطنية سياسات الدول العربية التـي لـم تسهل عملية الاندماج في أماكن اللجوء، و مع الوقت بات الارتباط وثيقاً بين اللاجئ ومخيمه حيث أصبح يرى فيه رمزاً لقضيته ولبلدته ومنزله الأول الذي لا زال يحتفظ بمفاتيحه على أمل العـودة إليه. وأصبح بؤس وشقاء اللجوء في المخيمات حافزاً يربط اللاجئ بأرضه وارض آبائه و أجداده.

ولذا فإن لهذا الارتباط فضلا على بقاء قضية اللاجئين حية أمام كافة محاولات تصفية هذه القضية، فقد تحول المخيم إلى شاهد على النكبة وحيز للممانعة والمقاومة. (الفرا وآخرون، 1999).

و أكدت كافة المعطيات والحقائق التاريخية الثابتة أن اللاجئـين و رغـم حيـاة البـؤس والـشقاء والظروف القاسية التي عاشوها لمدة طويلة من الزمن في المخيمات رفضوا التوطين والتنازل عن حقوقهم القانونية المشروعة وظلوا متمسكين بحق العودة إلى الديار.

ارتباطا باستمرار مفاعيل النكبة الكبرى التي حلت بالشعب الفلسطيني قي العـام 1948 ، وتعبيـرا عن الاهتمام باللاجئين والتمسك بحق العودة ، جاءت فكرة تشكيل وتأسيس أهم مؤسسات م.ت.ف، ألا وهي دائرة شؤون اللاجئين والتي انبثقت عنها اللجان الشعبية في المخيمات،التي كانت نـشأتها أصلا مرتبطة بأهداف سياسية ولكنها تدريجيا أخذت تنخرط في أنشطة تنمويـة. ومـع تطـورات القضية الفلسطينية في ضوء التسوية السياسية باتت تطرح في الآونة ألأخيرة مسألة تطوير وتحسين الظروف المعيشية لسكان المخيمات. (شبيب،2004).

إن مهمة تطوير مستوى الخدمات المناطة باللجان الشعبية هي عملية تنموية. ولعل قضية التنمية في المخيمات مرتبطة بشكل وثيق بالتنمية المستدامة في مناطق السلطة الفلسطينية ككل. و تعد قـضية التنمية من أهم القضايا التي تعالجها السلطة الوطنية الفلسطينية، وهي على رأس الأولويات كونهـا تمثل العمود الفقري للاقتصاد الفلسطيني، والركيزة الأساسية لبناء دولة فلسطينية قوية قادرة علـى التحرر و الإنعتاق من التبعية الأجنبية.

وتمثل التنمية البشرية هنا، في هذه الدراسة، الحلقة الأولى من حلقات التنمية بشكل عام، وتطورها وتقدمها، الذي يعني أساس الرخاء والازدهار في المجتمع الفلسطيني.(جامعة القدس، 2006).

وفي هذا الإطار تثار بين الفينة والأخرى قضية جدلية العلاقة بين التنمية والسياسات الاقتـصادية وعلاقتها بالمخيمات،حيث أن المخيمات كأماكن كثافة سكانية عالية وتعاني نقص كبير في الخدمات وانعدام للبنية التحتية الملائمة للتنمية المطلوبة، وحيث أنه من المفترض أن تكـون التنميـة مـن مسؤوليات السلطة الفلسطينية وواجباتها تجاه كل تجمعات الشعب الفلسطيني الداخلين في ولايتهـا، تطرح مسألة التنمية في المخيمات باعتبارها قضية إشكالية، تحتاج إلى استدخالها في إطار التنميـة الشاملة من أجل رفع مستواها و بلوغ أعلى درجات الفائدة للمجتمع ككل عبـر اسـتخدام أمثـل للموارد البشرية والسياسية في التنمية المجتمعية داخل المخيمات الفلـسطينية وتحـسين الظـروف

المعيشية فيها .وبما أن اللجان الشعبية للخدمات في المخيمات هي الهيئة المحلية التي تمثل الـسلطة في هذا المجال، لذلك جاءت هذه الدراسة لتتناول هذا الموضوع الهام من حيث تقيـيم دور اللجـان الشعبية لخدمات مخيمات اللاجئين في التنمية المجتمعية في مخيمات الضفة الغربيـة ، وللوقـوف على أبعاد هذه المسألة الشائكة للاجئين الفلسطينيين في أماكن تواجدهم داخل المخيمات.

2.1 مشكلة الدراسة

إن تجربة الباحث الشخصية واحتكاكه المباشر بقضايا ومشكلات اللاجئين في مخيمات الضفة الغربية، كونه يعمل في دائرة شؤون اللاجئين التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، هو ما دفعه بشكل أساسي لأن يتجه لهذه الدراسة. فقد لاحظ الباحث أن هنالك نقصا كبيرا في الخدمات المقدمة لهؤلاء اللاجئين، كما أنه لا توجد رؤية وتقييم علمي منهجي لدور اللجان الشعبية لخدمات اللاجئين ولا قياس لمدى رضا جمهور للاجئين عن مستوى هذه الخدمات.

وبالتالي تتمحور مشكلة الدراسة الحالية في التعرف إلى دور اللجان الشعبية لخدمات اللاجئين فـي التنمية المجتمعية في مخيمات الضفة الغربية واستكشاف المعيقات التي تحول دون قيام هذه اللجان بدور تنموي فاعل. ولهذا سوف يتم التعامل مع سكان مخيمات الضفة الغربية كمجتمع الدراسة ، ومن ثم التعرف الى مدى كفاية الخدمات المقدمة للاجئين من قبل هذه اللجان ودرجة رضا اللاجئين عنها وعلاقة ذلك كله بعدد من المتغيرات مثل الجنس والعمر والمؤهل العلمي ومكان الإقامة الحالي والحالة الاجتماعية، وعدد الأبناء، و المهنة، و الدخل الشهري. وتتلخص مشكلة الدراسة بما يلي:

- ما دور اللجان الشعبية لخدمات اللاجئين في التنمية المجتمعية في مخيمات الضفة الغربية؟
- ما المعيقات التي تحول دون قيام هذه اللجان بدور تنموي فاعل؟.
- ما سبل تطوير جودة الخدمات المقدمة من قبل هذه اللجان في مخيمات اللاجئين؟.

3.1. أهداف الدراسة

هدفت الدراسة إلى:

- التعرف إلى دور اللجان الشعبية لخدمات اللاجئين في مخيمات الـضفة الغربيـة ووعـي العاملين فيها بالتنمية المجتمعية.

- معرفة المجالات التنموية التي تقوم بها اللجان الشعبية للخدمات في المخيمات ومقارنتها مع مؤشرات التنمية المجتمعية.
- التعرف إلى أوجه القصور في عمل اللجان من وجهة نظر اللاجئين في المخيمات بهـدف تقويم عملها في التنمية المجتمعية.
- التعرف على سبل وآليات تطوير عمل اللجان الشعبية لخدمات اللاجئين في الضفة الغربية في تعزيز التنمية المجتمعية.
- التعرف إلى سبب الاختلاف في نظر سكان المخيمات إلى دور اللجان الـشعبية لخـدمات اللاجئين في إحداث التنمية المجتمعية في مخيمات الضفة الغربية تبعـا لمتغيـر الجـنس، والعمر، والمؤهل العلمي، والحالة الاجتماعية، والدخل الشهري، ومكان الإقامة.

4.1 أسئلة الدراسة

بناء على ما سبق، هدفت هذه الدراسة للإجابة عن الأسئلة التالية:

- ما دور اللجان الشعبية لخدمات مخيمات اللاجئين في التنمية المجتمعية في مخيمات الضفة الغربية؟
- ما المعيقات والصعوبات التي تحول دون قيام اللجان الشعبية لخدمات اللاجئين بدور فاعل في التنمية المجتمعية داخل مخيمات الضفة الغربية ؟
- ما الخدمات والبرامج التي تقدمها اللجان الشعبية لخدمات اللاجئين في التنمية المجتمعية في مخيمات الضفة الغربية؟
- ما هي آليات تطوير عمل اللجان الشعبية لخدمات اللاجئين في إحداث التنميـة المجتمعيـة داخل مخيمات الضفة الغربية؟

5.1 فرضيات الدراسة

للإجابة على تساؤلات الدراسة تم تحويل السؤال الثاني إلى الفرضيات الصفرية الآتية:

- الفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في إجابـات المبحوثين نحو دور اللجان الشعبية لخدمات اللاجئين في إحداث التنميـة المجتمعيـة فـي مخيمات الضفة الغربية تبعا لمتغير المحافظة.

- الفرضية الثانية:لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في إجابات المبحوثين نحو دور اللجان الشعبية لخدمات اللاجئين في إحداث التنمية المجتمعية في مخيمات الضفة الغربية تبعا لمتغير الجنس.
- الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في إجابات المبحوثين نحو دور اللجان الشعبية لخدمات اللاجئين في إحداث التنمية المجتمعية في مخيمات الضفة الغربية تبعا لمتغير العمر.
- الفرضية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في إجابات المبحوثين نحو دور اللجان الشعبية لخدمات اللاجئين في إحداث التنمية المجتمعية في مخيمات الضفة الغربية تبعا لمتغير المؤهل العلمي.
- الفرضية الخامسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في إجابات المبحوثين نحو دور اللجان الشعبية لخدمات اللاجئين في إحداث التنمية المجتمعية في مخيمات الضفة الغربية تبعا لمتغير الحالة الاجتماعية.
- الفرضية السادسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في إجابات المبحوثين نحو دور اللجان الشعبية لخدمات اللاجئين في إحداث التنمية المجتمعية في مخيمات الضفة الغربية تبعا لمتغير الراتب الشهري.
- الفرضية السابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في إجابات المبحوثين نحو دور اللجان الشعبية لخدمات اللاجئين في إحداث التنمية المجتمعية في الضفة الغربية تبعا لمتغير مكان الإقامة.

6.1 مبررات الدراسة

قام الباحث باختيار موضوع الدراسة لعدة مبررات وتتلخص بالتالي:

- الدوافع والرغبة الذاتية لدى الباحث.حيث ان الباحث يترأس اللجنة الشعبية لخدمات مخيم طولكرم منذ سنوات، و يعمل في دائرة شؤون اللاجئين، ويهمه أن يكون هنالك دور فاعل للجان الشعبية في التنمية المجتمعية في المخيمات
- قلة البحوث والدراسات التي تناولت هذا الموضوع،واهمية الدور الذي تلعبه اللجان الشعبية لخدمات اللاجئين.
- قد يشكل هذا البحث بنتائجه وتوصياته اساسا مثمرا في عملية تقييم شاملة للجان الشعبية لخدمات اللاجئين في مخيمات الضفة الغربية، ومساعدتها على رسم سياساتها وبناء الخطط

والبرامج، و وضع الأليات المناسبة التي تساهم في تطوير هذه اللجـان داخـل المخيمـات الفلسطيني

- ايمان الباحث وقناعته باهمية الارتقاء بدور كل الاطراف الفاعلة في عمليـة التنميـة فـي المخيمات وخاصة اللجان الشعبية لخدمات اللاجئين في التنميه الشامله داخل المخيمات.
- *حداثة الدور التنموي للجان الشعبية لخدمات اللاجئين في مخيمات الضفة الغربية.
- استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في برنامج التنمية الريفيـة المـستدامة\ جامعة القدس.

7.1 أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تبحث في واحدة من الموضوعات الهامـة والحـساسة للاجئـين وحقهم في الحماية والحياة الكريمة والتنمية، في وقت يجري فيه العمل من أجـل بنـاء مؤسـسات الدولة الفلسطينية وما يرافقها من عملية تنمية ، في نفس الوقت الذي تتعرض فيه قضية اللاجئـين إلى خطر كبير بفعل الضغوط الدولية التي تستهدف النيل من حقهـم فـي العـودة إلـى ديـارهم وممتلكاتهم وتحويلها إلى قضية تعويض أو خدمات وتوطين. كما تنبع أهمية هـذه الدراسـة مـن الناحيتين النظرية والتطبيقية في النواحي التالية:

- تعد هذه الدراسة -حسب علم الباحث- من الدراسات القليلة التي تبحث في تقييم دور اللجان الشعبية لخدمات مخيمات اللاجئين في التنمية المجتمعية في مخيمـات الـضفة الغربيـة، وبالتالي سوف تساهم في تحديد جوانب القوة في التنمية وتعزيزهـا، وجوانـب الـضعف، وبالتالي بناء البرامج العلاجية المناسبة لها.
- توفير تقييم معزز بالمعطيات والمعلومات عن عمل اللجان الشعبية ودورها فـي التنميـة واحتياجات اللاجئين أنفسهم كمصدر أساسي يمكن أن تستفيد منه الجهات المختصة سـواء أكانت حكومية أم غير حكومية أم دولية.
- يتوقع من خلال نتائج هذه الدراسة التعرف إلى دور متغيرات الجنس والعمـر والمؤهـل العلمي ومكان الإقامة الحالي والحالة الاجتماعية، وعدد الأولاد،و المهنة،و الدخل، في تقييم دور هذه اللجان من قبل المبحوثين من اللاجئين.
- يتوقع من خلال الاستخلاصات والتوصيات التي قد تخرج بها الدراسة إفادة دائرة شـؤون اللاجئين في م.ت.ف واللجان الشعبية للخدمات وكافة المؤسسات العاملة في المخيمات فـي اعداد البرامج والخطط وألأنشطة الضرورية لتعزيز التنمية المجتمعية.

- يتوقع من خلال الاطار النظري للدراسة وما يتوصل إليه من نتائج إفادة الباحثين والمهتمين في قضايا اللاجئين الفلسطينيين، من حيث إيجاد مادة علمية يستند عليها في إجراء بحـوث جديدة في المجال.

8.1 حدود الدراسة

يمكن تعميم نتائج هذه الدراسة بعد الاخذ بعين الاعتبار محددات رئيسة اهمها:

- حدود مكانية: سوف يتم إجراء هذه الدراسة في مخيمات الضفة الغربية.
- حدود زمانية: سوف يتم تطبيق الدراسة في الفترة ما بين حزيران مـن العـام الدراسـي (2010) حتى كانون أول (2010).
- حدود بشرية: ستقتصر هذا الدراسة على اللاجئين المقيمين في مخيمات الضفة الغربية.
- حدود مفاهيمية: المفاهيم والمصطلحات الواردة في هذه الدراسة.
- حدود إجرائية: أداة الدراسة من حيث صدقها وإجراءات تطبيقها.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 المقدمة

تعريف اللاجئ لغة واصطلاحاً: في اللغة: (لجأ) الشيء والمكان – لُجئاً، ولجوءاً: لاذ إليه وأعتصم به. ويقال: لجأ إلى فلان: استند إليه واعتضد به. ولجأ عنه: عدل عنه إلى غيره. (ألجأ) أمره إلـى الله: أسنده. (الملْجأُ): المعقل والملاذ. (ج) ملاجئُ. (واللاّجئُ): من لاذ بغير وطنـه فـراراً مـن اضطهاد أو حرب أو مجاعة. (محدثة). (ج) لاجئون. (المعجم الوسيط،1972).

اصطلاحاً: عرف اللاجئ في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقـم 302 بتـاريخ 1950/12/8 بأنه الشخص الذي قد عاش في فلسطين لمدة سنتين على الأقل قبل اندلاع النزاع العربي الإسرائيلي في سنة 1948، والذي فقد بسبب ذلك بيته ووسائل كسب معيشته. وقد تم توسيع هذا التعريف لاحقاً ليشمل أبناء وأحفاد اللاجئين، حيث يستفيدون من خدمات الوكالة المقدمة شريطة أن يكونوا مسجلين لديها، ويقطنون في منطقة عملياتها وبحاجة إلى المساعدة "(وكالة الغوث الدولية،1995). وقد اتفق على أن ينطبق هذا التعريف على اللاجئين الذين تعاملت معهم المادة (11) من قرار الجمعية العامة رقم 194 بتاريخ 1948/12/11م.(الطويل، 1996).

ويعرف اللاجئ بشكل عام في الاتفاقية الدولية للاجئين لعام 1951 بأنه " كل شخص يوجد، بنتيجة أحداث وقعت قبل 1 كانون الثاني/يناير 1951، وبسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلي فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، خـارج بلـد

جنسيته، ولا يستطيع، أو لا يريد بسبب ذلك الخوف، أن يستظل بحماية ذلك البلد، أو كل شخص لا يملك جنسية ويوجد خارج بلد إقامته المعتادة السابق بنتيجة مثل تلك الأحـداث ولا يـستطيع، أو لا يريد بسبب ذلك الخوف، أن يعود إلي ذلك البلد".

(www.arabhumanrights.org/.../refugees-convention51a.html)

وقد أضيفت لهذا التعريف الدولي توصيفات أخرى شملت اللجوء لأسباب متعلقة بالاحتلال الأجنبي والتطهير العرقي وغيرها من أسباب التهجير القسري (زقوت،2007).

2.2 مشكلة اللاجئين الفلسطينيين

أصبحت التحركات الواسعة النطاق للاجئين وغيرهم ممن أجبروا على الهجرة سمة مميزة يعرفهـا العالم المعاصر. ولعله لم يحدث سوى لبضع مرات في التاريخ القريب أن اضـطرت مثـل هـذه الأعداد الضخمة من الناس في أنحاء عديدة من العالم إلى مغادرة بلدانهم ومجتمعاتها التماساً للأمان في مكان آخر. ولم يحدث من قبل أبداً أن احتلت مسألة التشريد الجماعي للسكان مثل هذا المركـز البارز في جدول أعمال الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها. ولم يحدث في أي عصر آخر أن نقلت محنة الأِشخاص المشردين بهذه السرعة وبهذا الوضوح إلى مثـل هـذا الجمهـور الواسـع مـن المشاهدين والمستمعين.(جودة،2008).

وبالنسبة للفلسطينيين فقد نشأت مشكلة اللاجئين قبيل وبعد حرب 1948، وذلك بسبب طرد السكان الفلسطينيين من أراضيهم وأملاكهم ومساكنهم على أيدي العصابات الصهيونية مـن أجـل تحقيـق حلمها بتفريغ الأرض من سكانها وإحلال اليهود المهاجرين محلهم وبالتالي تغيير طـابع الـبلاد عملا بمقولتهم الشهيرة " أرض بلا شعب لشعب بلا أرض". وقد اجتاز معظـم هـؤلاء اللاجئـين الحدود إلى البلدان العربية المجاورة: الأردن و لبنان ومصر وسوريا، وجـزء لجـأ إلـى القـرى والبلدات والمدن الفلسطينية والتي كانت تحت السيطرة العربية آنذاك، وآخرون بقـوا فـي دولـة إسرائيل والتي أعلن عن قيامها في 14 أيار عام 1948.(AL-MajdaL, .1999-2001).

ترك الفلسطينيون أراضيهم ومزارعهم وكانوا معرضين لخطر المجاعة والموت، وقد كانـت أيـام الهجرة الأولى من أمر وأصعب الأيام رافقها الجوع والحرمان وجاء الوصف المعبر لأحد اللاجئات الفلسطينيات لتلك الأيام قائلة: " كنا ننام في بير زيت تحت الشجر، متنا من الجوع تحـت الـشجر وفش شيء معنا، صاروا يقطعوا الخوخ اللي على الشجر ويوكلوا، فش شيء معنا. كنا تحت الشجر

ومعناش خبزة نوكلها، متنا من الجوع. في غزة فش أكل ولا شرب وفش مصاري، أبوي معاه هال أكم من ليرة إلى باع فيهم السلاح خلصوا (يحيى، 1998).

وأدى اقتلاع الفلسطينيين من وطنهم إلى تدمير كامل للتنظيمات الاجتماعية الخاصة بهم، بعد أن تم تدمير أساسها المادي الذي كان قائما في فلسطين، و خضعوا من خلال عملية التشتيت القسري في المواقع الجغرافية الجديدة إلى وضع مجتمعي استثنائي(الأشكال الجديدة من التجمع والحياة)، فلم يعودوا يشكلون في هذه المواقع الجغرافية مجتمعات متماسكة، لها مؤسساتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المحددة، وأصبحت تجمعاتهم غير طبيعية، وممزقة جغرافيا، تعيش أوضاعا غير مستقرة. (www.pncecs.org/ar/file/l/derasa.doc)

ويمكن القول أن ما تعرض له الشعب الفلسطيني عام 1948، لم يكن مجرد حدث عادي / عابر في حياة شعب، لقد كان مأساة حقيقية ليس من السهل تجاوز نتائجها، فقد طالت جميع مجالات أو مناحي حياة الشعب الفلسطيني سواء: الاقتصادية، الاجتماعية، الديمغرافية وكان من أهم نتائجها المباشرة وما ترتب عليها، اقتلاع شعب من أرضه وتشريده في أصقاع العالم مع ما نتج / لحق ذلك من مآسي اجتماعية وإنسانية واقتصادية...الخ .(ادريس،1986).

لقد تسببت حرب 1948م في تدمير الكيان الفلسطيني الذي كان خاضعاً إلى ذلك الحين للانتداب البريطاني فقد قامت دولة إسرائيل بعد هذه الحرب على الجزء الأكبر (78%) من أرض فلسطين التاريخية، وخضع ما تبقي من الوطن الفلسطيني للسيطرة العربية، اختفى اسم فلسطين من الخارطة السياسية للمنطقة في أول ستنين بعد هزيمة 1948م، وظهر مصطلحان جديدان في القاموس الفلسطيني، "قطاع غزة" في إشارة لما عرف آنذاك بالأراضي الفلسطينية الخاضعة لإشراف القوات المسلحة/ للإدارة المصرية. "الضفة الغربية"، في إشارة للأراضي الفلسطينية التي ضمت للإدارة العسكرية/ المملكة الأردنية الهاشمية إلى أن قامت إسرائيل باحتلال هاتين المنطقتين في أعقاب حرب 1967 .(الأزعر،1998).

تعني نتيجة كل ذلك سيطرة الحركة الصهيونية على 78% من أرض فلسطين، حيث تم طرد أغلبية الشعب الفلسطيني، أصحاب البلاد الشرعيين من وطنهم، فمن الناحية الديمغرافية أسفرت الحرب عن تدمير بنية المجتمع الفلسطيني وتشتيت السكان وتحويلهم إلى تجمعات من اللاجئين تقبع في ما تبقى من فلسطين، (الضفة الغربية، وقطاع غزة) وفي الدول العربية المجاورة، وقد ازدادت هذه المشكلة تعقيداً في أعقاب حرب 1967م. حيث أضيف مئات آلاف من اللاجئين الجدد الذين

نزحوا عن الضفة والقطاع بسبب الحرب وفي أعقابها، إلى اللاجئـين القـدامى، ولا تـزال حالـة التشرذم الديمغرافي هذه، وما يترتب عليها من تشرذم سياسي واجتماعي واقتصادي، قائمـة حتـى يومنا هذا .(دائرة شؤون اللاجئين،2005).

وعلى ضوء ما وصلت إليه الحالة في فلسطين أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القـرار 194 بتاريخ 11/ ديسمبر/1948 بناء على تقرير وسيط الأمم المتحدة والذي ينص في الفقرة 11 علـى "تقرير وجوب السماح بالعودة، في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العـودة إلـى ديـارهم والعيش بسلام مع جيرانهم ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العـودة إلـى ديارهم وعن كل مفقود أو مصاب بضرر عندما يكون من الواجب وفقاً لمبـادئ القـانون الـدولي والإنصاف، أن يعوض عن ذلك الفقدان أو الضرر من قبل الحكومـات أو الـسلطات المـسؤولة. وتصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق بتسهيل إعادة اللاجئين وتوطينهم من جديـد، وإعـادة تـأهيلهم الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك دفع التعويضات وبالمحافظة على الاتصال الوثيق بمـدير إغاثـة الأمم المتحدة للاجئين الفلسطينيين ومن خلاله بالهيئات والوكالات المتخصصة المناسبة في منظمـة الأمم المتحدة .(Pappe.1994).

وكثيرة هي الكتب والمصادر التي يمكن الرجوع إليها والتي وثقت الخلفيـة التاريخيـة والوضـع القانوني للاجئين الفلسطينيين، "واللاجئون هم أولئك الذين فقدوا منازلهم ووطنهم نتيجة لحرب العام 1948" (الفرا وآخرون، 1999). فقد تعرض هؤلاء اللاجئين إلى أكبر عملية تطهير عرقي فـي التاريخ المعاصر حيث جرى طرد السكان العرب من قبل قوات يهودية بالإكراه أو تركوا بيـوتهم وديارهم خوفا من القتل وتعرضوا للمجازر على يد القوات اليهودية لإجبارهم على الهرب، ويصل العدد الإجمالي للاجئين اليوم حسب المصادر الفلسطينية إلى حـوالي 7 مليـون لاجـئ، ويـصر الفلسطينيون على حق جميع اللاجئين في العودة إلى منازلهم وممتلكاتهم وتقديم التعويض لهم كمـا جاء في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194.

يرى اللاجئون بان مشكلتهم تشكل جوهر الصراع العربي الإسرائيلي، وقد يبدو من الطبيعي أن يقيم الضحايا الذين تضرروا بصورة مباشرة قـضية اللاجئـين بوصـفها الأكثـر أهميـة وإلحاحـا (النابلسي،2006).

ويرى الفلسطينيون في مسالة اللاجئين بأنها في الأساس قضية سياسية وقومية وليست إنسانية فقـط ولهذا فلا بد لأي حل لها أن يتعامل مع قضية تشردهم وفقدانهم للوطن، وان يكون هذا الحل عادلا

ونزيها ومرتكزا إلى قرارات الأمم المتحدة. وتتحقق العدالة في رأي الفلسطينيين بتطبيق قرار الجمعية العامة رقم 194 وهو القرار الذي يعترف بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى منازلهم.

وبالرغم من تجربة اللجوء هذه وما تحمله من خبرات قاسية على نفس اللاجئين الذين تم اقتلاعهم من أرضهم، فإنها لم تثبط من عزائم الفلسطينيين ولم تمنعهم من مواصلة دورهم الوطني والإنساني وما زالوا يتمسكون بهويتهم وانتمائهم للأرض واستمروا في الحياة، ووظفوا هذه المأساة الوطنية لإعادة تشكيل وبناء الشخصية الوطنية(طه، 1997).

لذا ما أن استقرت بهم الأوضاع نسبيا في مخيمات اللجوء حتى بدؤوا يفكرون وبشكل جدي كيف يعيدوا بناء مؤسساتهم المختلفة لتقوم بدورها نحو تنشئة أبنائهم وتعليمهم. فلم يترك الشباب لوحدهم داخل المخيم ولم تترك أسرهم كمؤسسات تنشئة اجتماعية ترسم ملامح شخصيتهم لوحدها بل لعبت المؤسسة التنظيمية والحزبية وغيرها من المؤسسات كاللجان الشعبية والمراكز الثقافية دورا بارزا في تشكيل شخصية الشباب. ففي الوقت التي أرادها الاحتلال شخصية محطمة ضعيفة يائسة، عملت هذه المؤسسات على تشكيل أو إعادة تشكيل شخصية منتسبيها على أسس وطنية، وبخاصة أن العودة إلى الديار قد شكلت لدى اللاجئين الفلسطينيين هاجسا كبيرا أنغرس في أعماقهم وترجموه سلوكا وممارسة، وأصبح معيارا يحدد مدى عمق الارتباط بالأرض والوطن، ومؤشرا على تقبل المجتمع لكل من يتمثل هذه القيم والمفاهيم، فقد كرست الكثير من المؤسسات العاملة في المخيمات وبخاصة المؤسسات الأهلية ذات البعد الوطني جل اهتمامها وأعطت حيزا كبيرا لبرامجها وأنشطتها للتركيز على غرس قيم العودة ومفاهيمها في أذهان وعقول اللاجئين "ولم تستطع كل مشاريع التوطين وإغراءاتها أن تغير من التشبث الفلسطيني بالعودة وحق العودة" (حبش، 1997).

لقد استفادت هذه الحالة من تقييم المجتمع الايجابي لكل الأفعال الوطنية والملتزمة والتي تُشعر من يمارسونها بالفخر والاعتزاز وتدفعهم لبذل المزيد من الأفعال السلوكية المتسمة بالتمسك بحقهم بالعودة، فلم يكن غريبا أن تكون أعلى نسبة من الشهداء والجرحى والأسرى هم من المخيمات مقارنة بعدد سكانها، حيث شكل ذلك مؤشرا واضحا على دور هذه المؤسسات في تنشئة منتسبيها تنشئة وطنية."لقد أدرك الأبناء أن نزوح آبائهم وأجدادهم جاء بشكل رئيسي نتيجة لعدوان يهودي صهيوني على القرى والمدن وتجمعات السكان العرب في فلسطين، وان الأساليب المستعملة كثيرا ما اتسمت بالإرهاب والفظاعة وارتكاب المجازر ونشر الذعر والخوف وأساليب الحرب النفسية بقصد دفع السكان العرب إلى الفرار" (كناعنه، 2000).

وتشير التقديرات اليوم أن عدد اللاجئين الفلسطينيين تجاوز الـ 7 ملايين لاجئ فلسطيني يعيشون في الشتات وفي الأراضي الفلسطينية . فقد ذكرت دراسة لدائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية أن إجمالي عدد اللاجئين الفلسطينيين قد بلغ 7،4 مليون نسمة في نهاية عام 2008 وفقا لتقديرات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا"، مشيرة إلى أن هذا الرقم يمثل الحد الأدنى لأعداد اللاجئين أي أن الأرقام قابلة للزيادة وليس للنقص.

وأوضحت الدراسة التي أعدتها دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية وقدمتها لجامعة الدول العربية خلال مؤتمر المشرفين على الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة الذي عقد بمقـر الجامعة العربية، أن نسبة اللاجئين في الأراضي الفلسطينية تشكل 1،44 في المئـة مـن إجمـالي سكانها، حيث يشكلون 2ر30 في المئة من سكان الضفة الغربية، و2ر69 في المئة مـن إجمـالي سكان قطاع غزة.(www.alquds.com/node/181940)

و في الحقيقة، كما يعتقد الباحث، لا يوجد عدد محدد لأعداد اللاجئين الفلسطينيين الموجودين داخل فلسطين وفي الشتات، إلا أن الكثير من الدراسات التيتم الإطلاع عليها تُبين أن أعـداد اللاجئـين الفلسطينيين الإجمالي يتراوح ما بين 6.5 مليون و 7 مليون لاجئ، وهذه الإحصائيات الغير دقيقـة والغير رسمية ناتجة بسبب عدم وجود سجلات رسمية ثابتة لأعداد اللاجئين الفلسطينيين، وتُظهـر المعطيات الإحصائية الأخيرة والتي نشرها مركز الإحصاء الفلسطيني في شهر حزيران 2009 أن عدد اللاجئين الفلسطينيين في العالم المسجلين في سجلات وكالة الغوث الدولية(الأونـروا) بلـغ حوالي 7،4 مليون لاجئ يقيم معظمهم في الضفة الغربية وغزة والأردن ولبنان وسـوريا، وهـي الفئة المشمولة بخدمات الأونروا، وهناك كثير من اللاجئين الفلسطينيين لا يتمتعون بهذه الخـدمات، إما لأنهم غير مسجلين في سجلات الأونروا أو لأنهم يقيمون خارج مناطق عملياتها الخمسة الأنفـة الذكر.(الأنروا،2010).

ومن هنا يمكننا التأكيد على أن هناك 1 مليون إلى 1،5 مليون لاجئ فلسطيني غير مـسجلين فـي سجلات الأونروا الرسمية بالإضافة للاجئين الذين بقوا داخل فلسطين التاريخية ليصل العـدد إلـى أكثر من 7 مليون لاجئ فلسطيني في أنحاء العالم. وتُشير سجلات وكالة الغوث الدوليـة علـى أن ثلث اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في سجلاتها الرسمية يقيمون في 59 مخيما رسميا تعترف بهـا الوكالة وتقدم خدماتها التعليمية، والصحية، والاغاثية لسكانها المـسجلين لـديها، وتتـوزع هـذه المخيمات في خمسة أقاليم تشرف عليها الوكالة وهي الضفة الغربيـة، وقطـاع غـزة، والأردن، وسوريا.

3.2 المخيمات الفلسطينية

تعيش نسبة كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين في 59 مخيما تشرف عليها وكالة وتشغيل اللاجئـين الفلسطينيين (الأونروا *UNRWA*) بينما يتوزع العدد الباقي على مدن وقرى وأماكن سكن مختلفة في أمكان لجوئهم داخل فلسطين وخارجها.

ومن هؤلاء يعيش ما نسبته حوالي30% في تسع وعشرين مخيما في الأراضي الفلسطينية تشرف عليها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، والباقي يعيشون في المـدن والبلـدات والقـرى الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.(دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 2010).

1.3.2. تأسيس المخيمات:

في 1948/11/19 أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار 212 لمساعدة لاجئـي فلـسطين والذي نص على اعتماد مبالغ إضافية لأعمال الإغاثة و بإنشاء صندوق خاص تدفع فيه المساهمات وتكون حساباته مستقلة وكذلك دعوة الأمين العام لاتخاذ التدابير اللازمة لإغاثة لاجئـي فلـسطين ولإنشاء المنظمة الإدارية لهذه الغاية' وأنشأت هيئة الأمم لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين (UNRPR) والتي تولت تنسيق أعمال الإغاثة لوكالات الأمم المتحدة المتخصصة والمنظمات غير الحكومية بما فيها اللجنة الدولية للصليب الأحمر ولجنة خدمات الأصدقاء الأمريكيين لإغاثـة جمـوع اللاجئـين الفلسطينيين. (AL-MajdaL.1999-2001).

ومن أجل تنفيذ قرار 194 أنشأت لجنة المصالحة برئاسة الكونت برنا دوت في عام 1948 وعقـد مؤتمر لوزان للأطراف المتنازعة في العام 1949 حيث ظهرت عدم إمكانية إيجاد حـل سياسـي سريع لمشكلة اللاجئين، فأوجدت الجمعية العامة للأمم المتحدة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتـشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) بالقرار 302 في 1949/12/8 وباشرت الأونروا عملياتها في أيار 1950 بتسليمها موجودات هيئة الأمم المتحـدة لإغاثـة اللاجئـين الفلـسطينيين (UNRPR) بما فيها 64 مدرسة و46 عيادة (الأونروا،2006).

اعتمدت الأونروا في عملها على تعريف اللاجئ الفلسطيني لتحديد عملها في مناطق عملياتها فـي الأقطار المضيفة بأنه "كل شخص كان مسكنه العادي في فلسطين لعامين سبقا نزاع 1948 والـذي بنتيجته خسر منزله ووسائل عيشه ولجأ في عام 1948 إلى واحد من البلدان التي تقدم الأونروا فيها

خدماتها وأن يكون مسجلاً في مناطق عملياتها"، هذا المفهوم الذي تبنتـه الأونـروا فـي تعريـف اللاجئين الفلسطينيين كان يهدف بالأساس لتحديد اللاجئ من أجل تسهيل تطبيـق بـرامج الإغاثـة والصحة والتعليم المقدمة للاجئين الفلسطينيين في مناطق سكناهم في المخيمات وخارجهـا. فمنـذ إنشائها دأبت الأونروا على تقديم خدماتها للاجئين الفلسطينيين بموجب البرامج التي تقـدمها لهـم فخلال سنتها الأولى عملت الأونروا على التخفيف من مأساة اللاجئـين الفلـسطينيين، فـتم تقـديم الخدمات الطبية لهم وأقيمت المدارس وتم توزيع المواد الغذائية عليهم وأوجـدت بـرامج التغذيـة المكملة للصغار والمرضى(بديل ،2003).

إلا أن المجهود الأكبر الذي قامت به الأونروا إثر استلامها لمهامها سـنة 1950 تمثـل بتجميـع اللاجئين الفلسطينيين المنتشرين في القرى والمغر والمساجد والمـدارس والكهـوف فيمـا عـرف "بمخيمات اللاجئين" أو "معسكرات اللاجئين" فبالإضافة لتجميعهم تولت الأونروا مهمـة الإشـراف وتنظيم ماهو قائم من تجمعات اللاجئين والتي استلمتها من هيئات وجمعيات الإغاثة الدولية كلجـان الصليب الأحمر الدولي في مطلع الخمسينات من القرن الماضي في مناطق عملياتها الخمس. لقـد أصبحت الأونروا مشرفة على 63 مخيماً للاجئين الفلسطينيين والتي اعترفت بها كمخيمات رسمية، بحيث تقوم الأنروا بالإشراف عليها وتُقيم مؤسساتها فيها وتقدم الخدمات لسـكان هـذه التجمعـات والتي تقلص عددها في الوقت الحالي إلى 59 مخيم رسـمي بعد هجرة جميـع سـكان مخـيم النويعمـة القريب من أريحا أثر حرب 1967. وتدمير مخيمات تل الزعتر (الدكوانة) وجسر الباشا في المنطقـة الشـرقية في لبنان خلال الحرب الأهلية ومخيم النبطيـة الـذي دمرتـه الطـائرات الإسـرائيلية عام 1974.

أما المخيمات غير الرسمية فهي تجمعات سكنية للاجئين الفلسطينيين في الأقطار المـضيفة والتـي تصنف كمخيمات غير رسـمية لا تعترف بها الأونـروا وسـكانها لاجئـون مـسجلين خـارج المخيمات الرسـمية. ففي الضفة الغربية على سـبيل المثال مخيم بيرزيت ومخيم سـلواد، وفـي الأردن مخيم مأدبا والسـخنة وفي سوريا مخيم عين التل ومخيم الرمل وأكبرها مخـيم اليرمـوك، الذي يبلغ تعداده 125 ألف نسـمة عام 1998 ومسـاحته 2110 دونم (ابوتمام،2003).

2.3.2. السمات العامة للمخيم:

تتميز مخيمات اللاجئين الفلسطينيين بأنها تجمعات سكنية أوجدتها الظروف السياسية لحربي 1948 و1967 وتأسست لإيواء اللاجئين الفلسطينيين الذين فقدوا ممتلكاتهم وبيوتهم في فلسطين التاريخية،

هذه المخيمات اشتركت بسمات عامة في مختلف الأقطار المضيفة، يمكن استخلاص مجموعة من السمات العامة على النحو التالي:

3.3.2. سنة التأسيس وظروف الإنشاء:

مر تأسيس مخيمات اللاجئين الفلسطينيين بمرحلتين سياسيتين: المرحلة الأولى وهي المخيمات التي تأسست عقب حرب 1948 والثانية المخيمات التي تأسست بعد حرب 1967 والتي عرفت بمخيمات الطوارئ.

- مخيمات ما بعد حرب 1948: تأسست بعد الحرب وامتدت سنوات إنشائها إلى السنوات الأولى في مطلع الخمسينات، ولغاية 1950 أنشئت هذه المخيمات بمبادرة لجان الإغاثة الدولية ولجنة الصليب الأحمر الدولي لحين استلامها من قبل الأونروا بغية الإشراف عليها وتنظيمها، واستمرت الأونروا بالقيام بتأسيس المخيمات لسنوات متقدمة في الخمسينات ولغاية 1958، حيث تأسس في هذه الفترة الأخيرة مخيم سبينه في لبنان وقبله مخيم ضبية في العام 1956 في لبنان أيضا، واستمرت الأونروا بتأسيس المخيمات لأسباب أهمها:

  - الضغوط الاقتصادية: لعبت الظروف الاقتصادية الصعبة التي واجهها اللاجئون الفلسطينيون بعد الحرب من نفاذ مدخراتهم وقلة الفرص الاقتصادية باللجوء إلى وكالة الغوث من أجل الدخول إلى مخيماتها المنظمة لتخفيف الضغوط الاقتصادية عليهم وتوفير الإغاثة والسكن. ففي لبنان مثلاً تقدمت 3.000 عائلة تمثل 15.000 فرد بطلبات للدخول إلى المخيمات خلال سنة 1951 (ابوتمام،2003).
  - برامج تسكين اللاجئين وإنشاء المأوى Shelter: بدأت الأمور أكثر تعقيداً باستمرار مشكلة اللاجئين واستمرار عمل وكالة الغوث، كما لعبت الظروف البيئية دوراً بتحويل حياة اللاجئين إلى جحيم إثر العواصف في شتاء 1952/1951 عدا النقص الحاصل بالتزود بالخيام بسبب زيادة الطلب عليها في السوق العالمية بسبب العمليات العسكرية في كوريا. هذه الظروف جعلت الأونروا تستحدث برامج التسكين المختلفة في مختلف الأقطار المضيفة، مما زاد في تقديم طلبات الحصول على مأوى من الأشخاص المقيمين خارج المخيمات. فمكتب الأونروا في غزة كان لديه 2800 طلب للحصول على مأوى من الأشخاص المقيمين خارج المخيمات عام 1954، كما أن نسبة اللاجئين المسجلين في المخيمات ازدادت من 33% إلى 37% خلال العام ذاته.

- فاستمرار الطلب للحصول على مأوى استمر باستمرار أسباب المشكلة ذاتها والاستمرار في تأسيس مخيمات جديدة لاحتواء الأزمة ، فبقاء مجموعات من اللاجئين الفلسطينيين تعيش ظروفاً سيئة بالمساجد والكهوف دفع الأونروا بالاستمرار بمجهوداتها من أجل تسكينهم. فقد اشتركت مع الحكومة السورية في إنشاء مخيم قرب دمشق وآخر قرب اللاذقية من أجل ذلك (جامعة اليرموك،1996).
- كما أنها سعت من أجل تأسيس ثلاثة مخيمات في لبنان من أجل إسكان اللاجئين البدو وأشباه البدو من أجل تسكينهم لاعتبارات التطوير الاجتماعي . كذلك من أجل مواجهة التغيرات الاجتماعية للأسر كحالات الزواج والطلاق والزيادة في حجم العائلة. إلا أن مشكلة واضعي اليد Squtteres اعتبرت من المشاكل الرئيسة والتي سعت الأونروا لحلها. فواضعو اليد وهم غير مسجلين كقاطني المخيمات استقروا في مساكن حول المخيمات وفي تكتلات منفصلة، فقد ارتأت الأونروا تزويدهم بمساكن في المخيمات وأجرت حلاً لهم في بعض البلدان وخاصة في **الأردن** (ابوتمام،2003).

- مخيمات الطوارئ 1967: تأسست بعد عدوان 1967 واستوعبت جموع النازحين الذين هجر قسم منهم للمرة الثانية إلى الأردن والأراضي السورية فقد نزح 150.000 لاجئ فلسطيني مسجل من الضفة الغربية إلى الأردن ونزح 16000 لاجئ فلسطيني مسجل من منطقة الجولان/ القنيطرة إلى دمشق ودرعا وأصبح هؤلاء لاجئين للمرة الثانية، وتهجر 33.5000، تأسست تسع مخيمات للنازحين الفلسطينيين في كل من الأردن وسوريا، ففي الأردن هناك ستة مخيمات طوارئ وهي مخيم الحصن (الشهيد عزمي المفتي)، مخيم سوف، مخيم البقعة، مخيم ماركا، مخيم الطالبية، مخيم جرش، وفي سوريا ثلاثة مخيمات طوارئ هي مخيم درعا، مخيم قبر الست، مخيم سبينة (أنشئت المرحلة الثانية من مخيم سبينة عام 1967-1968) وتعتبر مخيمات الطوارئ مخيمات رسمية تعترف بها الأونروا وتضاف إلى المخيمات التي أنشئت عام 1948.(جامعة اليرموك،1996).

4.3.2. برامج تحسين المأوى:

وهي البرامج التي تم من خلالها تسكين اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات بأكواخ Huts أو ما يعرف بـ "بيوت الوكالة" والهدف من خلالها: استبدال الخيام بأكواخ في المخيمات القائمة لتوفير الحماية ضد العناصر البيئية والطقس. وتأهيل العائلات بالمأوى لاعتبارات التغير الاجتماعي والتطور الاجتماعي. وحملت أهدافاً اقتصادية على المدى البعيد للاجئين.

فبرامج تحسين المأوى بدأت بحلول 1951/ 1952 في ظل عدم انفراج أزمة اللاجئين الفلسطينيين واستمرت لغاية 1959 وكان أبرز مظاهرها تغير في ظروف المخيمات باختفاء الخيام واستبدالها بالأكواخ. ففي غضون عشر سنوات كان هناك 30.000 خيمة في عـام 1950 وأصـبحت 2000 خيمة عام 1959 وازداد عدد الأكـواخ مـن 10.000 عـام 1950 إلـى 100.000 فـي عـام 1959.(المنوفي،1983)

اختلفت هذه البرامج في طبيعة تحسين المأوى من إقليم لآخر لأسباب عدة تتعلق بـالبرامج نفـسها ولأسباب أكثرها تاريخية. ففي المنطقة السورية قام بمعظم العمل اللاجئون أنفسهم، في حين قامـت الأونروا بتزويدهم بمنح مالية Cash Grants من أجل شراء مواد السقف Roofing Material كذلك شاركت الحكومة السورية بمنح شبيهة. أما في لبنان فقد أعطـت الأونـروا مـواد الـسقف للاجئين، وفي الأردن (بما فيها الضفة الغربية) وقطاع غزة كان الإنشاء منظم ومنجز بشكل أكبـر من قبل الأونروا من خلال مقاولين محليين local contractors كذلك كان هناك مشاركة في العمل من قبل بعض اللاجئين أنفسهم بمساعدة الأونروا بتزويدهم بمأوى أكبر بنفس التكلفة.(شمل،1999).

5.3.2. استعراض لمخيمات اللجوء الفلسطينية:

فيما يأتي استعرض لمخيمات اللجوء الفلسطينية:

1.5.3.2. مخيمات الضفة الغربية:

يبلغ عدد سكان مخيمات الضفة الغربية 155.365 لاجئ فلسطيني ، يعيشون في 19 مخيم رسـمي على ما مساحته 6448 دونم، موزعة هذه المخيمات في جنوب ووسط وشـمال الـضفة الغربيـة، ويتركز 51% من سكانها في مخيمات شمال الضفة الغربية في محافظات نابلس وجنين وطـولكرم ويقع معظمها بالقرب من مراكز المدن الرئيسية أو في حدودها باستثناء مخيمـي الفارعـة وديـر عمار. أن أكبر مخيمات الضفة الغربية سكاناً هو مخيم بلاطة بحيث يبلـغ عـدد سـكانه 19.196 لاجئ فلسطيني، ويليه مخيم طولكرم وعدد سكانه 14.862 لاجئ فلـسطيني، وأصـغرها مـساحة وسكاناً مخيم بيت جبرين.

ويتبين من الجدول أن الكثافات السكانية لمختلف المخيمات عند الإنشاء كانت منخفـضة ونـصيب الفرد من الأمتار المربعة مرتفع عكس ما يظهر اليوم من ارتفاع للكثافة السكانية وانخفاض نصيب

الفرد من الأمتار المربعة مما يدل على التطور المستمر في عدد السكان ومحدودية المساحة في المخيمات، وعلى سبيل المثال: فإن أعلى كثافة سكانية سجلها مخيم العين ويليه مخيم بيت جبرين ثم مخيم طولكرم وبلاطة إذ تبلغ (129.9، 86.4، 82.5، 76.1) شخص/ للدونم على التوالي. وأقلها كثافة مخيم عين السلطان 2.5 شخص للدونم ومخيم عقبة جبر 2.8 شخص/ للدونم وذلك بسبب النزوح لسكانه إثر حرب عام 1967.(حمام،1998).

والجدول التالي (1.2) يوضح توزيع مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في اقليم الضفة الغربية التي تشرف عليها الأونروا و يشتمل على إسم المخيم والمحافظة التي يقع فيها وعدد سكان كل مخيم (حسب سجلات الأونروا) وتاريخ الإنشاء والمساحة (الأونروا،2010).

جدول 1.2: توزيع مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في اقليم الضفة الغربية

اسم المخيم	المحافظة التي يقع فيها المخيم	عدد سكانه المسجلين	تاريخ الإنشاء	مساحته بالدونم
بلاطة	نابلس	23677	1950	460
طولكرم	طولكرم	18701	1950	465
جنين	جنين	16448	1953	473
عسكر	نابلس	16261	1950	162
الدهيشة	بيت لحم	13156	1949	340
شعفاط	القدس	11170	1966	198
الجلزون	رام الله	11393	1949	240
قلنديا	القدس	11175	1949	253
العروب	الخليل	10584	1949	238
نور شمس	طولكرم	9351	1952	230
الفوار	الخليل	8244	1950	238
الفارعة	نابلس	7754	1949	194
عين بيت الماء	نابلس	6854	1950	28
عقبة جبر	أريحا	6581	1948	689
عايدة	بيت لحم	4830	1948	115
دير عمار	رام الله	2404	1949	145
عين السلطان	أريحا	1966	1948	708
بيت جبرين (العزة)	بيت لحم	2118	1949	135

شكل 1.2: خريطة تبين توزيع المخيمات في الضفة الغربية المصدر(علاونة،2010)

2.5.3.2. مخيمات قطاع غزة: (8 مخيمات)

يتفرد قطاع غزة بين مناطق عمليات الأونروا الخمس حيث أن أغلبية سكانه من اللاجئـين الـذين يعيش أكثر من نصفهم في ثمانية مخيمات. وكان معظم الفارين إلى قطاع غـزة نتيجـة للحـرب العربية الإسرائيلية عام 1948 من يافا، ومدن وقرى جنوبي يافا، ومن منطقة بئر السبع بالنقـب . ووصل حوالي 200000 لاجئ إلى غزة التي كان يقطنها آنذاك 80000 نسمة فقط. وكـان هـذا الطوفان عبئا ثقيلا على هذا القطاع الأرضي الضيق الذي تبلغ مساحته 360 كم مربع فقط .وأكثـر من ثلاثة أرباع التعداد السكاني الحالي المقدر بحوا 1.4 مليون نسمة من اللاجئين المسجلين الذين يمثلون 22.24% من إجمالي لاجئي فلسطين المسجلين لدى الأونروا. ويبين الجدول التـالي (2.2)، توزيع مخيمات اللاجئين في قطاع غزة وتاريخ إنشائها وعدد سكانها وحجم مساحتها حسب سجلات الأونروا.(الأونروا،2010).

جدول 2.2: توزيع مخيمات اللاجئين في قطاع غزة وتاريخ إنشائها وعدد سكانها وحجم مـساحتها حسب سجلات الأونروا.(الأونروا،2010).

اسم المخيم	المحافظة التي يقع فيها المخيم	عدد سكانه المسجلين	تاريخ الإنشاء	مساحته بالدونم
الشاطئ	غزة	009،82	1949	747
جباليا	غزة	590،107	1948	448،1
النصيرات	غزة	117،62	1948	589
البريج	غزة	360،31	1949	478
خان يونس	خان يونس	324،68	1949	564
دير البلح	دير البلح	753،20	1949	132
المغازي	دير البلح	981،23	1949	548
رفح	رفح	872،98	1949	364،1

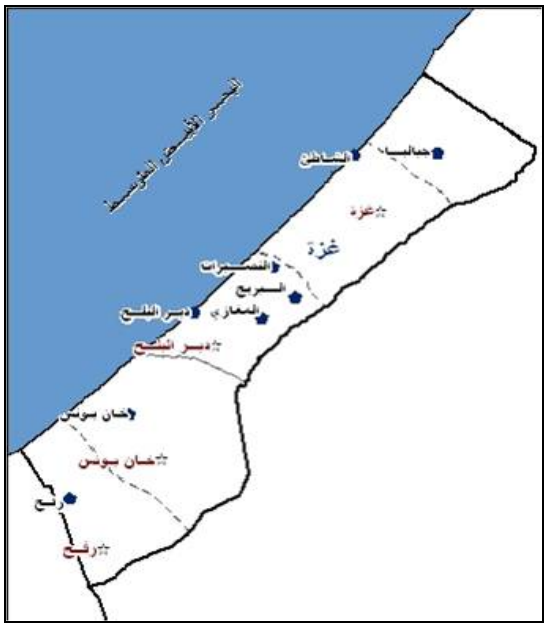

شكل 2.2: خريطة تبين توزيع مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة المصدر:(دائرة شؤون اللاجئين،2010).

3.5.3.2. مخيمات الأردن:

مخيم عمان الجديد (الوحدات) مخيم الحسين واربد وماركا والزرقاء وسـوف والبقعـه وجـرش والحصن وغزه والطالبيه.

4.5.3.2. مخيمات سوريا:

مخيم الرمانه ومخيم النيرب واليرموك وحطين وحمص وحماه وجرمانا وسبينه وقبر الست وخـان الشيخ وخان ذا النون ودرعا الطوارىء ودرعا.

5.5.3.2. مخيمات لبنان:

مخيم صبرا وشاتيلا وبرج البراجنه وعين الحلوه والرشيديه والبص والبرج الشمالي والبداوي ونهر البارد وتل الزعتر وجل البحر ومار الياس ومخيم ويفل الجليل والميه ميه وضبيه دكوانا والنبطيه (وكالة الغوث وتشغيل الفلسطينين،2006).

6.3.2. ملكية أراضي المخيمات:

أقيمت مخيمات اللاجئين الفلسطينية "على أراض حكومية أو خاصة قدمتها الحكومات واسـتمرت الحكومات تتولى مسؤولية حفظ القانون والنظام وأداء الأعمال الحكوميـة المـشابهة فـي نطـاق مسؤولياتها العادية تجاه السكان المقيمين داخل حدودها".

ففي الأردن مثلا، أوضح هذا الأمر المهندس مصطفى أبو البهاء بقولـه: "أن الحكومـة الأردنيـة قامت بوضع حدود حول تجمعات اللاجئين في المخيمات وحصر الأراضي المقام عليها التجمع، في سنوات الهجرة الأولى، فإذا كانت ملكية خاصة قامت الحكومة بعقد اتفاق استئجار لـصالح وكالـة الغوث ومنحت الحكومة الأراضي المقام عليها التجمعات للأونروا للتصرف بها كيفما تشاء بـدون التوسع خارج هذه الحدود.(جامعة اليرموك، 1996).

7.3.2. الموقع:

تقع أغلب المخيمات الفلسـطينية بالقرب من المدن الرئيسـة والمراكـز الحضرية وجزء منها يقع في حدود البلديـات مثل مخيم بلاطة والعين ومخيم طولكرم وهذه الميـزة خـصتها بخـصائص اقتصادية واجتماعيـة وحضريـة. وتميزت المخيمات التي تقع في حدود البلـديات كـ ـضواحي حضرية وتمايزت بنسـيجها العمراني وبنيتها التخطيطيـة عن باقي أحياء المدن.(جرار، 1992).

8.3.2. المساحة:

تتفاوت مساحة المخيمات في الأقاليم التي تشرف عليها وكالة الغوث، ففي الضفة الغربية مثلاً: تبلغ مساحة مخيم بيت جبرين وهو أصغر مخيم في الضفة الغربية 20 دونما، أما مخيم عقبة جبر فمساحته تبلغ 1688 دونما. إذ أن مساحة المخيمات ثابتة عند الأونروا ولكنها متغيرة بفعل التوسع العمراني المرتبط بالنمو السكاني، حيث بسبب امتلاء أرض المخيمات بالبناء بدأ السكان بشراء الأرضي الملاصقة بالمخيمات من أجل التوسع، فمساحة المخيمات تتميز بمساحات ثابتة مما يصعب التعامل معها من الناحية التخطيطية لأسباب سياسية، فالأونروا تتعامل تخطيطياً مع ما تعترف به من أرض تخضع لسيطرتها لتوفر لها الاحتياجات اللازمة ولا تتعامل مع التوسع العمراني لمن توسع بجوار المخيم.

9.3.2. الأوضاع الديمغرافية:

تزايد عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين خلال الخمسين سنة الماضية في مختلف الأقطار المضيفة بحيث بلغ عددهم 3.677.882 لاجئ بفعل الزيادة السكانية والتي كانت في الأردن 3.4% وفي قطاع غزة 3.3% والضفة الغربية 2.6% وسوريا 2.4% ولبنان 1.5% للعام الماضي.

ويتبين أن ثلث اللاجئون المسجلون يسكنون في المخيمات إذ بلغ تعداد الذين يسكنون المخيمات 1.194.512 لاجئ فلسطيني بما نسبته 32.5% من مجموع اللاجئين ويتضح كذلك أن هناك قطرين يتفوق اللاجئون القاطنون في المخيمات على اللاجئين الساكنين خارج المخيمات. ففي لبنان بلغت نسبة اللاجئين القاطنين في المخيمات 55.8%، ويليه قطاع غزة بما نسبته 54.8% من اللاجئين يقطنون ويشير ذلك إلى الظروف الاقتصادية الصعبة وقلة الفرص الاقتصادية التي يواجهها اللاجئون في لبنان وقطاع غزة.(ابونمام،2003). وكشفت دراسة أردنية حديثة عن ازدياد أعداد اللاجئين الفلسطينيين في الأردن بمعدل 8 %في عام 2008 ليبلغ مجموع اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى وكالة الاونروا 930،1، 703لاجئ و لاجئة.

و بينت الدراسة التي أعدتها الباحثة هبة عبيدات -تحت عنوان " أثر الخيار الأردني " الوطن البديل " على الأمن الأردني" – أعداد اللاجئين الفلسطينيين القادمين إلى الأردن منذ عام 1950 وحتى 2008. وبحسب الدراسة بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين في العام 1950 نحو 506200، وتزايد العدد فيما بعد بنسب متفاوتة، حيث سجل 097،929 بزيادة نسبتها 16% عن

عام 1985. وفي عام 1995، بلغ عدد اللاجئين 197،288،1 بزيادة نسبتها 39% عن عام 1990، ثم زاد بنسبة 22% في عام 2000 مسجلا 192،570،1 لاجئ فلسطيني. وفي عام 2005، بينت الدراسة أن عدد اللاجئين الفلسطينيين زاد بنسبة 14% عن عام 2000، مسجلا 326،795،1، قبل أن يسجل في نهاية عام 2008نحو 703،930،1 لاجئ، وبنسبة زيادة بلغت 8.% (www.alsiasi.com/index./7933-2010-06-16-08-18-4 - الأردن).

10.3.2. الكثافة السكانية ونصيب الفرد من المساحة المربعة:

تتباين الكثافة السكانية بين مختلف مخيمات اللاجئين في القطر الواحد وبين الأقطار المضيفة لاختلاف مساحتها وعدد سكانها ومن الملاحق (6،2،3،4،5) يتضح أن الكثافة السكانية العامة هي الأكبر في مخيمات لبنان إذ تبلغ 129.3 شخص/ للدونم ويليه مخيمات سورية إذ تبلغ الكثافة السكانية 78.6 شخص/ للدونم، ومخيمات قطاع غزة 75.4 شخص/ للدونم، فالأردن والضفة الغربية.

ويبدو من المعطيات أن أقل نصيب للفرد من المساحة المربعة كانت في مخيمات لبنان وتبلغ 4.4م^2/ للشخص ويليه مخيمات سورية ومخيمات قطاع غزة فالأردن والضفة الغربية إذ يبلغ نصيب الفرد من المساحة المربعة (12.7م^2، 13.3م^2، 20.9م^2، 41.5م^2) على التوالي.

إن ارتفاع الكثافة السكانية وانخفاض نصيب الفرد من الأمتار المربعة المستمر في مخيمات اللاجئين الفلسطينية في مختلف الأقطار المضيفة تشير إلى ارتفاع حجم مشكلة الاكتظاظ السكاني المستمر التي تعيشها المخيمات بالزيادة المستمرة في عدد السكان وثبات المساحة. (عقل،1998).

4.2 دائرة شؤون اللاجئين

هي إحدى أهم دوائر م.ت.ف والتي كانت تعرف بـ "دائرة شؤون العائدين" منذ تأسيسها عام 1987 بناء على القرار رقم (66) الصادر عن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. وفي ظل السلطة الوطنية الفلسطينية، أطلقت القيادة السياسية ممثلة باللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ومجلس وزراء السلطة الوطنية الفلسطينية على الدائرة اسم "دائرة شؤون اللاجئين" وذلك في تشرين ثاني / نوفمبر سنة 1996، وتم التأكيد على دورها كدائرة مركزية من دوائر م.ت.ف تعمل من أجل الدفاع عن حقوق اللاجئين، والتصدي للمؤامرات التي تستهدف قضيتهم. وتسعى

الدائرة بشتى الوسائل السياسية والدبلوماسية لتنفيذ القرار الدولي رقم (194) القاضي بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، وتقديم الخدمات اللازمة لتحسين أوضاع اللاجئين الفلسطينيين داخل الوطن وخارجه لحين عودتهم إلى ديارهم التي هجروا منها عام 1948 تطبيقاً للقرار المذكور.(P.L.O.2000).

وفي موازاة العمل الرسمي تعمل الدائرة على تفعيل العمل الشعبي والجماهيري من خلال التنسيق بين اللجان الشعبية للخدمات في المخيمات الفلسطينية خصوصاً، والمؤسسات العاملة في أوساط اللاجئين الشعبية عموماً، وذلك لحماية حقوق اللاجئين المشروعة والتي كفلتها قرارات ومواثيق الشرعية الدولية وضمان ظروف عيش إنسانية للاجئين الفلسطينيين في مخيماتهم، مما يساهم في تعزيز صمودهم على طريق نيل حقوقهم الكاملة. وتعمل الدائرة على دعم وتطوير المخيمات بالتعاون والتنسيق مع الوزارات المعنية فيما يخدم تطوير البنية التحتية فيها دون المساس بالأبعاد السياسية لقضية اللاجئين، وبما لا يتعارض مع استمرارية دور وكالة الغوث "الأونروا" في تقديم خدماتها إلى اللاجئين الفلسطينيين في المناطق الخمس التي يتواجد فيها اللاجئون الفلسطينيون وفي المخيمات.

1.4.2. علاقة الدائرة باللجان الشعبية للخدمات:

أن أساس التعامل مع اللجان الشعبية للخدمات وتشكيلها يقوم على الأسس التالية:

- اللجان الشعبية للخدمات والتي تم اعتمادها رسميا من الدائرة هي لجان طوعية للاجئين تعمل تحت مظلة دائرة شؤون اللاجئين.
- الإقرار بوحدانية تمثيل م.ت.ف.
- العلاقة بين الدائرة واللجان علاقة عضوية باعتبار أن الدائرة هي مرجعية اللجان المعتمدة من قبلها مالياً وإدارياً وقانونياً وسياسياً في الوطن والشتات وعلى أساس لا مركزية وديمقراطية.
- اللجنة الشعبية للخدمات هي المرجعية المعتمدة من قبل الدائرة لسكان المخيم وللمؤسسات العاملة داخل المخيم.
- علاقة اللجنة الشعبية للخدمات مع مؤسسات المخيم تقوم على أساس التفاهم والتعاون والتنسيق المشترك لما فيه مصلحة اللاجئين داخل الموقع، حيث تعتبر مؤسسات المخيم جزءاً من الخطة التنموية التي تمولها اللجنة الشعبية.

- تدعو الدائرة رؤساء اللجان الشعبية للخدمات لاجتماع دوري برئاسة رئيس الدائرة أو مـن ينتدبه لذلك. (دائرة شؤون اللاجئين،2010).

2.4.2. مهام اللجان الشعبية للخدمات:

- العمل على تحقيق وتنفيذ أهداف هذا النظام.
- إدارة شؤون اللجنة مالياً وإداريا وإعداد اللوائح والأنظمة الداخليـة والتعليمـات اللازمـة لضمان سير عمل اللجنة وفقا لمقتضيات العمل ودون الإخلال ببنود هذا النظام وسياسـات م.ت.ف والدائرة.
- وضع الخطط والدراسات لمشاريع ذات أولوية خدمية من خلال الدائرة.
- المتابعة اليومية لخدمات وكالة الغوث "الأونروا" في المخيمات وحثها على تحسين وتطوير خدماتها المقدمة للاجئين الفلسطينيين بما ينسجم والزيادة المضطردة في أعداد اللاجئين .
- التعاون مع المؤسسات الوطنية والمؤسسات غير الحكومية والمانحين في الجوانب المتعلقـة بتطوير خدمات المخيم وبنيته التحتية وذلك بالتنسيق والتعاون مع الدائرة. وبما أن اللجـان الشعبية للخدمات في المخيمات هي مؤسسات ذات قواعد مجتمعية فان عملها ينـصب فـي خدمة هذه القواعد من خلال توفير الخدمات وتحسين جودة المـشاريع الخدميـة المقدمـة للمخيمات وضمان استمراريتها.
- التصدي عبر إجراءات نقابية وإعلامية للتقليصات في الخدمات التي تقدمها وكالة الغـوث للاجئين، والتصدي السلمي لكافة مشاريع إلغاء حق العودة وبالتنسيق مع الدائرة.
- المشاركة الفاعلة في كافة الفعاليات والأنشطة الوطنية وبرامج الدائرة.
- تشكيل اللجان الفرعية والتي تراها اللجنة ضرورية لتحسين العمل وتحديد اختصاص كـل منها.
- رفع التقارير عن نشاطات اللجنة وخططها ومشاريعها وبرامجها بصورة دوريـة ضـمن التقرير الإداري إضافة إلى إعداد التقرير المالي السنوي وعرضهما على الهيئـة العامـة ودائرة شؤون اللاجئين وفق الأصول.
- العمل على تطوير الأنشطة الثقافية والتربوية والتعليمية وإقامة الندوات والأنشطة والبرامج والمشاريع التي ترفع من مستوى الوعي الوطني والاجتماعي والسياسي والتعليمـي لـدى اللاجئين.
- رفع مستوى الاهتمام بالأنشطة الشبابية والنسائية بالتنسيق مع جهات الاختصاص.
- (النظام الداخلي للجان الشعبية،2010).

3.4.2. لمحة تعريفية باللجان الشعبية لخدمات اللاجئين:

تأسست اللجان الشعبية لخدمات مخيمات اللاجئين في عام 1996م كجسم شرعي يمثـل اللاجئـين الفلسطينيين تحت إطار منظمة التحرير الفلسطينية /دائرة شؤون اللاجئين وقد تم تشكيل اللجان من كافة الأطياف السياسية والاجتماعية في المخيمات لمواكبة التطورات والمنعطفات في تاريخ القضية الفلسطينية في المرحلة الحاليه من اجل الحفاظ على الهوية الفلسطينية وحمايـة حقـوق اللاجئـين الفلسطينيين حتى تحقيق الصورة وتقرير المصير.(P.L.O.2000).

اللجان الشعبية لخدمات المخيمات هي لجان منبثقة عن دائرة شؤون اللاجئين التي تم تفعيلها وفقـا لقرار المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الحاديه والعشرون، وذلك من اجـل رعايـة شـؤون اللاجئين الفلسطينيين في كافة أماكن تواجدهم، واللجان الشعبية هي ممثل لدائرة شؤون اللاجئين في المخيمات، ويتمثل دورها في الاهتمام بالقضايا الخاصة باللاجئين الفلسطينيين في المخيمات.فهـي تعنى بالشؤون الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والصحية والخدماتية، بالاضـافة إلـى دورهـا الريادي في كافة المجالات الخدماتية والتعليمية والثقافيـة، وتمثـل الـضمانة الحقيقيـة للاجئـين الفلسطينيين في تثبيت حقوقهم المشروعة حتى تحقيق الصورة ونيل الحرية بجلاء الاحتلال وإقامـة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

تشرف اللجان الشعبية في المخيمات على المشاريع المقدمة للمخيمات مـن المؤسـسات والـدول المانحة ووسائل الغوث الدولية، وتعمل على تحقيق التواصل الاجتماعي بين كافة أبناء المخيمـات، بالاضافة إلى دورها ألتنسيقي مع المؤسسات العاملة خارج المخيمات فيما يخدم أهدافها التي تصب في مصلحة أبناء المخيم في كافة مجالات الحياة.(دائرة شؤون اللاجئين،2010).

4.4.4. كيفية تشكيل اللجان الشعبية للخدمات:

تشكلت وتتشكل اللجان الشعبية للخدمات بطريق التعيين عبر توافق وطني بين القوى المنضوية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية ونشطاء سياسيين أخرين من العـاملين فـي مؤسـسات المخـيم ويصادق على تعيينها من قبل دائرة شؤون اللاجئين. وفي أوقات كثيرة طرحـت مـسألة انتخـاب أعضاء اللجان الشعبية للخدمات في المخيمات، ونظمت لهذه الغاية ورش عديـدة، طرحـت فيهـا محاذير من إجراء تلك الانتخابات بسبب الاختلاط الذي يمكن أن ينجم عن ذلك والـذي يمكـن أن يفسره البعض بمحاولات للتوطين كونه يساوى بين المخيم والباديات. وفي الآونة الأخيـرة وأمـام

طرح موضوع الانتخابات بقوة في ظل استمرار رؤساء وأعضاء اللجان لسنوات عديدة دون تغيير، طرحت دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينيين فكرة إجراء انتخابات داخل المخيمات للجان الشعبية. ولتحقيق ذلك وضع مشروع ينص على أن تعمل الدائرة على تشكيل اللجنة الشعبية في كل مخيم بالانتخاب من قبل هيئة عمومية، على أن تتكون الهيئة العمومية من الفصائل الوطنية الفلسطينية العاملة في المخيم والمؤسسات العاملة في المخيم (مراكز الشباب ومراكز النشاط النسوي والمعاقين والطفل...) وأصحاب الكفاءات والشخصيات الوطنية والاعتبارية والفعاليات الاجتماعيـة والسياسية من أهالي المخيم وأعضاء اللجان الشعبية السابقين في اللجان الشعبية على أن لا يقل عدد الهيئة العمومية عن 1% من سكان المخيم. ولتنفيذ ذلك ينص المشروع على أن تـشرف الـدائرة على تشكيل لجنة تحضيرية من (7-13) شخصا تنحصر مهامها في تشكيل الهيئة العامة والإعـداد للانتخابات داخل الهيئة العامـة تمهيـداً لانتخـاب أعـضاء اللجنـة الـشعبية. (دائـرة شـؤون اللاجئين،2010).

5.4.2. أهداف اللجان الشعبية للاجئين في المخيمات:

- طرح قضايا اللاجئين وهمومهم وإيصال صوتهم إلي كافـة المحافـل المحليـة والعربيـة والدولية، و الدفاع عن قضية اللاجئين وفي مقدمتها حقهم في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم التي هجروا منها قسرا عام 1948م وفقا لقرارات الشرعية الدولية وفي مقـدمتها القـرار 194 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ، والعمل على خلق جيل من اللاجئين واع لقضيته ومدرك لحقوقه .
- الدفاع عن حقوق اللاجئين المختلفة لدى الأونروا ووزارات الـسلطة الوطنيـة للاهتمـام بالمخيمات و من أجل ضمان استمرار الأونروا في تقديم خدماتها وفقا لقرار الجمعية رقـم (302) الصادر عام 1949م والذي أنشئت بموجبه والبحث عن مصادر التمويل بالتعـاون مع وكالة الغوث والدول المانحة.
- العمل على رفع مستوى الخدمات المقدمة للاجئين في المخيمات و رفع المستوى المعيشي والتخفيف من معانات اللاجئين بالمخيم.
- الارتقاء بالمستوى التعليمي والصحي من خلال رعاية للبرامج التعليمية والصحية.
- رص الصفوف وتعزيز التماسك الاجتماعي و توثيق الروابط الأخوية والاجتماعية بين أبناء المخيم الواحد، واللاجئين عموما، وحل النزاعات من خلال خلق التواصل مع كافة شرائح المجتمع الفلسطيني، إلى جانب التواصل والتنسيق بين مخيمات قطاع غزة وباقي المخيمات في الوطن والشتات،.

- العمل على تنمية المجتمع المحلي عموما والمخيمات تحديدا ومكافحة البطالة من خلال تشغيل الأيدي العاملة في المشاريع التي يتم تنفيذها في المخيمات.(اللجان الشعبية،2007، دائرة شؤون اللاجئين 2010).

5.2 أوضاع اللاجئين الفلسطينيين التي تعمل في ظلها اللجان الشعبية للخدمات

منذ تأسيسها واللجان الشعبية لخدمات اللاجئين في المخيمات تعمل في ظل واقع معقد وشائك، ناهيك عن كونه مأساوي بالنظر إلى الأوضاع التي لا يزال يعيشها اللاجئون الفلسطينيون في المخيمات. فم جهة ثمة مجتمع لا زال يعاني من تأثيرات الاحتلال في احتجاز تطوره والحد من تنمينه وتشويهه وجعل اقتصاده تابعا لاقتصاد المحتل. ومن جهة ثانية هنالك " الأونروا" التي تتولى إدارة المخيمات وتعمل على إغاثة وتشغيل اللاجئين وتعيش منذ أكثر من عقدين في أزمة مالية خانقة بسبب امتناع وتلكؤ الممولين عن دفع المبالغ المستحقة عليهم للوكالة، مما استدعى تقليص خدماتها المقدمة للاجئين فزاد من حاجتهم وعوزهم في ظل الظروف الاقتصادية والمعيشية الجديدة التي وجدوا فيها إثر التوقيع على اتفاق أوسلو وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية والتقلص الكبير في أعداد الفلسطينيين من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة العاملين في إسرائيل.ومن جهة ثالثة ثمة حذر من قبل وزارات ومصالح السلطة الوطنية الفلسطينية الناشئة في القيام بدورها التنموي في المخيمات أسوة ببقية المناطق بسبب الخوف من مشروع نقل صلاحيات الأونروا للسلطة وبالتالي تغييب المسؤولية الدولية في هذا الشأن، وكذلك بسب فزاعة " التوطين " التي ترفع بوجه من يريد رفع مستوى معيشة اللاجئين في المخيمات .ولهذا وضعت المسؤولية الوطنية على عاتق مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها المرجعية الوطنية العليا المعنية بحق تقرير المصير الوطني .

ومن هنا جاءت مسؤولية دائرة شؤون اللاجئين وممثلها في المخيمات، اللجان الشعبية للخدمات، ليتركز دورها بداية على الشأن السياسي، فيما تطلب الواقع دورا خدماتيا وتنمويا في ظل ظروف صعبة تعيشها منظمة التحرير الفلسطينية أدت إلى ترهل كبير في مؤسساتها وضائقة مالية في صندوقها لا تسمح بتوفير الميزانيات الكافية لتشغيل مؤسساتها بفعالية وباتت تعتمد إلى حد يكاد يكون كاملا على ما تقدمه لها السلطة.

وهكذا فاللجان الشعبية عملت وتعمل في ظروف صعبة يعيشها اللاجئون الفلسطينيون في المخيمات، تستحق أن يجري التوقف أمامها لسبر أغوارها وتلمس حقائقها. وسيحاول الباحث فيما يلي التعرض بشكل مكثف لتلك الأوضاع.

1.5.2. الأوضاع الاجتماعية في مخيمات الضفة الغربية:

المخيمات لا تزال تعاني أوضاعا اجتماعية واقتصادية صعبة، ولا يمكن تحملها، ونلمس بكل وضوح انعدام الجدية في معالجة هذه المشكلة بشكل جذري، بالرغم من كونها أكبر قضايا اللجوء في التاريخ المعاصر وأوسعها انتشارا، وما يطرح على الساحة الفلسطينية من حلول وخصوصا لقضية اللاجئين لا تعدو كونها توطينا للاجئين الفلسطينيين حيث يقيمون في أبعد تقدير إلى جانب التعويض، كما أنها وعود لا تتجاوز مرحلة الشعارات، ولم يتم بحثها والتفاوض حولها بشكل جدي ومتكامل لعدة أسباب منها: تبعاتها الاقتصادية وآلية التنفيذ وإصرار جمهور كبير من اللاجئين الفلسطينيين على حقهم في العودة.(عبدربه،1996).

تعاني المخيمات تاريخيا من حالة بطالة واسعة، زادتها إجراءات وسياسات الاحتلال في منع العمال الفلسطينيين من التوجه للعمل داخل إسرائيل وملاحقتهم تحت طائلة الاعتقال. وجاءت انتفاضة الأقصى عام 2000 لتؤثر سلبا على الوضعية الاقتصادية للاجئ الفلسطيني في المخيمات، فقد وصلت نسبة البطالة في المخيمات الفلسطينية إلى ما يزيد على 70% من نسبة القوى العاملة في المخيمات، والتي أثرت بشكل كبير على حركة التجارة الداخلية وأصابتها بخلل كبير، ووصل مجموع الفقراء في المخيمات عام 2002 م إلى 8،32 % من السكان ويشكلون 3،26% من مجموع فقراء الأراضي الفلسطينية (بديل،2002). وأصبح اللاجئ يعاني في السنوات الثلاث الأخيرة من بطالة ضخمة، وفقر مدقع، وقلة فرص العمل، وانعدام في الأمن وتقييد في الحركة، وإهمال في خدماته الصحية والتعليمية، حيث أثر ذلك بشكل سلبي على حياته وخلق له العديد من المشاكل الاجتماعية، وزاد من حالات الخروج على القانون والأزمات النفسية، وخاصة لدى الطاقات الشابة التي لا تجد ما تفعله، مما دفعها للتمرد ورفع مستوى حالة اليأس والإحباط في أوساطها.(الريماوي،2002).

2.5.2. الأوضاع المعيشية للاجئين:

يعتمد سكان المخيمات في الضفة الغربية بشكل رئيس على الخدمات التي تقدمها وكالة الغوث الدولية من نواحي صحية وتعليمية، ومساعدات عينية، و أصبحت هذه المساعدات ضرورية وملحة وغير كافية في ظل الانتفاضة، وما تعانيه المخيمات من ضغوط من قبل الاحتلال من ناحية، ومن ناحية أخرى بسبب التقليص الواضح في الخدمات التي تقدمها وكالة الغوث الدولية على برامجها بحجة عدم وجود ميزانيات وتمويل كاف.(Fafo, 2002).

أثرت الأوضاع السكانية المتفجرة في الضفة الغربية وقطاع غزة عموما، وفي المخيمات بشكل خاص على طبيعة المعاناة الكبيرة التي يعيشها اللاجئون خصوصا وان نسبة عالية من سكان القطاع هم من اللاجئين. ومع تضاعف عدد السكان لم يعد بالإمكان توسيع مساحة المخيمات فمعظم العائلات لا زالت تعيش في بيوت صغيره مكونه في الغالب من غرفة واحدة أو غرفتين على أحسن الأحوال وقد أنشئت بمعرفة الوكالة ولم يطرأ عليها سوى تغيرات طفيفة، وهذه المآوي يسكنها في المتوسط من 9-12 فرد أما الأثاث الذي يعيشون عليه فهو في الغالب معدوم ولا يتعدى بعض أنواع الفراش الأرضي والأغطية القديمة وبعض أدوات المطبخ. والجدير بالذكر أن معظم منازل المخيمات قديمة وآيلة للسقوط علاوة على الظروف غير الصحية أو الملائمة للعيش من حيث الرطوبة وقلة التهوية وهي في اغلبها منازل متلاصقة ومسقوفة في معظمها بالاسمنت أو الزينكو وألواح الصفيح، أضف إلى ذلك ان معظم البيوت لا تحتوي على مرافق صحية جيدة وهناك الكثير منها حتى إلى ما بعد عام 1967كان يتعامل بنظام دورات المياه المشتركة، وصنابير المياه أيضا مشتركة. والخلاصة إن مثل هذه المأوي لا توفر الحماية الكافية سواء من حر الصيف أو من برد الشتاء مما يزيد من مخاطر تفشي الأوبئة والأمراض، وقد بدأت الوكالة مؤخرا تساهم في عملية إعادة تأهيل العديد من منازل قطاع غزه بداية من العام 1998 م ولاحقا في الضفة أيضا.(جودة،2008).

3.5.2. الأوضاع التعليمية:

يعد التعليم أحد الركائز الاجتماعية الهامة في حياة اللاجئين بشكل عام، ويقدم التعليم للاجئين فرصة لبناء هويتهم الاجتماعية، والثقافية، وحتى الاقتصادية في مواجهة طبيعة الشتات القاسية وتحدياتها، وقد شهدت مدارس المخيمات في الضفة الغربية تراجع في الأداء، وظهور حالات كبيرة من التسرب من المدارس بين الذكور والإناث بسبب الفقر، وعدم قدرة الأهالي المالية على متابعة تدريس أبنائهم وخصوصا بعد الصف التاسع وهو الصف الذي تنتهي به المدارس التابعة لوكالة الغوث في المخيمات، وتظهر دراسة أجرتها دائرة الإحصاء المركزي الفلسطيني أن نسبة التسرب من الفئة العمرية" 15 - 17 " وصلت إلى ما يقارب 20% للذكور و21 % للإناث، في حين تزيد هذه النسبة لمن يزيد عن 18 عاما (الملتحقين في الجامعات) للذكور 1،40 % وللإناث 44.6 % ، وبلغت نسبة الأمية إلى 4،6 % لدى الذكور، و2،16 % لدى الإناث، كما أننا نلمس هبوطا واضحا في الخدمات المقدمة من وكالة الغوث الدولية واكتظاظا واضحا في الصفوف الدراسية يزيد عن 50 طالبا في القاعة الواحدة،وتكريس نظام الفترتين في مواقع عديدة، وقد عبر عن تدهور واضح في الخدمات التعليمية، المفوض العام لوكالة الغوث عندما ذكر في تقريره ما يلي:

" أن الزيادة السنـوية الكبيرة في عدد الطلاب، وعدم كفاية الأموال المخصـصة لتـشييد المـدارس، وأحيانا عدم وجود الأرض التي يمكن تشيد المدرسة عليها، أدت بالوكالة إلى تبني ممارسات كان لهـا تأثير سيئ على الطلاب.(تقرير المفوض العام لوكالة الغوث،2003).

لقد اتجه سكان المخيمات نحو التعليم بكثافة على الـرغم مـن الأوضـاع والظـروف الـسياسة والاقتصادية الصعبة التي منعت العديد من أبنائها من الدراسة إلا أن الإحصائيات والأرقام لا تزال مطمئنة رغم ضرورة عدم الركون إليها، وفي الواقع تشرف الوكالة علـى بـرامج التعلـيم فـي المخيمات وذلك فيما يخص مرحلتي التعليم الابتدائية والإعدادية إضافة إلى مراكز التدريب المهني بينما يبقى التعليم الثانوي مقتصرا على المدارس الحكومية ذلك لان الوكالة لا تغطي هذه المرحلـة من التعليم، وبالتالي فان الوكالة تقدم 9 سنوات من التعليم لأبناء اللاجئين في قطـاع غـزه داخـل وخارج المخيمات، ويصل عدد المستفيدين من مدارس الوكالة نحو 194.415 طالب وطالبـة فـي 180 مدرسة للعام الدراسي 2004-2005 م بزيادة طلابية عن العام الماضي نحـو 2310 طالبـا وطالبة بواقع 1.2%، والوكالة تشرف أيضا على مراكز التدريب المهني في قطاع غـزه والـذي وصل إجمالي المستفيدين مـن برامجهـا نحـو 870 طالـب وطالبـة للعـام 2004 م.(وكالـة الغوث،2006).

4.5.2. الأوضاع الصحية والبيئية:

تدهورت الأوضاع الصحية في المخيمات من حيث عدم توفر الأدوية في عيادات المخيمات لأيـام طويلة في الشهر، ونقص في أدوية معينة كأدوية السكري والضغط والروماتيزم، وعدم وجود أطباء متخصصين، وزيادة عدد المراجعين للأطباء التي تفوق طاقتهم " 200 حالة للطبيب الواحد " فـي حين تغلق العيادات أبوابها بعد الساعة الثانية والنصف.

كما انتشرت الأمراض المزمنة وبلغت نسبتها 42 % داخل المخيمات، مقارنة مع 31% في القرى و 32 في المدن ، وبلغت حالات سوء التغذية الحادة والمزمنة بين الأطفال دون سن 15 سنة، إلـى 22 % من أطفال مخيمات الضفة الغربية، حسب دراسة " أنيرا مع مؤسسة كير العالمية في أواخر عام 2002 م "، وبالنسبة للنساء فقد ارتفعت حالات الإجهـاض إلـى 32 % مـن الحوامـل وانخفاض المراجعات في مراكز الحوامل بنسبة 22 % بسبب الإغلاق ومنع التجول، وانخفاض في نسبة من يحصلون على التحصين ضد الأمراض للأطفال إلى 35% ، ونسبة وفيات حديثي الولادة تصل إلى 1،20 % وهي نسبة أعلى من معدلاتها في المدينة التي لا تزيد عـن 6،15 % و7،11

% في الريف. كما أشار تقرير I.U.E.D، إلى أن 80% يعانون من تغير واضح في سلوك أطفالهم نتيجة الانتفاضة مقارنة مع 67 % من غير اللاجئين.

وقد اعترف بخطورة الوضع الصحي في المخيمات المفوض العام لوكالة الغـوث الدوليـة لعـام 2004 عندما أشار إلى سوء الحالة الصحية من جميع جوانبها فقال :

" وقد تفاقم الاختلال القائم بين الاحتياجات والطلب المتزايد أكثر من أي وقت مضى علـى الخـدمات الصحية التي تقدمها الوكالة من جهة، والموارد المحدودة المخصصة للبرنامج من جهة أخرى. وهـذا فوض الجهود الرامية إلى تحسين وتنظيم إدارة الخدمات. أن كلمات من المواطنات في مخيم بلاطة في شمال الضفة الغربية تشعرنا بعمق المأساة فقد ذكرت إحدى المواطنات: " إنني أعاني من رومـاتيزم مزمن، وتسرب من المدرسة ولدي محمد وموسى، أن التدفئة شبه معدومة وفي أيام البـرد القـارص نستعين بالفحم، وسكني غير ملائم، وفي هذا البيت التي لا تزيد مساحته عن 80 متر يعيش فيه عشرة أفراد، وفي الشتاء تتساقط علينا المياه من السقف بسبب عدم ملاءمته لشروط البناء، لقد توفي زوجـي وعمره أربعون عاما بسبب فشل كلوي وترك لي أمر تدبر هذه الأسرة التي تزيد عن عشرة أفراد، إن ما نأخذه من الوكالة ضمن حالات العسر الشديد لا يكفينا لعدة أيام فقط " وهو مـا ركزت عليه كذلك مواطنة من مخيم الفارعة، وأخرى في مخيم الأمعري. (تقرير المفوض العام لوكالة الغوث،2003).

ان الأوضاع الصحية والبيئية في مخيمات اللاجئين متردية وبشكل واضح، ويرجع ذلك في المقـال الأول للكثافة السكانية العالية داخل المخيمات، ولتفاقم المشاكل الخاصة بأوضاع الـسكن وتـردي الظروف البيئية للمخيمات بشكل عام من حيث تلاصق البيوت، وقنوات الصرف الصحي المكشوفة، واختلاط مياه الشرب بمياه الآنسة في الكثير من مناطق المخيمات بالإضافة إلى تركم القمامات في الأزقة الضيقة وعلى مداخل المخيمات في اغلب الأحوال مما يؤدي إلى مخاطر بيئية تتحمل الوكالة النصيب الأوفر في المسؤولية عنها خصوصا مع سياسة التقليصات المتبعة لديها تجاه خدماتها فـي المجال الصحي.

ورغم ذلك فقد حرصت الوكالة على التقدم ببرنامج صحي تجاه مخيمات اللاجئين في قطاع غـزة، وهو البرنامج الذي بدا العمل به منذ1950م بهدف توفير الرعاية الصحية للاجئين، وتقديم الرعايـة الأساسية لهم حيث تشرف الوكالة على إداره 14 مركزا صحيا رئيسيا يقدم خدمات صحية، إضافة لبرنامج رعاية الأمومة والطفولة وخدمات التنظيم الأسري وهما اللذان بدا العمل بهما منـذ العـام 1993 م حيث تقدم الوكالة خدمات رعاية الطفولة والأمومة في المخيمات من خلال ثلاثة مراكـز صحية أساسية.(محمد الحسن،2005).

5.5.2. أوضاع السكن في المخيمات:

على مستوى السكن فقد فاقت المعاناة كل التصورات، فرقعة المخيم لم تتوسع في معظم المخيمـات منذ تأسيسها وإلى اليوم، ووصلت الكثافة السكانية في مخيمات الضفة الغربية إلى 933،47 نـسمة لكل كم مربع واحد، في وقت تحددت فيه مساحة المخيم ضمن حدود واضحة غير قابلة للزيادة منذ تأسيسها قبل ما يزيد عن خمسين عاما وإلى اليوم، في حين فاقت نسبة الزيادة السنوية عـن 4 %. وفي المخيمات لم تعد هناك أية مساحة غير مستغلة، وضمن البناء العمودي تم الوصول إلى أربعة طبقات في ظل مواصفات بناء رديئة وغير مطابقة للمواصفات، ووسط سؤال حول مـدى نجاعـة البناء العمودي واستمراريته لفترة طويلة في ظل بقاء مساحة المخيمات ثابتة منذ ما يزيد علـى 50 عاما، ومدى صموده أمام تغيرات طبيعية كالزلازل والهزات الأرضية، . فمخيم بلاطة على سـبيل المثال لا تزيد مساحته عن 210 دونمات منذ تأسيسه في بداية الخمسينيات من هذا القرن، علما بأن عدد سكانه في وقت التأسيس قد ارتفع من 6000 نسمة إلى ما يقارب 22 ألف نسمة عـام 2004 م، و قد نبه المجلس التشريعي إلى خطورة هذا الوضع منذ سنوات فذكر في تقرير صدر عنه عـام 1998 م.

وتؤكد اللجنة " لجنة شؤون اللاجئين " على ضرورة حل المشاكل المتعلقة بالاكتظاظ السكاني داخل المخيمات والذي ينذر بعواقب وخيمة على أمن المنطقة واستقرارها أن استمر الوضع على ما هـو عليه الآن... كما طالب في مشروع القرار رقم: 53/8/ 3 بضرورة توسيع حدود المخيمات مـن قبل وكالة الغوث والتنسيق مع الجهات المعنية بهذا الخصوص، وذلك بما يتلاءم والتزايد الطبيعـي المستمر في أعداد اللاجئين، وإعادة تأهيـل المـساكن داخـل المخيمـات .(المجلـس التـشريعي الفلسطيني،1998). وقد تفاقمت الأزمة بعد انتفاضة الأقصى، حيث أشار تقرير I.U.E.D ، أنـه في عام 2001 م تضرر 17 % من منازل اللاجئين في المخيمات، وقد هدمت قـوات الاحـتلال 1000 منزل في مخيم جنين عام 2002 م، وأصبحت 420 عائلة بلا مأوى، كما أشار التقرير إلى أن 88 % من أسر اللاجئين تعاني من نقص في المناطق الخاصة والآمنة للأطفال في المخيمـات. (اشتيه،2004).

6.2 اللجان الشعبية داخل مخيمات الضفة الغربية

مع بدايات العام 1994م بدا المخيم ياخذ شكلا مغايرا لما كان عليـة طـوال الأعـوام الماضـية خصوصا مع التحولات العميقة التي حدثت على الأرض وأثرت على كافة مناحي الحياة. فقد بـدا

المخيم في تراجع كنتيجة طبيعية لتراجع وتبدل المفاهيم والقيم في المجتمع الفلسطيني حيث أصبح ينظر للمخيم بشكل من السلبية على اعتباره مصدرا للتوترات الاجتماعية خصوصا خلال هذه المرحلة التي أعقبت توقيع اتفاق أوسلو وقيام سلطة الحكم الذاتي الفلسطينية فقد مس التراجع الكثير من جوانب الحياة في المخيمات بعد ازدياد الزحام على نحو مروع إذ أصبح نصيب الفرد من الأرض لا يزيد عن 25م مربع عليها يولد ويكبر ويلعب ويموت، أضف إلى ذلك تدني الرعاية الصحية وتراجع معدلات التعليم وارتفاع نسبة التسرب في المدارس وازدحام الفصول الدراسية. (شبيب، 2004).

وفي هذا الإطار يمكن القول ان السلبيات التي أنتجتها انتفاضة الحجارة عام 1987 م بدأت تتجلى بالظهور وتنعكس معالمها على مسرح الأحداث خصوصا في مخيمات القطاع، ومن ابرز المؤشرات الاجتماعية لتلك المرحلة تراجع دور التنظيمات التي بدأت تتأثر بعلاقات القرابة والمصلحة في ظل حالة غياب الانضباط التنظيمي لإفراد الأطر ممن كانوا يتربون تربية صارمة داخل المجموعات والخلايا الحزبية في السجون وخارجها كما اتسعت الهوة بشكل واضح بين قمة الهرم والقاعدة التنظيمية التي بدت تشعر بالغبن والخذلان وتنظر للقمة على اعتبارها فئة مستفيدة من مواقعها، وهكذا بدا المخيم في قطاع غزة وخصوصا فترة ما قبل الانتفاضة الثانية يعيش حالة من تسرب العناصر التي ساهمت في ظهوره كحالة نضالية وعلى رأسهم المثقفين من طلبة الجامعات والخريجين الذين بدوا البحث عن أماكن عمل وسكن جديد تتلائم مع وضعهم الأكاديمي وبالتالي لم يتم التعامل مع الفاعلين في الانتفاضة الأولى بشكل واعي بل تم إهمالهم على نحو كبير بل ان جزء منهم قد تم استغلاله من قبل بعض المتنفذين ليصبحوا في أيديهم مجرد أدوات يتم البطش بها.(عويضه، 1988).

ورغم ذلك كله فقد شهدت هذه المرحلة في مخيمات قطاع غزة وبين أوساط اللاجئين ديناميكية ايجابية مع ولادة اطر وهياكل جديدة تدافع عن حقوق اللاجئين مثل لجنة الدفاع عن حقوق اللاجئين، وتجمع القرى المهجرة، والعديد من المراكز الثقافية والجمعيات الخيرية التي تهدف للتصدي ومقاومة خطط ومشاريع التوطين والإذابة وتسعى بكل السبل للحفاظ على حق العودة للاجئين وكان ابرز هذه الأجسام الشعبية –ان صح القول- اللجان الشعبية للاجئين في قطاع غزة والتي كانت لها تجربة خاصة في التعامل مع ملف اللاجئين رغم بقائها محدودة الأثر من حيث الامتداد الجماهيري وعدم قدرتها على ملء الفراغ الذي أحدثه تراجع الأطر التنظيمية إلا ان تجربتها شكلت حالة أكثر وعيا حول حقوق اللاجئين في قطاع غزة.

والواقع ان التحركات الشعبية للاجئين –وعلى الرغم من كون قادتها يمثلـون تـصنيفا اجتماعيـا واضحا في المجتمع الفلسطيني- إلا أنها لم تأتي ضمن حزب سياسي يصنف اللاجئين على الساحة الفلسطينية وإنما جاءت كحركة سياسية على مستوى الشارع الفلسطيني بالتنـسيق والتكـاتف مـع إخوانهم المواطنين من أبناء جلدتهم للحفاظ على مطلب حق العودة الذي بقوا يتمسكون بـه ورغـم مرارة الحياة التي يعيشونها وقساوتها.(محسن محمد،2007).

والواقع ان التحركات الشعبية للاجئين وخصوصا في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين قد أفشلت كـل مشاريع التوطين والتصفية منذ النكبة عام 1948م، وحتى يومنا هذا وان أخذت بعدا واضـحا مـن التأطير والتنظيم بعد الدخول في عملية السلام منذ مؤتمر مدريد عام 1991م، ويرجع تنظيم الجهد الشعبي في هذه المرحلة تحديدا إلى ما أظهرته اتفاقية أوسلو من تغييب واضح لحق العودة وتأجيله لمفاوضات الوضع النهائي مع بقية القضايا الرئيسية الأخرى، والواقع ان السلطة الفلسطينية أسقطت حق العودة من برنامجها السياسي إلا من خلال اللجان التفاوضية التي لـم تـدرج القـرار (194) ضمن ما يجري التفاوض عليه بخصوص قضية اللاجئين إضافة لبعض العوامـل الأخـرى التـي ساهمت في بروز التحرك الشعبي للحفاظ على حق العودة ومنها الممارسات والقيود التي فرضـتها سلطات الاحتلال على حرية وحركة المواطنين والتضييق عليهم وتعمد اهانتهم ومصادرة أراضيهم وعدم استكمال عملية الانسحاب الإسرائيلية ناهيك عن الفساد الواضح والفاضح في أجهزة الـسلطة الفلسطينية رغم المناشدات المتكررة من قبل الشعب للقضاء عليه أو الحد منه، أمام هذا وذاك شعر اللاجئون ممن يرقبون الوضع عن كثب بمدى تردي الأحوال وإنهم باتوا عبـارة عـن جماعـات مهمشة لا دور لها ولا وزن رغم كونهم الأغلبية في مجتمع قطاع غزة مما هيـأ المجـال أمـامهم للخروج بمبادرات وتحركات تهدف في المقام الأول للضغط على المعنيين مـن ممثلـي الـسلطة وأصحاب القرار للاستمرار بالمطالبة بحق العودة ووضعه على رأس سلم أولويات العمل السياسي والنضالي، ومطالبة المجتمع الدولي بالضغط على إسرائيل مـن اجـل الاعتـراف بهـذا الحـق وتطبيقه.والواقع إن مثل هذه التحركات الشعبية وما أعقبها من تشكيل للجان الشعبية للاجئـين فـي قطاع غزة قوبل من قبل البعض بحملة من التشكيك والتحريض بحيث هوجمت مـن قبـل جهـات عديدة وخصوصا من خلال القنوات الإعلامية لدرجة أن البعض كان يروج لأفكـار غريبـة فـي الشارع الفلسطيني وفي المخيمات مثل " أن هذه التحركات تخدم أهدافا خارجيا ومدعومة منها وإنها تحركات تسعى لخلق منظمة تحرير بديلة".(العودة،2003).

وباختصار تم عقد المؤتمر العام للاجئين في ساحة المجلس التشريعي الفلسطيني بدلا من عقده فـي مخيم الشاطئ، وقد حضره السيد الرئيس ياسر عرفات رحمه الله إضـافة إلـى أعـضاء مجلـس

الوزراء والأجهزة الأمنية والتنظيمات والمؤسسات الوطنية إلى جانب أكثر من 1500 شخص يمثلون المخيمات واللجان الشعبية والهيئات العامة للجان الشعبية في المخيمات وذلك في 1996/9/17م في ذكرى صبره و شاتيلا.

والخلاصة انه ورغم المعوقات الكبيرة والكثيرة التي تم خلقها في وجه اللجان الشعبية للاجئين وممثليها وما انبثق عنها من اطر كان أبرزها المكتب التنفيذي للجان الشعبية إلا ان هذه اللجان استطاعت في مرحلة معينة إن تحرك الشارع الفلسطيني داخل المخيمات في عدة مناسبات كان أبرزها التحرك الشعبي الواسع للجان الشعبية إبان أزمة تقلصات الوكالة لخدماتها التعليمية والصحية في قطاع غزة عام 1997م الأمر الذي استجاب له اللاجئون في كافة تجمعاتهم في سوريا ولبنان والأردن، مما دفع الوكالة لإعادة النظر في تلك القرارات والعدول في العديد من تلك التقلصات لمصلحة اللاجئين، وكذلك المشاركة الواسعة للاجئين لإحياء الذكرى الخمسون للنكبة، كما يشهد لهذه اللجان الشعبية موقفها الواضح تجاه (وثيقة جنيف) والفعاليات التي قامة بها للتصدي لأصحاب هذه المؤامرات والموقعين عليها إبان انتفاضة الأقصى البائسة.(قدسية،(2004).

لقد بذلت اللجان الشعبية للاجئين في قطاع غزة ومثيلاتها في الضفة الغربية، بالتعاون مع كل الأطر الشعبية داخل وخارج المخيمات جهدا واضحا من اجل الحفاظ على قضية اللاجئين حية، وأصبح لا يكاد يخلو أسبوع من الحديث في وسائل الإعلام عن فعالية أو نشاط للجان الشعبية وغيرها يتعلق في قضية اللاجئين ومنها على سبيل الذكر لا الحصر (إقامة الندوات السياسية، إقامة معارض الصور، إقامة البطولات الرياضية، إقامة أيام طبية لخدمة اللاجئين في المخيمات، إقامة المهرجانات لتكريم أوائل الطلبة، إحياء المناسبات الوطنية، تنظيم الجولات الميدانية للوفود الأجنبية والعربية التي تزور المخيمات، إضافة لقضايا السكن والتعديات على أراضي المخيمات، ومتابعة خدمات البلديات والخدمات التي تقدمها الاونروا للاجئين في المخيمات، والعمل على إقامة المشاريع التي تخدم سكانها) وما إلى غير ذلك من أنشطة وفعاليات تنشط كلما كثر الحديث عن وفود سياسية تلتقي من اجل التفاوض على واقع ومستقبل اللاجئين، وقد عملت اللجان الشعبية منذ نشأتها لتحقيق مجموعة من الأهداف.(مؤسسة الدراسات الفلسطينية،1996).

1.6.2. التحديات التي تواجه عمل اللجان الشعبية في المخيمات:

لقد تشكلت اللجان الشعبية في مخيمات اللاجئين في قطاع غزة منذ العام 1996م وبالرغم من أنها حظيت بشرعية الرئيس الراحل ياسر عرفات رحمه الله ومصادقة دائرة شؤون اللاجئين وبالرغم

من وضوح أهدافها وطبيعة عملها إلا أنها لم تلق الرعاية والاهتمام الكافيين، فقد واجهت خلال تلك الفترة العديد من الصعاب والتحديات التي أثرت على طبيعة وجودها وتشكيلها، فلم تقم بدورها كما يجب وكانت نتائج عملها محدودة.

لقد كان الهم الأكبر للجان الشعبية منذ نشأتها هو التصدي للمؤامرات التي تحاك ضد قضية اللاجئين، ومحاولات البعض القفز عنها وتهميشها، وكذلك متابعة الأونروا فيما تقدمه من خدمات للاجئين في المخيمات، ومراقبة السلطة الفلسطينية في كيفية أدائها لدورها في المخيمات، وبالتعاون مع دائرة شؤون اللاجئين بمنظمة التحرير الفلسطينية في كل ما يخص اللاجئين من قضايا سياسية وخدماتية باعتبارها الجهة المشرفة على شؤون اللاجئين في داخل الوطن والشتات وفي داخل المخيمات وخارجها، باعتبارها تقوم بتوفير الدعم المادي والمعنوي لهذه اللجان، ولقد نجحت اللجان الشعبية مع الدائرة ومن خلالها في تنفيذ العديد من المشاريع داخل المخيمات إلا أنها ظلت محدودة العدد والتأثير، هذا وتقوم الدائرة بمتابعة العديد من المشاريع والاحتياجات الخاصة باللاجئين لدى الوزارات المختلفة والاونروا والمؤسسات الدولية والمحلية التي تقدم خدماتها للاجئين والمخيمات مثل (بكدار) وال UNDP وغيرها من المؤسسات.(دائرة شؤون اللاجئين،2010).

2.6.2. العلاقات بين اللجان الشعبية والباديات:

إن الوضع العام للمخيمات في قطاع غزة يختلف بطبيعة الحال عنه في الضفة الغربية من حيث عددها وتعداد السكان فيها وتداخل المخيمات بالمدن المجاورة لها، فعدد المخيمات في الضفة الغربية 19 مخيما معترف بها من قبل الوكالة، وهذه المخيمات تتلقى خدماتها الصحية والتعليمية والنظافة من وكالة الغوث الدولية، وهي تتوزع في مناطق الضفة الغربية المختلفة من الشمال والوسط والجنوب، وعلاقتها بالباديات محدودة إذ لا تتعدى توفير الكهرباء والماء مدفوعة الثمن من قبل المستفيدين منها، والقيام بنقل النفايات من مداخل المخيمات إلى الأماكن الخاصة بها، بالإضافة إلى حوالي 5 مخيمات أخرى غير معترف بها نشا بعضها بعد عام 1967م، وهي قليلة العدد بطبيعة الحال إذ لا يتجاوز مجموع سكانها جميعا 390 ألف نسمة من مجموع اللاجئين في الضفة الغربية البالغ عددهم حوالي 688 ألف نسمة أكبرها مخيم بلاطة، كما انه لا يوجد تداخل بين السكان في مدن الضفة الغربية ومخيماتها، الأمر الذي يدلل على وجود الاستقلالية والخصوصية لتلك المخيمات.(الرفاعي،2006).

أما في قطاع غزة فيبلغ عددها 8 مخيمات هي: جباليا، الشاطئ، رفح، دير البلح، النصيرات،

البريج، المغازي، خان يونس، ويبلغ عدد سكان هذه المخيمات حسن إحـصائيات وكالـة الغـوث وتشغيل اللاجئين حوالي مليون نسمة، أي ما يعادل 70% تقريبا من إجمالي عدد سكان قطاع غزة، والمخيمات في القطاع موزعة في شتى أرجائه من شماله إلى جنوبه، ولكنها مركزة فـي المنطقـة الوسطى، وتعتبر مخيمات غزة من أكثر المناطق ازدحاما بالسكان بالعالم، أكبرها مخيم جباليـا إذ يبلغ سكانه حاليا نحو 110 ألاف نسمة، بينما يبلغ أصغرها وهو مخيم دير الـبلح نحـو 24 ألـف نسمة، وجغرافيا يوجد بعض المخيمات مترابطة ومتداخلة مع البلديات مثل مخيمات جباليا والشاطئ ودير البلح وخان يونس ورفح، وتتلقى هذه المخيمات الخدمات من البلديات التابعة لهـا باسـتثناء المياه في مخيم جباليا، أما المخيمات الوسطى باستثناء مخيم دير البلح فهي تجمعات منفصلة يوجـد بها مجالس بلدية كباقي مدن قطاع غزة. بمعنى أخر يوجد في قطاع غزة 3 مخيمات مفصولة تماما عن المدن هي: البريج والنصيرات و المغازي و5 مخيمات مع المدن وهي: خان يـونس ورفـح والشاطئ وجباليـا وديـر الـبلح وفـي جميعهـا يـشارك اللاجئـين فـي عـضوية المجـالس البلدية.(القلقيلي،2004).

إما بالنسبة لوزارة الحكم المحلي فإنها تتعامل مع اللاجئين في قطاع غزة كباقي المواطنين لهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات باستثناء السكان الذين يقطنون ضمن الحدود الأصلية للمخيم حيـث تعتبرهم يخضعون لوكالة الغوث الدولية، ولا ينطبق عليهم قانون الحكم المحلـي، فالوكالـة هـي المسؤولة عن تقديم الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية، وتقوم البلديات بتقديم خدماتها ضـمن حدود صلاحيتها لسكان خارج حدود المخيمات فكا منهم يعرف دوره ولا يؤثر ذلك علـى طبيعـة العلاقة بينهما.(القلقيلي،2004).

أما بالنسبة للعلاقة بين اللجان الشعبية والبلديات في قائمة على تعاون وتنسيق في العديد من الأمور التي تخص المخيم، وكثيرا ما تدخلت اللجان الشعبية لحل العديد من الإشكاليات التي كانت تقع بين اللاجئين من سكان المخيمات والبلديات، واللجان الشعبية لا تتدخل في السياسات العامة للبلديات إلا في الأمور التي تتعارض مع متطلبات المخيم واحتياجات سكانه، وكذلك الأمر بالنسبة للبلديات من اللجان، وهذا بسبب الظروف الموضوعية التي يعيشها قطاع غزة، أما في الـضفة الغربيـة. فـان اللجان الشعبية للخدمات التابعة لدائرة شؤون اللاجئين هي التي تقوم بتـسيير أعمـال المخيمـات ورعاية شؤونها، وقد شكلت هذه اللجان بالتوافق الوطني بين القوى والفصائل الوطنية والفلـسطينية والمؤسسات العامة في المخيمات، وتقوم هذه اللجان بنفس الدور الذي تقوم به المجالس البلدية فـي الضفة العربية، ولكنها تعمل تحت مظلة دائرة شؤون اللاجئين ورعايتهـا وتتلقـى خـدماتها فـي مجالات التعليم والصحة والشؤون الاجتماعية من وكالة الغوث الدولية.(جودة،2008).

3.6.2. معيقات عمل اللجان الشعبية للخدمات في المخيمات:

سبق الحديث عن الأوضاع المختلفة للاجئين في مخيمات الضفة الغربيـة وتعرفنـا علـى بعـض المشاكل التي يتعرضون لها والتحديات التي يواجهونها للاستمرار في حياتهم اليومية، وسـنتطرق هنا لأهم احتياجاتهم ومطالبهم التي يؤكدون عليها في كل مناسبة أو حدث متوجهين بها إلى جهات الاختصاص كل من موقع مسؤوليته أكان هذا في المجتمع الدولي أو وكالة الغوث الدولية أو السلطة الوطنية ومنظمة التحرير الفلسطينية، واهم هذه المطالب:

- ان اللاجئين يتوحدون جميعا في مطالبتهم للمجتمع الدولي بضرورة إنهاء معاناتهم وحـل قضيتهم بتنفيذ متطلبهم في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم طبقا لقرار 194.
- تأكيد على أهمية استمرار الأونروا كمؤسسة دولية راعية وداعمة للاجئين الفلسطينيين فـي تقديم خدماتها لهم إلى حين حل قضيتهم وفقا لقرار إنشائها،وطبقا لقرارات الشرعية الدولية وتحديدا لقرار 194الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1948م.
- مطالبة الأونروا بتحسين الخدمات التعليمية التي تقدمها للاجئين فـي مدارسـها، والنظـر بايجابية للشكوى المقدمة في هذا المجال، ورفع مستوى أداء الطواقم التعليمية لتعليم أبنائهم وإنشاء مدارس جديدة لاستيعاب الزيادة المطردة فيها.
- مطالبة الأونروا بتحسين مستوى الخدمات الصحية المقدمة في عيـادات الوكالـة ورفـدها بالأطباء المتخصصين في جميع التخصصات، وعدم تقليص خدمات الرعاية الصحية فـي المستشفيات على سبيل المثال لا الحصر، وتوفير سيارة إسعاف خاصة للمخيمـات التـي تتعرض باستمرار لاجتياحات الجيش الاسرئيلي ولا توجد فيها مشافي قريبة.
- مطالبة الأونروا بتحسين المساكن في المخيمات وإنشاء مساكن شعبية جديدة لذوي الـدخل المحدود من خلال شراء أو استئجار قطع أراضي مجاورة للمخيمات الحالية لتوسـعيها أو لبناء مخيمات جديدة لتخفيض ظاهرة التكدس السكاني فيها تلافيا للأمـراض الاجتماعيـة والصحية والنفسية والحد من ظاهرة هجرة أبناء المخيمات إلى المدن المجاورة.
- مطالبة الأونروا برعاية مراكز نشاط الشباب والمراكز النسوية ورياض الأطفال ومراكـز المعاقين في المخيمات.
- مطالبة الأونروا بالعمل على الحد من ظاهرة البطالة المتفشية في المخيمات من خلال إيجاد المشاريع المختلفة طويلة الأمد.
- مطالبة الأونروا بالعمل على زيادة الحصص المقدمة لحالات العسر الشديد وزيادة الأسـر المنتفعة من هذا البرنامج.

- المطالبة باستكمال مشاريع البنية التحتية في المخيمات التي لا يوجد فيها بنا تحتية
- العمل على زيادة المرافق الخدماتية في المخيمات وبما يتناسب مع الزيادة الـسكانية فيهـا. (اللجان الشعبية،2007).
- ولزيادة نجاعة عمل اللجان الشعبية ورفع مستوى الخدمات التي تقدمها في مخيمات قطـاع غزة يجري التأكيد على ما يلي:

  - إعادة تشكيل اللجان الشعبية على أسس جديدة، أكثر مهنيـة وتخصـصا بعيـدا عـن المحاصصة الحزبية والفئوية الضيقة لتصبح أكثر فعالية وتحظى بثقة السكان.
  - تحديد مرجعيتها القانونية والإدارية والمشرفين على طبيعة عملها من خـلال اللـوائح والأنظمة
  - رصد الموازنات اللازمة لتسهيل مهام عملها اليومي بشكل دائم.
  - مساعدتها في توفير الأموال اللازمة لتنفيذ المشاريع الحيوية في المخيمات.
  - التأكيد عليها كأحد المرجعيات اللازمة في المخيمات والرجوع إليها في كل مـا يتعلـق بشؤونها.(سلامه،2010).

4.6.2. واقع اللجان الشعبية للخدمات ودورها في تعزيز صمود المخيمات:

تعاملت اللجان الشعبية وعلى مدار 15 عاما مع الظروف الاقتصادية والأوضاع السياسية التي مـر بها اللاجئ الفلسطيني، خصوصاً في فترة انتفاضة الأقصى والإجتياحات الإسرائيلية، وذلك في ظل الحاجة الملحة التي فرضتها الأوضاع القاسية وأهمية تسهيل التعامل مع الأونروا وتحسين الخدمات المقدمة للاجئين. وإن تراكم المصاعب والمشاكل الداخلية كالكثافة السكانية داخل المخـيم محـدود المساحة، و الفقر والبطالة وزيادة الاحتياجات اليومية أمام تراجع الخـدمات المقدمـة مـن قبـل الأونروا، وضع اللجنة الشعبية في مواجهة مباشرة مع أولوياتها حيث تعتبر مـسألة حفـظ الأمـن الاجتماعي داخل المخيمات ذات أهمية بالغة، مما تتطلب دعوة كافة الهيئات والمؤسـسات الثقافيـة والصحية، الأنشطة النسائية والشباب والأندية والمراكز.. لأخذ دورها في عمل مشترك مـسؤول، وتفعيل البناء المؤسساتي على مستوى المخيم ما يعني تمكين اللجنة الشعبية وبناء قدراتها من أجـل تأدية دوراً ريادياً في تحسين وتطوير عمل المؤسسات وإعداد برامج لمواجهة التحديات والـضغط الذي يعيشه المخيم الفلسطيني وإنجاز الأولويات مثل المشاريع التنموية، ومعالجة مشاكل الكهربـاء والمياه والنفايات والمشاكل الناتجة عن استمرار الاحتلال والظروف الاقتصادية والنفسية لمجتمـع اللاجئين.

إن مستويات الفقر والبطالة تطلبت العمل على إنجاز برنامج لتطوير عمل اللجان الشعبية منبثق عن رؤية على المستوى الوطني، تنمية متكاملة ونشطة وتحديد دقيق لاحتياجـات المخـيم، وخاصـة احتياجات وأولويات الفقراء والبنية التحتية، وضرورة إجراء مراجعة شـاملة لبـرامج ومـشاريع مؤسسات المخيمات التي تحتاج إلى تقاسم التمويل والدعم مع اللجنـة الـشعبية، لتـستجيب أكثـر لمتطلبات الظروف الراهنة وإيجاد وتطوير خطة تنموية وطنية تكون مكملة لدور وكالـة الغـوث الدولية. (سلامه،2010).

تشكو بعض اللجان من غياب الثقة بين أبناء المخيم واللجنة ويتجلى غياب الثقة، في عدم تجـاوب اللاجئين مع توجهات اللجنة، فقد يرفض اللاجئ التقيد بقرار اللجنة ويمتنع عن المساهمة في بعض الأحيان بالتعاون مع اللجنة، وفي أحيان أخرى، يرفض اللاجئون المساهمة في خدمة عامة، ومـن أهم الأسباب وكما ورد أعلاه عدم ثقة الناس بان اللجنة ستنتج شيئاً، لذلك، فإن ثقة اللاجئين تتحقـق عند تلمسهم انجازات اللجنة، وأجدى وسيلة لإعادة الثقة بين اللاجئين واللجان تكون في خلق أقنيـة للتواصل بين الطرفين وإنشاء آليات مشاركة منتظمة ودورية وتقييم عمل اللجنة من خـلال آليـات المرجعية الرسمية التي تمثلها منظمة التحرير الفلسطينية والمرجعية الشعبية التـي تمثلهـا الهيئـة العامة.

لذلك فمن المهم العمل على تفعيل اللجان الشعبية في المخيمات، وتفعيل قدرات أعـضائها بتـأمين تدريبات فنية وتقنية، وتطوير العلاقة المتقدمة والفاعلة بين اللجان الشعبية في المخيمات والبلـديات المجاورة، وإيجاد آلية فاعلة للتنسيق مع مؤسسات المخيم لتوزيـع الأدوار والمهـام والخـدمات، وتمكين وكالة الغوث من أداء دورها ومساعدتها للتغلب على حالة العجز المـزمن فـي موازنتهـا لضمان تحسين خدماتها الأساسية في المخيم وفي أوساط اللاجئين.(P.L.O.2000).

من المفترض أن وجود اللجان الشعبية يمول ويدعم عمل الجمعيات والأندية والـروابط والمراكـز والمؤسسات مما يحقق المزيد من فعالية الخدمات، والعمل على رسم سياسات عامة تحقـق الخيـر والرفاه المخيمات، وإن كون اللجان الشعبية قوية ومتفاعلة، يحقق أهداف ومصالح اللاجئين ويعزز ويخدم المشروع الوطني الفلسطيني.

وعلى الرغم من كل العثرات والمعوقات فقد أثبتت اللجان الشعبية قدرتها على العمل المثمر فـي تطوير الخدمات في المخيمات، والأخذ بمتطلبات اللاجئـين، والاسـتجابة الـسريعة لاحتياجـات وأولويات المخيم، فقد ضمت اللجان بين صفوفها نخبة من اللاجئين المؤهلين، وأن هؤلاء الأعضاء

قد ازدادوا خبرة وتجربة وتفهماً لقضايا مخيمهم، مما ساهم في تنفيذ برامج ناجحة داخل المخيمـات في الآونة الأخيرة.

بالنتيجة نلمس تقصيرا في العمل الجماعي إزاء الارتقاء بالأوضاع المعيشية للاجئين، ويوجد قلـق وطني واسع إزاء مستقبل المخيمات والحقوق والمعاناة التي تعيشها المخيمات والتي وثقهـا جهـاز الإحصاء الفلسطيني الذي وضع المخيمات في ذيل الهرم الاقتصادي والاجتماعي.

لقد حسم النقاش أن تطوير المخيمات لا سيما بالبنى التحتية ومدها بشبكة حديثة للميـاه والكهربـاء والصرف الصحي والشوارع والنظافة، لا يمثل بأي حال تهديداً لحق العودة، فانتقال البيـوت فـي المخيمات من عصر التنكيات وبيوت الصفيح إلى منازل الطوب والباطون لم يلغ حق العودة، و إن إحداث عمليات تنموية في محيط المخيمات دون الالتفات لها، سوف يجعل المخيمات بيئة طـاردة، كما سيؤثر سلباً على الواقع الاقتصادي والاجتماعي، ولن يظل فـي المخيمـات سـوى الفقـراء والمعدمين وكبار السن، الأمر الذي سيترتب عليه إغتراب إجتماعي إقتصادي. (العوده،2002).

5.6.2. طبيعة العلاقة مابين اللجنة الشعبية لخدمات المخيم وإدارة الوكالة في المخيم:

ثمة فرق بين اللجنة الشعبية للخدمات في المخيم وإدارة المخيم. فالأولى تتبع دائرة شؤون اللاجئين بينما الثانية تتبع وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا).

و تقوم العلاقة على التنسيق المشترك ما بين الطرفين والتشاور في جميع القضايا التي تخص سكان المخيم للحصول على تقديم أفضل الخدمات من خلال البرامج والمشاريع التي تقدمها وكالة الغـوث الدولية لسكان المخيمات لتحسين الظروف المعيشية والتخفيف قدر الإمكان من المعاناة من خـلال خلق فرص عمل تلبي احتياجات العاطلين عن العمل، والعمل المشترك لدى الجهات المانحة مـن أجل تمويل البرامج للاستمرار الأفضل تقديم الخدمات والاغاثية والصحية والتعليمية والخدماتيـة بشكلها الإنساني والقانوني والإداري وتحميل الوكالة الغوث المسؤولية القانونية تجاه اللاجئين حتى نيل حقوقهم المشروعة إلى ديارهم التاريخية.

إن إدارة المخيم التابعة لوكالة الغوث تقوم بعمل إداري وظيفي وتطبيق القوانين والقرارات الصادرة عن وكالة الغوث واستقبال المراجعين وتقديم الخدمات لسكان المخيم والإشراف على المرافق العامة مثل المدارس والعيادة الطبية والخدمات والنظافة وتنفيذ البرامج والأنشطة التي تخص عمل الوكالة

من الجانب القانوني الخاص في المخيمات بالتنسيق المشترك ما بين الوكالـة والمجتمـع المحلـي والمؤسسات العاملة في أوساط اللاجئين. أما طبيعة عمل اللجان الشعبية فهو عمل طوعي لأعضاء اللجان من خلال المسؤولية القانونية والمرجعية الإدارية لدائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية والحصول على البرامج والمشاريع التنموية في المخيمات لتحسين الظروف المعيشية من خلال مؤسسات السلطة الوطنية والجهات المانحة والمتبرعة للاجئين الفلسطينيين داخل المخيمات.
وقد استقرت العلاقة مابين اللجان الشعبية وإدارة المخيم على اعتبارها علاقة تكاملية تنسيقية فـي العديد من المجالات حتى تتكامل الأدوار في خدمة سكان المخيمات.وعليه فالعلاقة لا تعني تـدخل أي طرف في شأن الطرف الآخر، لكن طبيعة عمل اللجان الشعبية للخدمات ومهامها المناطة بهـا في الدفاع عن مصالح اللاجئين كانت تتطلب على الدوام التدخل للضغط علـى الوكالـة وبالتـالي إدارات المخيم التابعة لها لتحسين خدماتها المقدمة لسكان المخيمات، وكانت اللجان بحكـم موقعهـا تنحاز دائما لجانب موظفي الأونروا الذين خاضوا ويخوضـون إضـرابات لتحـسين معاشـاتهم وظروفهم.

7.2 التنمية في فلسطين

ترتبط التنمية في فلسطين بالأوضاع الإقتصادية والسياسية التي يعيشها الشعب الفلـسطيني، أي أن لها خصوصيتها المستمدة من الواقع الفلسطيني الخاص. وتواجه التنمية في فلسطين عملية اسـتلاب وتعطيل تؤثر على جميع جوانبها، ولا يقتصر تأثير الاستلاب على تشويشها، ولكنه يعمـل علـى وقفها وقفاً كاملاً. فهناك عوامل أطاحت بالتنمية في فلسطين منها الخارجية وفي مقدمتها الاحـتلال بظاهره الاستيطانية والعسكرية، وبإسقاطاته السلبية على عملية التحول الاجتماعي والـسياسي فـي المجتمع وعلى جميع نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مما أدى إلى الفقر العام.

إن ممارسة الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير، وإقامة دولة مستقلة تسيطر علـى مواردهـا الطبيعية ومعابرها، وحق العودة للشعب الفلسطيني في الشتات، تقع في صميم التفكير في التنميـة؛ فواقع الشعب الفلسطيني لا يختلف عن واقع شعوب أخرى سوى في زاوية ثقل العوامل الخارجيـة التي مازالت تقف ضد ممارسته حقه في تقرير مصيره والاستقلال. والمجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة يبدأ تجاربه التنموية تحت إرث تاريخ من الاسـتعمار والاحـتلال والتـشرد واستنزاف الموارد، فهو لم يتمكن من الخلاص من التبعية والتجزئة والتحكم بموارده ومعابره، ولا يملك كامل الحرية في تنظيم علاقاته مع محيطه القومي وهناك أكثر من نصف الشعب الفلـسطيني مازال في الشتات.(التنمية البشرية،1998).

من خلال مراجعة البيبليوغرافيا المتعلقة بالتنمية في مخيمات الضفة الغربية، يتضح أن موضـوع التنمية المجتمعية في المخيمات غير مطروق بشكل واف. فمعظم المراجع المتوفرة تتحـدث عـن التنمية في مناطق السلطة بشكل عام وبعضها كوثائق ومشاريع الأونروا فتتحدث عن رفع مـستوى المعيشة ارتباطا بعملية السلام، أما بعض الدراسات، كدراسة الباحث الفلسطيني أنور حمام فتتناول جانبا محددا متعلقا بتشخيص الواقع الاجتماعي والديمغرافي للاجئين في المخيمـات ولا يتعـرض لدور اللجان الشعبية للخدمات في التنمية.أما ما يوجد من مراجع تتعلق باللجان الـشعبية للخـدمات فهي إما تعريف بها كما يرد بالوثائق والمواقع الاليكترونية والنشرات، أو حديث عام عن مهامهـا وما أنجزته من مشاريع بنية تحتية في الآونة الأخيرة، وقد تناول الباحث نافـذ الرفـاعي الـدور التنموي لهذه اللجان، لكنه أقصر بحثه على بعض المخيمات في جنوب الـضفة الغربيـة كحالـة دراسية. (جامعة القدس، 2006).

فمن أجل إعطاء الموضوع حقة، والوقوف على حقيقة دور اللجان الشعبية للخدمات في مخيمـات اللاجئين في الضفة الغربية كان لا بد من هذا البحث. ومن أجل فهم التنمية في المخيمات من المهم الإشارة إلى أن المخيم ذاته كشاهد على النكبة هو تركيبة اجتماعية معقدة، تحتاج لعناية ودراية في بحث أبعادها وعلاقاتها.

إن المخيمات تشكل "فضاء للاستثناء وحيزا للمقاومة"، ويستند في ذلك لتعريفات أخرى حاولـت أن تجد ما هو مشترك بين كافة المخيمات كتعريف آجيير الذي يقول:" إن المخيمات هي رمز الحالـة الاجتماعية التي تنشأ من اقتران الحرب بالعمل الإنساني وبوصفها حياة بقيت بعيدة عـن العـالم الاجتماعي والسياسي العادي، وهي مختبر للإنعزالات واسع النطاق يتم إنـشاؤه فـي كـل مكـان (حنفي، 2006).

وإذا ما أضفنا لذلك ما يتعلق بخصوصية الحالة الفلسطينية للجوء والمعانيـات المتنوعـة للاجـئ الفلسطيني، فإن العمليات التنموية في المخيمات بشكل عام، والمخيمات الفلسطينية بـشكل خـاص، تثير الكثير من الإشكاليات وتجعل من الأدوات المستخدمة التي تقدم الخدمات كاللجـان الـشعبية، وكذلك مستوى الرضا عن الخدمات المقدمة بحاجة الى بحث و تحديد معايير قابلة للقيـاس بـشكل يسهل من استحداث التغيير المطلوب سواء من أصحاب القرار أم من الهيئات والجهـات التنفيذيـة المسؤولة عن تقديم الخدمة.وهو ما يضفي على موضوع البحث أهمية اكبر ويجعل للنتـائج التـي سيتمخض عنها بعدا تنمويا عمليا (جامعة القدس،2006).

1.7.2. أهداف التنمية المجتمعية:

إن جوهر التنمية هو الإنسان، فهي عملية ديناميكية جاء لهدف معنوي، وهـو إحـداث التغيـرات الاجتماعية في بناء المجتمع ووظائفه. ومن أهداف التنمية:

- من ناحية التعليم:تسعى التنمية لمحو الأمية وتحسين نوعية التعليم ورفع المستوى التعليمـي المهني والعام وتوفير الإمكانيات والتسهيلات التعليمية والثقافية لكافة قطاعات المجتمع.
- ومن ناحية العمالة: حيث تعمل التنمية على ضمان إيجاد عمل لكل مواطن، والقضاء علـى البطالة، ورفع مستويات العمالة في كل من الريف والحضر.
- ومن ناحية الصحة: تعمل التنمية الاجتماعية على النهوض بالمستوى الـصحي، وتـوفير الإمكانيات الصحية اللازمة لسد احتياجات السكان.
- ومن ناحية الإسكان: تهدف التنمية الاجتماعية على النهوض بالظروف الـسكنية، والعمـل على إنشاء المساكن الاقتصادية للفئات ذوي الدخل المحدود.
- ومن ناحية الخدمات الاجتماعية: تعمل التنمية الاجتماعية على القضاء على العوامل التـي تؤدي إلى الجريمة وانحراف الأحداث، والقضاء على الفقر وتوفير الرعايـة الاجتماعيـة، وتشجيع التوسع في التصنيع.(حموده،2009).

2.7.2. التحديات الخارجية والداخلية للتنمية المجتمعية:

تواجه التنمية في فلسطين تحديات، داخلية وخارجية عديدة، ولعل من أبرزها تلك التحديات التي أدت إلى تدهور التنمية في فلسطين هي:

- وجود وسياسات وإجراءات الاحتلال.
- طبيعة التمويل الدولي.
- تذبذب الدعم العربي.
- نقص رؤوس الأموال.
- عدم القدرة على استيعاب التكنولوجيا.
- عدم كفاية المدخرات.
- عدم تنوع الصادرات

1.2.7.2. دور الاحتلال:

إن وجود الاحتلال وفرضه الحصار الداخلي والخارجي على الضفة والقطاع يترتب عليه عزل المدن والقرى الفلسطينية عن بعضها البعض، وحجز حرية تنقل الأفراد والبضائع بين المدن والقرى، وكذلك سيطرة إسرائيل على المعابر والموارد المائية للسكان وأجزاء كبيرة من أراضيهم، وتواصل بناء الوحدات السكنية الاستيطانية بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، ومصادرة الكثير من الأراضي رغم –عملية السلام المتفق عليها عام (1993) فيما يسمى باتفاق أوسلو- مازالت إسرائيل تسيطر وبشكل مباشر وكامل على 60%من أراضي الضفة الغربية، ونحو 26% من أراضي قطاع غزة، وتسيطر من الناحية الأمنية على 21% من الأراضي، وكذلك تسيطر على غالبية الموارد الطبيعية الفلسطينية، مما ترك أثراً سلبياً على البيئة الفلسطينية حيث تسيطر إسرائيل على 81% من المياه الفلسطينية، وخلال الانتفاضة وحتى نهاية عام (2001) قامت إسرائيل باقتلاع ما يقارب 35 ألف شجرة مثمرة من أجل بناء المستوطنات، وشق الطرق الالتفافية، ولحاجات أمنية، فإسرائيل قيدت حركة الاقتصاد الفلسطيني.(إبراهيم، 2006).

وسياسة الحصار والإغلاق أدت إلى ارتفاع معدل البطالة، فهناك ما يقارب 82 ألف شخص فقدوا وظائفهم المحلية من جراء السياسة الإسرائيلية، ونحو 100 ألف شخص فقدوا عملهم داخل إسرائيل إضافة إلى 71 ألف شخص كانوا عاطلين عن العمل قبل انتفاضة عام (2000)، فكان من الطبيعي وقوع ما يقدر بـ64.2% من الأسر الفلسطينية للعيش تحت خط الفقر.

وفي العام (2006) قامت إسرائيل بسياسة هدم المنازل والمنشآت المدنية الفلسطينية في غزة وكذلك في مدينة القدس في الضفة الغربية بحجة عدم الترخيص وفي معظم محافظات الوطن، ناهيك عن دور الاحتلال في اعتقال أبناء الشعب الفلسطيني حيث وصل عدد المعتقلين مع نهاية (2006) إلى (11) ألف فلسطيني بين نساء وأطفال ورجال وشيوخ هذا أدى إلى عدم تمتع الفلسطينيين بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية،، وأدت إلى انتهاكات في العمل والصحة والتعليم والمستوى المعيشي المناسب، وتم عزل الفلسطينيين في كونتونات حرمتهم من حرية الحركة والتنقل. وحسب تقرير (2006) بلغ حجم العاطلين عن العمل نحو 40% وارتفعت 44% في غزة وقفزت نسبة الفقر إلى 64% في الأراضي الفلسطينية، وقرابة 72% في قطاع غزة.

والاحتلال يقوم بالاعتداء على المدارس والطلبة في كثير من محافظات الوطن وأيضاً الاعتداء على الأماكن الدينية وعلى المزارعين وممتلكاتهم وأيضاً اعتداءاتهم على السيارات والطرق العامة.

وإقامة الجدار العازل في عمق أراضي الضفة الغربية المحتلة كل هذه الأعمال تشكل انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني. (التنمية البشرية في فلسطين،1998).

2.2.7.2. دور التمويل الدولي في التنمية المجتمعية:

شكلت المساعدات الدولية مصدراً هاماً من مصادر إيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية، فمنذ العام (1994-2000) أنفق الجزء الأكبر من هذه المساعدات على ثلاث قطاعات: وهي مشاريع الاستثمار العام وحصل على 37.2% من المساعدات، والمساعدات الفنية وقدرت بـ 20.5% من المساعدات، وصرف لصالح الموازنة العامة قدر بـ 14.5% من المساعدات، وخصصت معظم المساعدات للمجالات الآتية:

المياه والمجاري، والبناء المؤسسي والتعليم والبنية التحتية والصحة. وأخذ حجم الالتزام من قبل الدول المانحة بالانخفاض التدريجي من العام (1994 – 2000)، وتراجعت المساعدات الممنوحة للمنظمات غير الحكومية بشكل ملموس بعد قيام السلطة مع ذلك ما زالت وكالة الغوث تواصل تقديم مساعدات مباشرة لشريحة من اللاجئين الفلسطينيين، ولكن دعمها آخذ بالتراجع في السنوات الأخيرة، وانخفضت موازنة الخدمات العامة والتشغيلية، وكذلك خدمات التعليم والصحة وهذا يتناسب عكسياً مع زيادة عدد اللاجئين؛ فكان له صدى احتجاج سكان مخيمات اللاجئين. (إبراهيم،2006).

فهذه المساعدات كان من الممكن أن تخلّف بيئة تنموية ناجحة، حيث أنها جاءت في مرحلة انتقالية للسلطة الفلسطينية وتأسيس الدولة الوطنية ذات السيادة، إلا أن الإجراءات الإسرائيلية والتي كان من أبرزها إغلاق سوق العمل، وفرض حظر التنقل بين مناطق السلطة حول وظيفة المساعدات الخارجية من وظيفة كان من الممكن أن تكون تنموية إلى وظيفة تعويضية. والمساعدات الخارجية لم تتم وفق خطة تنموية شاملة شاركت السلطة الوطنية في صنعها، بل غلب عليها رؤية المانحين لمجالات إنفاق مساعداتهم حسب دراسة قام بها خبراء من طرفهم تبعاً لقائمة مشاريع أعدتها وزارة التخطيط والتعاون الدولي. وما زال الاقتصاد الفلسطيني تابع للاقتصاد الإسرائيلي، وكذلك مستويات المعيشة في فلسطين شهدت تراجعاً وتدهوراً؛ فالتمويل الدولي لم يشجع على نمو المجتمع المدني الفلسطيني، ولم يعمل بشكل كاف مع الأحزاب السياسية والاتحادات الشعبية.(فلسطين تقرير التنمية البشرية، 2002).

8.2 مجالات التنمية المجتمعية:

- التعليم
- الصحة
- العمال
- الإسكان
- الخدمات الاجتماعية.

1.8.2. وضع التعليم:

إن وضع التعليم في فلسطين يتقدم بصورة مقبولة ومتنامية، لكنه يواجه مشاكل حاضـرة وأخطـار مستقبلية؛ فنسبة الالتحاق في المدارس مستمرة ولكن هناك تفاوت بين المناطق وبين الجنسين، حيث يوجد تفاوت في التحاق الإناث في قرى الضفة الغربية. أما مشاكل التعليم فيرجع سببها إلى وجـود الاحتلال حيث أهملت سلطات الاحتلال حاجة التعليم إلى المنشآت التربوية وأهملـت التجهيـزات المخبرية والمكتبات، وأبقت على مستوى متدنٍ لرواتب المعلمين، وتحكمت بالمناهج فقد درس فـي فلسطين منهج أردني ومصري مما أدى إلى غياب المنهاج الفلسطيني لفترة طويلة، فالتعليم لا يلبي احتياجات المجتمع الثقافية والاقتصادية، وكذلك اعتماده على المساعدات الخارجية جعـل التعلـيم ساكناً وغير قادر على تحقيق قفزة نوعية؛ فلذلك لا يسهم التعليم في التنمية البشرية (عبدا لـسلام، 2000). وفي العام (1994-1995) زاد عدد الطلاب إلى حوالي (650) ألـف طالـب. وقطـاع التعليم يخدم في مراحله المختلفة 35% من السكان بين طلاب ومعلمين وإداريين. ومع أن قطـاع التعليم في تزايد فإن نسبة الأمية عام (1997) بلغت 11.8% من السكان الذين هم في سـن (10) عشر سنوات فما فوق والأكثر أمية هو النساء، فهناك فجوة في التعليم بين النساء والرجال؛ حيـث أن النساء أكثر تسرباً في المدارس بسبب الضغوط الاقتصادية على الأسر الفقيرة. (فلسطين تقريـر التنمية البشرية، 1998-1999).

وفي العام (2001) أحدث الإغلاق الإسرائيلي أضراراً جسيمة على العملية التعليميـة، حيـث لـم يتمكن طلبة قطاع غزة من التوجه إلى جامعاتهم في غزة وفـي الـضفة الغربيـة وكـذلك طلبـة محافظات الجنوب لم يتمكنوا من الذهاب إلى جامعاتهم في محافظات الشمال والعكس، بسبب عزل المدن وحصارها. وكذلك تعرض الطلبة والمدرسون لمضايقات عسكرية خلال ذلك العام. حيث قدر عدد المدارس التي أغلقت عام (2001) (46) مدرسة وكذلك تعرضت فـي ذلـك العـام بعـض

المدارس للقصف بالدبابات والطائرات الإسرائيلية، وحولت بعض المدارس إلى ثكنـات عـسكرية وهذا أحدث آثاراً سلبية على نفسيات الطلبة وبالتالي على تحصيلهم العلمي وهذا فيه انتهاكـاً لمـا أقرته المادة (13) من العهد الدولي للحقوق الإقتصادية والاجتماعية والثقافية.

فالتعليم لا يزال يعاني من مشاكل أهمها حاجة المدارس إلـى المختبـرات والمكتبـات والمرافـق الرياضية، وأجهزة الحاسوب وكذلك رفع رواتب العاملين في حقل التعليم، وكذلك في حقل التعلـيم العالي لا تزال الجامعات بحاجة إلى مزيد من الدعم المالي من الحكومة.(الهيئة المستقلة لحقـوق المواطن، 2001).

2.8.2. الوضع الصحي:

إن الرعاية الصحية حق من حقوق الإنسان، وتعتبر استثمار بشري في العمليـة الإنتاجيـة، فعـن طريقها يمكن تنمية الموارد البشرية، وتقليل نسبة الوفيات بالنسبة للأطفال والشباب فيجب الاهتمـام بالخدمات الوقائية أكثر من العلاجية، والعمل على توفير الخدمات الصحية للمشتغلين في العمـيلات الإنتاجية. فالصحة هدف من أهداف التقدم الاجتماعي فكلما تحسنت صحة العـاملين زاد الإنتـاج والتحسن في المستوى الصحي يقلل المصروفات التي تتكبدها الدولة في الإنفاق على العلاج.

فلوضع الصحي في فلسطين ما زال يعاني من مجموعة تحديات كزيادة نسبة الخصوبة للنساء بـين عمر (15-19)، ونقص الأدوية بسبب الضائقة المالية، ونقص الخدمات الصحية داخل المستشفيات، وعدم وضوح الأنظمة المعمول بها في المستشفيات، وأيضاً التوزيع الجغرافي للخـدمات الـصحية غير متوازن بين المحافظات الفلسطينية. وبالنسبة للوضع الصحي للنساء فـإن الـصحة الجـسدية للنساء يترافق مع الصحة النفسية والاجتماعية فاتجه عن التميز ضد النـساء وتعرضـهن للعنـف الجسدي والنفسي، وتحرم النساء من القرارات المتعلقة بصحتهن الجنسية والإنجابية، وكثيـر مـن النساء كانت عرضة للوفاة أثناء الولادة لان الولادة تتم داخل المنزل وبمساعدة تقليديـة مـن قبـل قابلة. (معياري، 2002).

3.8.2. العمال:

بالنسبة للعمال إن التنمية الاجتماعية تبحث عن ضمان حق كل مواطن في إيجاد عمـل، والقـضاء على البطالة، ورفع مستوى العمالة في كل من الريف والحضر، وتـوفير الظـروف والإمكانيـات

الملائمة للعمل ومن حيث الخدمات الاجتماعية تسعى للقضاء على العوامل التي تؤدي إلى الجريمة والانحراف، والقضاء على الجوع والفقر، ورفع مستوى التغذية، وتوفير خدمات الرعاية الاجتماعية والبرامج الشاملة للـضمان الاجتمـاعي وتـشجيع التوسـع فـي التـصنيع. (جامعـة القـدس المفتوحة،2002).

2.8.4. الإسكان:

يعتبر توفير مسكن ملائم للمواطنين في معظم دول العالم أحد الهموم الكبيرة التي تواجها، الزيادة المضطردة في أعداد السكان بما يتناسب والموارد المتاحة يشكل عقبة أساسية أمام الخطط والبرامج الهادفة للعمل على توفير السكن الملائم. وقد تطور خلال القرن الماضي نمطان من المدارس التي تتناول موضوع الإسكان الرخيص والمناسب، وهما:

- النمط الأول: وهي مدرسة المانحين، وتتبنى هذه المدرسة إنشاء المسكن، وغالبا ما تتبناهـا الحكومات لأسباب سياسية. إلا أن هذه المدرسة تفشل غالبا بـسبب تمـسكها بالمـساحات ونوعية الخدمات، الأمر الذي ينتهي بتوجيه خدماتها إلى متوسـطي الـدخل ولا تـستطيع الوصول للفئات الفقيرة.
- النمط الثاني: وهو المدرسة الداعمة، وتقوم الدول بدعم قطاع الإسكان من خلال:

  - إيجاد مؤسسات تعمل على تمكين إقامة مشروعات لمحدودي الدخل
  - ووضع قوانين ونظم تساعد في خفض كلفة السكن، وقد يتناول ذلك سياسات مالية مثـل الإعفاء الضريبي للمشاريع الهادفة لإسكان محـدودي الـدخل ؛صـياغة نظـم تلـزم المستثمرين والمؤسسات المالية، بتحويل جزء من نشاطاتها لدعم قطاع الإسكان:
  - توفير الأرض و البنية التحتية لمشاريع إسكان محدودي الدخل.

ولأن مخيمات الضفة الغربية تتميز عن باقي المناطق بكونها من أكثر المناطق اكتظاظا بالـسكان، علاوة على قلة الموارد المالية والطبيعية، فقد شكل توفير وحدات سكنية في متناول الأسر محدودة الدخل هماً كبيرا للمؤسسات الرسمية والعامة المرتبطة بقطاع الإسكان. ومما يزيد الأمر تشويشاً إن امتلاك المسكن له خصوصية سوسيولوجية في فلسطين، ربما بأكثر مما عليه الحـال فـي الـدول المجاورة. إذ هناك اعتقاد عام أن تملك السكن يحمي الأسرة من أسوأ عاديات الحياة. إذ لا يتبقـى على رب العائلة آنذاك إلا ضمان المأكل والملبس للحفاظ على كرامة العائلة والحيلولة دون سقوطها

في براثن العوز المكشوف. فالمأكل والملبس مصاريف تستطيع العائلات أن تتـدبرها، تقلـصها أو ترفعها على ضوء تحولات الدخل الحادة. وتظل الأمور "مستورة" طالما كان هناك "سـقف فـوق الرؤوس". أي أن تملك المسكن أمر لا يخضع فقط للحسابات الباردة للمكاسب والخسائر المادية.

أن فلسطين ما تزال بحاجة إلى توسع كبير في الإسكان، ليس فقط للوفاء بالمستلزمات المترافقة مع زيادة السكان والهجرة ولكن أيضا لتحسين شروط السكن القائمة. والتوسع مطلوب بشكل خاص اثر التحرر من بعض القيود الصارمة والجائرة التي فرضها الاحتلال على البناء فـي معظـم أرجـاء الوطن. وعلى الرغم من الأرق المشروع الذي يثيره تركز الاستثمار في قطـاع الإسـكان، إلا أن المشكلة الحقيقية هي في نقص الاستثمار في القطاعات الإنتاجية أكثر منها في الاستثمار الزائد فـي الإسكان والمساكن. (الجوهري وآخرون،2008).

5.8.2. أهمية التنمية المجتمعية:

إن أهمية التنمية تنبع من أنها تهدف إلى تحقيق التحسين ألتكيفي للإنسانية، وتحقيق مجتمع تسود فيه روح الإنسانية، والتنمية الاجتماعية ترتبط بالمؤسسات الاقتصادية، حيث أنهم يعـدون المؤسـسات الاقتصادية هدفا اجتماعيا لكن فعالية دوره لا تتحقق إلا من خلال مؤسسات اجتماعية معترف بهـا مثل: المدارس، والأسر ومؤسسات الرعاية الاجتماعية. وتتجلى أهمية التنمية الاجتماعية في تحقيق الرضا الإنساني في قطاعات التنمية الزراعية والغذاء، أو تحديد ادوار جديـدة للنـساء. والتنميـة الاجتماعية تعنى بعمليات تغير المجتمعات وتطورها مثل: المدرسة والحكومة والتعليم والاقتـصاد والرعاية الاجتماعية ونظام العدالة، وتعنى بالفرد والبناء الاجتماعي. والتنمية لا تركز فقـط علـى صياغة سياسات جديدة تساهم في الكيفية التي يعيش بها الناس في مجتمع ما، لكنهـا تتعـدى إلـى تحقيق الرفاهية للإنسان، وتسعى إلى تحقيق تكافؤ ومكافحة الفقر أو على الأقل تحـسين ظـروف الفقراء، ومن خلالها ينبغي مساعدة المجتمع على المدى الطويل لكي يؤهل نفسه لتحقيق الرفاهيـة وسعادة كل أفراده. (الجوهري وآخرون،2008).

6.8.2. لجان التنمية في المخيمات الفلسطينية:

حرصاً على تطوير الوضع المعيشي والخدمي في المخيمات الفلسطينية في فلسطين، تشكلت لجـان تنمية اجتماعية باشرت عملها بعد صدور القرار (66) الصادر عن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية،ومجلس الوزراء الفلسطيني،تشكيل دائرة شؤون اللاجئين وذلك في تشرين/نوفمبر سـنة

(1996)، ومن ثم تشكيل اللجان الشعبية للخدمات في المخيمات الفلسطينية لتكون فاعلة وعاملة مع تقديم الخدمات اللازمة لتحسين أوضاع اللاجئين الفلسطينيين من سكان المخيمات.

وبعد مرور أربعة عشر عاما على هذه التجربة لابد من الوقوف نقدياً لتقييم عمل هذه اللجان التي قامت بالعديد من النشاطات التنموية والخدمية في المخيمات والتجمعات الفلسطينية، من أبرزها: إقامة ورشات عمل تتعلق بالآفات الاجتماعية (مخدرات.. الإساءة للطفل.. التسرب من المدارس .. الخ) وقيام مشروع حماية الطفل من الإساءة، إضافة إلى العديد من النشاطات الخدمية (صرف صحي.. استبدال أو خطوط جديدة بهدف تأمين المياه.. إنارة بعض الشوارع.. تعبيد بعض الطرق.. حملات النظافة.. إضافة إلى ورشات العمل المختلفة في المخيمات لتمكين أعضاء لجان التنمية وتكريم المتفوقين والمبدعين بالشهادتين الإعدادية والثانوية وتنفيذ العديد من النشاطات والخدمات المتفرقة في هذا المخيم أو ذاك.

عندما نبرز الإيجابيات لتكريسها وتطويرها لابد بالمقابل من تسليط الضوء على السلبيات لتجاوزها وتحسين الأوضاع المعيشية في المخيمات، متلازمة مع رفض التوطين وتأكيد حق الشعب الفلسطيني بالعودة إلى الأراضي التي هجر منها عام 48 وما بعدها .ومن أبرز السلبيات:

- استثناء بعض المنظمات الشعبية من المشاركة بلجان التنمية، وبالتالي غياب الشراكة الحقيقية لجميع الفعاليات الشعبية، ومنها نشطاء المستقلين في العديد من المخيمات.
- عدم التزام رؤساء لجان التنمية بالتوجهات والمزاجية بالتعامل مع العديد من المتطلبات في المخيمات (بدليل عدم تنفيذ عدد من المشاريع المطلوب القيام بها)، إضافة إلى تغيب البعض الآخر أو تغييب اللجان وعدم تفعليها، من خلال عدم التقيد بدورية الاجتماعات شهرياً، أو التساهل بمتابعة التوصيات مع الجهات الأعلى المعنية باتخاذ القرار والتنفيذ. ومنها مثلاً ضرورة حل مشكلة المياه وبناء خزان ماء، وإنارة الشوارع في المخيمات. حيث استفحلت مشكلة قطع التيار الكهربائي وازدحمت المدارس بتلاميذها، وشح المياه بالمنازل. مما يستدعي زيادة الضخ. كذلك حل مشكلة النظافة .ونظراً لبعد المخيم عن المدينة فمن الضروري فتح المستوصف فترة مسائية،ما سبق يمثل جزءاً من معاناة أهالي بعض المخيمات، ونظراً لحداثة العمل التنموي المجتمعي لمسنا التخبط في بعض التوصيات والمقترحات لهذا المخيم أو ذاك، مما يعني ضرورة هيكلة وإعادة بناء اللجان على قاعدة توفر الخبرة المهنية والكفاءة، بديلاً من المحاصصة الحزبية أو الاستئثار ألفصائلي. فالهدف هو تفعيل المخيمات وتطويرها وتخديمها. كما يستدعي ذلك تشكيل لجان الأحياء واللجان

التخصصية (تعليمية.. بيئية.. صحية.. ثقافية ..اجتماعية.. مرآة.. شـباب.. الـخ) بقـصد تنشيط لجان التنمية، وإشراك أكبر عدد ممكن من المجتمع المحلي العارف بأوليات المخـيم أو الحي، وأهمية التنسيق الدائم بين هيئة اللاجئين والأونروا واليونسيف والمنظمات الشعبية واللجان الممثلة للمجتمع المدني، واستمرار التواصل بين لجان التنمية والهيئـات التنفيذيـة منعاً لطغيان الفردية والاستئثار.(دائرة شؤون اللاجئين، 2010).

7.8.2. التنمية في مخيمات الضفة الغربية:

تحتضن الضفة الغربية ما مجموعه 000،771 لاجئ مسجل، يعيش حوالي الربع منهم في 19 مخيما رسميا، بينما يعيش الباقون في مدن وقرى الضفة الغربية. وتقع بعض المخيمات بالقرب من المدن الرئيسة فيما يقع البعض الآخر منها في المناطق الريفية. وفي الوقت الذي تعد فيه الضفة الغربية الأكثر من حيث عدد المخيمات من بين مناطق عمليات الأونروا الخمس، إلا أن أكبر المخيمات فيها، وهو مخيم بلاطة، يضم عددا من السكان مساو تقريبا لعدد سكان أصغر المخيمات في غزة. وبعد توقيع اتفاقيات أوسلو في عام 1993 والاتفاقيات اللاحقة، انقسمت أجزاء من الضفة الغربية، بما فيها مخيمات اللاجئين، إلى ثلاثة أقسام مختلفة من السلطة. وقد وقعت مخيمات الفارعة ونور شمس في البداية في المنطقة ب، إلا أنه وفي أعقاب تنفيذ المرحلة الأولى من مذكرة واي ريفر عام 1998، فقد أصبحت تلك المخيمات واقعة ضمن المنطقة أ، الأمر الذي رفع العدد الكلي للمخيمات الواقعة تحت سيطرة السلطة الفلسطينية ليصبح 13 مخيما.

- المخيمات الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية:

  - مخيم شعفاط – ضمن حدود بلدية القدس
  - مخيم قلنديا – واقع ضمن سيطرة المنطقة ج

- المخيمات الواقعة تحت سيطرة فلسطينية إسرائيلية مشتركة:

  - مخيم العروب
  - مخيم الفوار
  - مخيم الجلزون
  - مخيم دير عمار

- المخيمات الواقعة تحت السيطرة التامة للسلطة الفلسطينية (المنطقة أ):

  - مخيم عايدة
  - مخيم الفارعة
  - مخيم جنين
  - مخيم عسكر
  - مخيم بلاطة
  - مخيم الأمعري
  - مخيم طولكرم
  - مخيم الدهيشة
  - مخيم بيت جبرين
  - مخيم عين السلطان
  - مخيم نور شمس
  - المخيم رقم واحد
  - مخيم عقبة جبر

ومن الجدير بالتنويه أن الأونروا واقعيا لا تقوم الأونروا بإدارة المخيمات، بل تقوم بإدارة منـشآتها وبرامجها داخل المخيم حيث أن مخيمات الضفة الغربية تعد وحدات اجتماعية نشطة؛ ويقوم سـكان المخيمات بإدارة نشاطاتهم، وتعد اللجان في كل مخيم هيئة رسمية تمثل سـكان المخـيم. وتقـوم الأونروا برعاية عدد من مراكز برامج المرأة ومراكز التأهيل المجتمعي والنشاطات الشبابية فـي المخيمات بهدف رعاية احتياجات النساء واللاجئين الذين يعانون من الإعاقة وفئة الشباب. كمـا أن العديد من المنظمات الفلسطينية غير الحكومية والوزارات التابعـة للـسلطة الوطنيـة الفلـسطينية موجودة في مخيمات الضفة الغربية وتقدم العديد من الخدمات للسكان. (الأونروا، 2009).

8.8.2. مخيمات اللاجئين أعلى نسبة فقر:

يعتبر مكان الإقامة من جملة الأبعاد المكانية الأخرى التي يتوقع ان تساهم في حدوث تفاوت فـي معدل الفقر في مختلف بلـد ان العالم،ولا تشكل الأراضي الفلسطينية حالة استثنائية في هذا المجال. وتشهد مخيمات اللاجئين أعلى نسبة فقر، فقد كانت في العام 1997، أسرة واحدة من كل 3 أسر في المخيمات أسرة فقيرة. وهذه النسبة أعلى بنحو 1،6 مرة من مثيلتها في المـدن (20%) والقـرى

(21%) لكن الانتشار الكبير للفقر في مخيمات اللاجئين يعود بشكلٍ أساسي إلى إرتفاع نسبة الفقر في قطاع غزة ككل فقطاع غزة يشهد أعلى معدلات للفقر بصرف النظر عن مكان السكن، ومن هنا نجد ان الجزء الأكبر من الفقراء يوجد في القرى (43 %) يليها المـدن (33%) ومـن ثـم فـي مخيمات اللاجئين (25 %).

وعند تناول كل منها بشكلٍ منفصل يتضح ان أكبر معدل انتشار للفقر في الضفة الغربية خلال العام 1997 كان في القرى (18 %) تلاها مخيمات اللاجئين (14%) ومـ ـ ـن ثم المـدن (12%) ن غالبية فقراء قطاع غزة موجودين في المخيمات(42 %) و(41%) في المـدن و (17 %) في القرى.

وحسب الدراسات للفقر في فلسطين 1998، يشير مقياس الفقر حسب مكان الـسكن ان انخفـاض الفقر بشكلٍ ملحوظ في مخيمات اللاجئين و القرى إلى حد ما. فبين العامين 1996، 1997 انخفاض الفقر نحو (5%) بشكل أساسي في مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة، كـان حجـم الإنخفاض أكبر بقليل (6%- 7 %) في مخيمات اللاجئين والقرى خلال الفترة ذاتها (دائرة شؤون اللاجئين،2010).

9.8.2. المخيمات الفلسطينية و خطة التنمية الفلسطينية :

لست بحاجة للتدقيق والتمحيص للتعرف أن المخيمات التي أقيمـت علـى الأراضـي الحكوميـة المستأجرة للاجئين الفلسطينية الذين شردوا من ديارهم وجردوا من ممتلكاتهم بقوة السلاح على يـد العصابات الصهيونية بأنها تعاني معاناة كبيرة ممتدة وتعاني من النكبة وأثارها والتغييـرات التـي حصلت بتحويلهم من أصحاب ارض ومالكين وتجار وصيادين وأصحاب صناعة إلى لاجئين فقراء غالبيتهم في حالة العوز الشديد بعد ان فقدوا مصدر دخلهم وأملاكهم وفقدوا أماكن الذكريات و فقدو الهواء العليل والساحل الجميل ليعشوا على هامش الحياة الاقتصادية والاجتماعية والـسياسية فـي مخيمات الصفيح التي لا زالت على نفس المساحة من المكان الذي أقيمت عليه قبل 57 عاماً عندما كان المخيم مجموعة من الخيام التي تحتاج لمن يركض بقوة وبجهد ليعيدها في الـشتاء بعـد أن لا تلبث أن تطير من الريح القوية وبعد أن اكتوى الأهل ببرد الشتاء القارص وسيول المطر والطـين والوحل الذي كان يرتفع ليصل إلى الركب والذي يتحول صيفاً إلى غبار يضاف إلى نكهة الطعـام المالح المر من مرارة العيش والآلام و التشرد واللجوء. فالمخيمات الفلسطينية تعيش النكبة متجددة ومستمرة جراء العدوان الإسرائيلي عليها رغم وجود أعلام الأمم المتحدة على مبنى مدير المخـيم

والعيادة الطبية والمدارس، الوكالة حافظت على نمط لا تغيير فيه في أوضاع المخيمات ابتداء مـن الطحين والأرز.

ولم يطرأ أي نقله جدية لخدمات الوكالة المقدمة للاجئين والمخيمات نحو الأفضل وبقيـت خـدمات الوكالة على حالها كوكالة اغاثية تعنى بشؤون اللاجئين لاترى منها المفوض العام الجديد هذه الأيام إلا أنها وكالة لرعاية المسنين.

وقبل أن يتحقق حلم اللاجئين بالعودة حسمت الوكالة أمرها وحزمت بعضاً مـن أمتعتهـا وعقـدت العزم على الرحيل مع أول توقيع لاتفاقية سلام بين الفلسطينيين وإسرائيل وحتى وان كانت مؤقتة. الوكالة كانت قبل ذلك بدأت مشوارها في تقليص خدماتها الضعيفة اصلاً المقدمة للاجئين وبذلك فان الوكالة حامية للاجئين والراعية لهم ، قد قلصت خدماتها وصغرت غطاءها وأغلقت مظلتهـا عـن المخيمات، ذلك في الوقت الذي تتوقف فيه وكالات الأمم المتحدة على مداخل المخيم كون المخيمات محمية لوكالة الغوث، فالوكالة لا تقدم الخدمات والبرامج اللازمة والتي يتطلب واقـع المخيمـات توسيعها وفي نفس الوقت الذي تسقط المنظمات الإنسانية الأخرى عن نفسها المـسؤولية بتحميلهـا للوكالة. ولهذا فان السلطة أوكلت مسؤولية المخيمات لدائرة شؤون اللاجئين في منظمـة التحريـر الفلسطينية واقر مجلس لبنان الفلسطيني بأكثر من مرة بالأولوية للمخيمـات وفـي المقدمـة منهـا المخيمات الفلسطينية في لبنان ولكن القرار رغم التأكيد عليه لم يلقى ترجمة عملية لصالح المخيمات إلا من خلال مشاريع التعاون بين دائرة شؤون اللاجئين ووزارة الحكم لمحلي في إطـار برنـامج تطوير المجتمع الذي تديره بكدار وحتى البرنامج المذكور قد تم ادارج مشاريع للمخيمات في إطار منذ 1998 حتى يومنا هذا لم تنفذ رغم تواضع نسبة المشاريع التي لم تصل حتى إلـى 10% مـن إجمالي المشاريع إلا أن اللجان الشعبية في المخيمات وسكان المخيمات قد ابـدوا ارتياحـاً لهـذه المشاريع التي دخلت للمخيم بعد حين طويل امتد لعقود.

كذلك تم انجاز مشاريع حيوية تتعلق بالبنية التحتية وشبكات المياه في المخيمات والتـي اعتبـرت أولوية بسبب حالات التلوث بين مياه الشرب والمياه العادمة والتي تسببت في بعض الأحيان بإسهال وبائي أصاب ما يقارب 1000 شخص وامتدت المشاريع بالتعاون من وزارة الحكم المحلـي فـي إطار برنامج KFW وللحقيقة فانه لا بد من الإشادة بالجهد والدور الذي لعبه والتوجه الذي دعمـه د. صائب عريقات وزير الحكم المحلي والوزير جمال الشوبكي والمهندس هاني كايد المدير العام. للمشاريع في وزارة الحكم المحلي الذين ابدوا تعاوناً ملحوظاً في احتياجات المخيمات فـي إطـار جهود التنسيق المستمرة ولكن الوضع قد تغير قليلاً عندما اقر مجلس الـوزراء بتخـصيص 225

مليون دولار لرزمة المشاريع الاستثنائية الطارئة في إطار خطة التنمية متوسطة المدى حيث لم تتعدى حصة المخيمات 2 أو 0% أي 1200 رغم ذلك وبحكم أن وزارة التخطيط هي المسؤولة عن خطة التنمية متوسطة المدى تم سؤالها لماذا لم تتم إدراج مشاريع المخيمات في إطار خطة التنمية المتوسطة ؟ فأوضحت الوزارة بان المشاريع المقرة ليست جزءاً من خطة التنمية متوسطة المدى، وإذا كان كذلك فكيف تم ترشيح هذه المشاريع و ما هي الآلية ؟ من هي الجهة التي قدمت هذه المشاريع ؟ ولماذا تم استبعاد المخيمات رغم وجود تفاهمات سابقة بتخصيص ما يقارب 20% من إجمالي قيمة المشاريع للمخيمات.

إن الواقع يبشر إلى أن دائرة شؤون اللاجئين غائبة ومغيبة عن دورها رغم الأولوية التي يتم الحديث عنها للمخيمات إلا أن الدائرة المعنية مباشرة في المخيمات بحكم حالة الترهل غير قادرة على تلبية احتياجات المخيمات والدفاع عن مطالبها ومتابعة تلك المطالب، وعلى الأرض لا يوجد تفاعل بين المخيمات والدائرة، الأمر الذي يتطلب تفعيل عمل دائرة شؤون اللاجئين في إطار تفعيل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية وان دائرة شؤون اللاجئين هنا تمثل أهمية خاصة كونها دائرة مركزية من دوائر منظمة التحرير، وبالعودة لرزمة المشاريع الاستثنائية الطارئة فان الحاجة لإجابة واضحة لماذا هذا الاستخفاف في احتياجات المخيمات ؟ هل هو نابع من كون دائرة شؤون اللاجئين هي المسؤولة عن المخيمات إذا كان كذلك فان تفعيل العمل في دائرة شؤون اللاجئين وتوفير الاحتياجات والإمكانات والكادر يجب أن يكون أولوية لتمكين الدائرة من القيام بواجبها في خدمة المخيمات واللاجئين، دونما منافسة من أي جهة أخرى أو تنازع في الصلاحية أو تضارب في المهام بحيث تكون الدائرة هي المسؤولة والمتابعة والقادرة على تحمل المسؤولية، وماذا لو يكن لم يكون كذلك، أي انه تم تجاوز دائرة شؤون اللاجئين فان الخطب أعظم وربما يكون في إطار التغييب لدور الدائرة الغائب أصلا، وإذا صح هذا فلماذا وجود هذه الدائرة إذا لم تكرس كعنوان للاجئين تتابع العلاقة مع وكالة الغوث الدولية وتساهم في طرح قضية اللاجئين في اللقاءات والاجتماعات الإقليمية والدولية وكذلك المساهمة في تلبية احتياجات المخيمات من المشاريع فيمالا يتعارض مع مسؤولية وكالة الغوث الدولية ولا يكرر خدمات الوكالة أي أن الأمر بحاجة لانطلاقة تنموية جديدة تكون فيها أوضاع اللاجئين ومطالبهم واحتياجاتهم في إطار الأولوية ولا بد من تمثيل الدائرة واللجان الشعبية للمخيمات في اللجنة التي تم تشكيلها لغرض رزمة المشاريع الاستثنائية الطارئة وكذلك تمثيل الدائرة واللجان الشعبية في لجنة المشاهدات، ولجنة البعثات واتخاذ السلطة لموقف واضح ومعلن للمبادرات التي تنتقص من حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة.(الجوهري، 2008).

10.8.2. المشاريع التنموية لمخيمات الضفة الغربية خلال العام (2010).:

أهم المشاريع لمخيمات الضفة الغربية خلال العام (2010): الممول وزارة الماليـة فـي الـسلطة الوطنية،عبر دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية من خلال اللجان الشعبية لخدمات اللاجئين جهة الإشراف الإداري والهندسي وتنفيذ المشاريع التنموية المقاول القانوني المعتمد مـن قبل نقابة المهندسين والسلطة الوطني، يلخصها جدول (3.2).

جدول 3.2-أ: أهم المشاريع التنموية لمخيمات الضفة الغربية خلال العام (2010):

الرقم	اسم المخيم	المشروع	الموازنة	الممول
1	كافة المخيمات	طباعة بلايز وطواقي للمشاركين في المخيمات الصيفية التي عقدتها الدائرة	7500	دائرة شؤون اللاجئين
2	محافظة قلقيلية	منحة للطلبة المتفوقين في مدارس وكالة الغوث في محافظة قلقيلية استثنائياً	1500	دائرة شؤون اللاجئين
3	محافظة قلقيلية	منحة لإقامة مخيم صيفي " مخيم العودة الصيفي الأول" مخيم الشهيد ياسر عرفات لطلبة المدارس في المخيمات	5000	دائرة شؤون اللاجئين
4	مخيم الامعري	مشروع بناء وتشطيب قاعة لياقة بدنية (طابق ثاني) وبركة سباحة مساحة 603،24 متر مربع	150000	دائرة شؤون اللاجئين
5	مخيم الامعري	منحة للطلبة المتفوقين في مدارس المخيمات	10240	دائرة شؤون اللاجئين
6	مخيم الامعري	منحة لإقامة مخيم صيفي " مخيم العودة الصيفي الأول" مخيم الشهيد ياسر عرفات لطلبة المدارس في المخيمات	6000	دائرة شؤون اللاجئين
7	مخيم الجلزون	مشروع تعبيد طريق مدرسة بنات الجلزون الثانوية وبناء جدران استناديه - طريق بطول إجمالي 300 م وعروض مختلفة للإسفلت (3م) والبيسكورس (4 م)، أعمال أساسات وجدران استناديه للمقبرة وتعليات جدران	150000	دائرة شؤون اللاجئين
8	مخيم الجلزون	منحة للطلبة المتفوقين في مدارس المخيمات	10240	دائرة شؤون اللاجئين

جدول 3.2-ب: أهم المشاريع التنموية لمخيمات الضفة الغربية خلال العام (2010):

الرقم	اسم المخيم	المشروع	الموازنة	الممول
9	مخيم الجازون	منحة لإقامة مخيم صيفي " مخيم العودة الصيفي الأول" مخيم الشهيد ياسر عرفات لطلبة المدارس في المخيمات	5000	دائرة شؤون اللاجئين
10	مخيم الجازون	تعويض اصحاب البيوت المتضررة من السيول في مخيم الجازون بقيمة 35،000 $	35000	دائرة شؤون اللاجئين
11	مخيم الدهيشة	منحة لإقامة مخيم صيفي " مخيم العودة الصيفي الأول" مخيم الشهيد ياسر عرفات لطلبة المدارس في المخيمات	5000	دائرة شؤون اللاجئين
12	مخيم الدهيشة	منحة للطلبة المتفوقين في مدارس المخيمات	10752	دائرة شؤون اللاجئين
13	مخيم الدهيشة	مشروع بناء وتشطيب روضة أطفال وحضانه تابعة للجنة الشعبية	150000	دائرة شؤون اللاجئين
14	مخيم العروب	مشروع أعمال إضافية لصالة ولحديقة ومنتزة الفينيق	150000	دائرة شؤون اللاجئين
15	مخيم العروب	منحة لإقامة مخيم صيفي " مخيم العودة الصيفي الأول" مخيم الشهيد ياسر عرفات لطلبة المدارس في المخيمات	6000	دائرة شؤون اللاجئين
16	مخيم العروب	منحة للطلبة المتفوقين في مدارس المخيمات	10240	دائرة شؤون اللاجئين
17	مخيم العزة (بيت جبرين)	منحة للطلبة المتفوقين في مدارس المخيمات	5632	دائرة شؤون اللاجئين
18	مخيم العزة (بيت جبرين)	مشروع استكمال بناء قاعة أمنة للأطفال	000،100	دائرة شؤون اللاجئين
19	مخيم العزه (بيت جبرين)	منحة لإقامة مخيم صيفي " مخيم العودة الصيفي الأول" مخيم الشهيد ياسر عرفات لطلبة المدارس في المخيمات	3000	دائرة شؤون اللاجئين
20	مخيم العين	منحة لإقامة مخيم صيفي " مخيم العودة الصيفي الأول" مخيم الشهيد ياسر عرفات لطلبة المدارس في المخيمات	4000	دائرة شؤون اللاجئين

جدول 3.2-ج: أهم المشاريع التنموية لمخيمات الضفة الغربية خلال العام (2010):

الرقم	اسم المخيم	المشروع	الموازنة	الممول
21	مخيم العين	مشروع تصريف مياه الإمطار في شارع المخيم – الحاره العليا وتكملة مشروع تصريف مياه الأمطار في شارع حيفا مشروع عمل وصلات لتصريف مياه المجاري مشروع إنشاء سور حماية للمقبرة	150000	دائرة شؤون اللاجئين
22	مخيم العين	منحة للطلبة المتفوقين في مدارس المخيمات	7168	دائرة شؤون اللاجئين
23	مخيم الفارعة	منحة لإقامة مخيم صيفي " مخيم العودة الصيفي الأول" مخيم الشهيد ياسر عرفات لطلبة المدارس في المخيمات	5000	دائرة شؤون اللاجئين
24	مخيم الفارعة	منحة للطلبة المتفوقين في مدارس المخيمات	7168	دائرة شؤون اللاجئين
25	مخيم الفارعه	شق وتأهيل وتعبيد طرق داخلية- تزفيت شارع ربط المدرسة الثانوية في المخيم	150000	دائرة شؤون اللاجئين
26	مخيم الفوار	منحة للطلبة المتفوقين في مدارس المخيمات	10240	دائرة شؤون اللاجئين
27	مخيم الفوار	انشاء مركز ثقافي ومسرح مساحة 600 متر مربع	150000	دائرة شؤون اللاجئين
28	الفوار	منحة لإقامة مخيم صيفي " مخيم العودة الصيفي الأول" مخيم الشهيد ياسر عرفات لطلبة المدارس في المخيمات	5000	دائرة شؤون اللاجئين
29	مخيم بلاطة	منحة لإقامة مخيم صيفي " مخيم العودة الصيفي الأول" مخيم الشهيد ياسر عرفات لطلبة المدارس في المخيمات	9000	دائرة شؤون اللاجئين
30	مخيم بلاطة	منحة للطلبة المتفوقين في مدارس المخيمات	12288	دائرة شؤون اللاجئين
31	مخيم بلاطة	مشروع بناء خزان مياه في حديقة الفينيق	150000	دائرة شؤون اللاجئين
32	مخيم بيرزيت	منحة للطلبة المتفوقين في مدارس المخيمات	3072	دائرة شؤون اللاجئين

جدول 3.2-د: أهم المشاريع التنموية لمخيمات الضفة الغربية خلال العام (2010):

الرقم	اسم المخيم	المشروع	الموازنة	الممول
33	مخيم بيرزيت	منحة لإقامة مخيم صيفي " مخيم العودة الصيفي الأول" مخيم الشهيد ياسر عرفات لطلبة المدارس في المخيمات	2000	دائرة شؤون اللاجئين
34	مخيم جنين	إنشاء وتشطيب روضة العودة التابعة للجنة الشعبية في مخيم جنين	150000	دائرة شؤون اللاجئين
35	مخيم جنين	منحة لإقامة مخيم صيفي " مخيم العودة الصيفي الأول" مخيم الشهيد ياسر عرفات لطلبة المدارس في المخيمات	6000	دائرة شؤون اللاجئين
36	مخيم جنين	منحة للطلبة المتفوقين في مدارس المخيمات	10752	دائرة شؤون اللاجئين
37	مخيم دير عمار	منحة لإقامة مخيم صيفي " مخيم العودة الصيفي الأول" مخيم الشهيد ياسر عرفات لطلبة المدارس في المخيمات	3000	دائرة شؤون اللاجئين
38	مخيم دير عمار	توسيع مداخل المخيم وتزفيت الطرق المؤدية إلى المخيم	000100	دائرة شؤون اللاجئين
39	مخيم دير عمار	منحة للطلبة المتفوقين في مدارس المخيمات	7168	دائرة شؤون اللاجئين
40	مخيم سلواد	منحة لإقامة مخيم صيفي " مخيم العودة الصيفي الأول" مخيم الشهيد ياسر عرفات لطلبة المدارس في المخيمات	2000	دائرة شؤون اللاجئين
41	مخيم سلواد	مشروع بناء قاعه متعددة الاستخدامات	100000	دائرة شؤون اللاجئين
42	مخيم سلواد	منحة للطلبة المتفوقين في مدارس المخيمات	4096	دائرة شؤون اللاجئين
43	مخيم شعفاط	* مقترح مشروع تزفيت مدخل المخيم. * مقترح مشروع جدار استنادي للملعب * مقترح مشروع مجمع للنفايات في الحي الغربي * تأهيل بعض خطوط المجاري	000،150	دائرة شؤون اللاجئين
44	مخيم شعفاط	منحة للطلبة المتفوقين في مدارس المخيمات	10752	دائرة شؤون اللاجئين

جدول 3.2-هـ: أهم المشاريع التنموية لمخيمات الضفة الغربية خلال العام (2010):

الرقم	اسم المخيم	المشروع	الموازنة	الممول
45	مخيم شعفاط	منحة لإقامة مخيم صيفي " مخيم العودة الصيفي الأول" مخيم الشهيد ياسر عرفات لطلبة المدارس في المخيمات	5000	دائرة شؤون اللاجئين
46	مخيم طولكرم	منحة للطلبة المتفوقين في مدارس المخيمات	10752	دائرة شؤون اللاجئين
47	مخيم طولكرم	مشروع إنشاء وتشطيب قاعه متعددة الأغراض - مركز الشباب الاجتماعي	150000	دائرة شؤون اللاجئين
48	مخيم طولكرم	منحة لإقامة مخيم صيفي " مخيم العودة الصيفي الأول" مخيم الشهيد ياسر عرفات لطلبة المدارس في المخيمات	7000	دائرة شؤون اللاجئين
49	مخيم عايدة	منحة للطلبة المتفوقين في مدارس المخيمات	7168	دائرة شؤون اللاجئين
50	مخيم عايده	منحة لإقامة مخيم صيفي " مخيم العودة الصيفي الأول" مخيم الشهيد ياسر عرفات لطلبة المدارس في المخيمات	4000	دائرة شؤون اللاجئين
51	مخيم عايده	مشروع بناء وتشطيب قاعه عامة مساحة 260 متر مربع	000100	دائرة شؤون اللاجئين
52	مخيم عسكر الجديد	منحة للطلبة المتفوقين في مدارس المخيمات	7168	دائرة شؤون اللاجئين
53	مخيم عسكر الجديد	مشروع إنشاء وتشطيب مبنى مركز النشاط النسوي وأعمال خارجية (شق طريق للمركز وتزفيته)	150000	دائرة شؤون اللاجئين
54	مخيم عسكر الجديد	منحة لإقامة مخيم صيفي " مخيم العودة الصيفي الأول" مخيم الشهيد ياسر عرفات لطلبة المدارس في المخيمات	4000	دائرة شؤون اللاجئين
55	مخيم عسكر القديم	منحة لإقامة مخيم صيفي " مخيم العودة الصيفي الأول" مخيم الشهيد ياسر عرفات لطلبة المدارس في المخيمات	5500	دائرة شؤون اللاجئين
56	مخيم عسكر القديم	منحة للطلبة المتفوقين في مدارس المخيمات	10240	دائرة شؤون اللاجئين

جدول 3.2-و: أهم المشاريع التنموية لمخيمات الضفة الغربية خلال العام (2010):

الرقم	اسم المخيم	المشروع	الموازنة	الممول
57	مخيم عسكر القديم	مشروع تجهيز قاعه متعددة الاستخدامات مساحتها 438 متر مربع	000،150	دائرة شؤون اللاجئين
58	مخيم عقبة جبر	منحة للطلبة المتفوقين في مدارس المخيمات	7168	دائرة شؤون اللاجئين
59	مخيم عقبة جبر	مشروع بناء مركز للطفل تابع للجنة الشعبية للخدمات يخدم نحو 150 طفل من أطفال المخيم مساحة نحو 500 متر مربع	150000	دائرة شؤون اللاجئين
60	مخيم عقبة جبر	منحة لإقامة مخيم صيفي " مخيم العودة الصيفي الأول" مخيم الشهيد ياسر عرفات لطلبة المدارس في المخيمات	4000	دائرة شؤون اللاجئين
61	مخيم عين السلطان	منحة للطلبة المتفوقين في مدارس المخيمات	6144	دائرة شؤون اللاجئين
62	مخيم عين السلطان	منحة لإقامة مخيم صيفي " مخيم العودة الصيفي الأول" مخيم الشهيد ياسر عرفات لطلبة المدارس في المخيمات	3000	دائرة شؤون اللاجئين
63	مخيم عين السلطان	مشروع عمل مدات خرسانية وأرصفة وجدران استناديه ودهان للأرصفة	100000	دائرة شؤون اللاجئين
64	مخيم عين عريك	تكملة بناء مبنى مجمع الخدمات متعدد الأغراض (المرحلة الثانية) مساحة 550 متر مربع (بناء المرحلة الثانية من مبنى مجمع خدمات المخيم عظم ثلاثة طوابق فوق الطابق الأرضي القائم)	100000	دائرة شؤون اللاجئين
65	مخيم عين عريك	منحة لإقامة مخيم صيفي " مخيم العودة الصيفي الأول" مخيم الشهيد ياسر عرفات لطلبة المدارس في المخيمات	2500	دائرة شؤون اللاجئين
66	مخيم عين عريك	منحة للطلبة المتفوقين في مدارس المخيمات	3072	دائرة شؤون اللاجئين
67	مخيم قدوره	مشروع بناء طابق عظم فوق بناء قائم وتشطيب قاعه كبيرة وصغيرة للجنة الشعبية	100000	دائرة شؤون اللاجئين

جدول 3.2-ز: أهم المشاريع التنموية لمخيمات الضفة الغربية خلال العام (2010):

الرقم	اسم المخيم	المشروع	الموازنة	الممول
68	مخيم قدوره	منحة للطلبة المتفوقين في مدارس المخيمات	5120	دائرة شؤون اللاجئين
69	مخيم قدوره	منحة لإقامة مخيم صيفي " مخيم العودة الصيفي الأول" مخيم الشهيد ياسر عرفات لطلبة المدارس في المخيمات	2500	دائرة شؤون اللاجئين
70	مخيم قلنديا	منحة للطلبة المتفوقين في مدارس المخيمات	10240	دائرة شؤون اللاجئين
71	مخيم قلنديا	منحة لإقامة مخيم صيفي " مخيم العودة الصيفي الأول" مخيم الشهيد ياسر عرفات لطلبة المدارس في المخيمات	5000	دائرة شؤون اللاجئين
72	مخيم قلنديا	مشروع بناء مقر للجنة الشعبية للخدمات فوق بناية المركز الصحي طابق ثالث	150000	دائرة شؤون اللاجئين
73	مخيم نورشمس	إنشاء وتشطيب قاعه متعددة الأغراض مساحة 500 متر مربع	150000	دائرة شؤون اللاجئين
74	مخيم نورشمس	منحة لإقامة مخيم صيفي " مخيم العودة الصيفي الأول" مخيم الشهيد ياسر عرفات لطلبة المدارس في المخيمات	5000	دائرة شؤون اللاجئين
75	مخيم نورشمس	منحة للطلبة المتفوقين في مدارس المخيمات	10240	دائرة شؤون اللاجئين

***** إجمالي عدد المشاريع المقدمة من ميزانية دائرة شؤون اللاجئين مباشرة إلى المخيمات لسنة 2010: 75 مشروع

* إجمالي قيمة المشاريع المقدمة من ميزانية دائرة شؤون اللاجئين مباشرة إلى المخيمات لـسنة 2010 بالـدولار: 3304620$.(السيد، قسم المشاريع دائرة شؤون اللاجئين،2010).

9.2 التقييم:

1.9.2. مفهوم التقييم:

يرتبط بحثنا هذا بمسألة على غاية من الأهمية ألا وهي التقييم، وذلك نظرا لما يرتبط بهذا المفهـوم من معنى توجيه جهود، وأنشطة، وبرامج اللجان الشعبية للخدمات في مخيمات اللاجئـين ، نحـو المسار الذي يتعين أن تتجه إليه، ألا وهو التنمية المجتمعية، كي يتحقق لها اكبر قدر من الفاعليـة،

وتنجز ما وضعت من اجل انجازه، ومن ثم فان هذا المصطلح يختزن داخله معنى وجود إجراءات وخطوات فعالة محددة وأدوات بعينها من شأنها إن تحقق القياس أو التحديد الموضـوعي لجـدوى النشاط أو فعاليته. ولعله من الضروري في بحثنا الذي يقيم عمل اللجان الشعبية أن يتـسم التقيـيم المطلوب بالموضوعية مستندا إلى مفهوم التقييم الموضوعي (Objective Evaluation)الـذي يعتمد على إجراءات وخطوات منهجية بعينها تكفل له موضوعية الحكم وإصدار القرار(المطيـري، 2003). ويعني القياس الموضوعي في إطار هذا المفهوم توظيف أدوات يمكـن أن يرتكـز إليهـا لانجازه لما تحظى به من إجماع كبير بين مستخدميها، وفضلا عن الإجماع علـى الأدوات، فـان القياس الموضوعي الذي يمثل لب منهج البحث التقييمي يتضمن أيضا معنى الإجماع التقييمي، وهو الأمر الذي يكتسب منه البحث التقييمي صفته كبحث تطبيقي.

وإضافة إلى بعد القياس الموضوعي في بناء مصطلح التقييم الموضوعي فان هناك بعدا أخر وهـو بعد الإدارة العلمية لعملياته، وهي الإدارة التي يقع على كاهلها مسؤولية تقرير مبلغ الـتلاؤم بـين الإجراءات التي يتخذها النشاط ويلجأ إليها، وبين الأهداف المجمع عليها للنـشاط، فالملائمـة بـين النشاط، والإجراءات، والأدوات التي يوظفها لتحقيق أهدافه من صميم البعد الإداري فـي العمليـة التقييمية كنشاط يستند أساسا إلى الموضوعية، وعليه كان مدى الاعتماد على ما يتمتع به المقيـاس من صدق داخلي، وخارجي، ودرجة معينة من ركائز بناء مفهوم التقييم كمنهج بحث علمي، ومهما يكن من أمر الجهود التي بذلت لتحديد مفهوم التقييم، سواء تلك التي زاوجت بينه وبين بعد القيـاس وعملياته، أو تلك التي سعت إلى التركيز على مبلغ التطابق بين الأهداف المعلنة للنـشاط، وبـين المتحقق، أو المنجز منها، أو تلك التي تناولت من خلال ما يصدره الخبراء أو يضعه المقيمون من أحكام على قيمة البيانات التي تجمع حول النشاط عن طريق هذه المنهج ودورها، فان هذا المصطلح يتضمن معنى إصدار أحكام استنادا إلى طائفة من البيانات والمشاهدات، وترتبط الغاية من عمليـة جمع البيانات بتقديم المعلومات التي يبنى عليها اتخاذ القرار الإداري، وهنا يكون محـور التقيـيم توظيف المعلومات، بيد أن ذلك لا ينفي أن البحث التقييمي يقوده دائما هدف محدد، هـو المعاونـة على الوصول إلى شكل من أشكال التعميمات المرتبطة بعملية، وواقع النشاط، وبما يمكن من اتخاذ قرارات عامة أفضل بشأنه(الوقائع الفلسطينية2007).

وإذا كان بحث التقييم على نحو ما تقـدم يـصنف ضـمن نطـاق البحـوث الأساسـية (Basic Researches) لما تسعى إليه هذه البحوث أساسا من إثراء، وتنمية للمعرفة العامة، فانه وكغيـره من البحوث التطبيقية يستخدم في نفس الخطوات الأساسية لوصف الواقع القائم، أي هـو يوظـف طرق البحث المختلفة التي توظفها سائر العلوم السلوكية، والاجتماعية، وما من شك أن تلك الطرق

العلمية تعنى في المقام الأول بمسألة درجة صدق البيانات، وبمدى توفر الشروط المضبوطة التـي تجري في ظلها عملية جمع البيانات، بما يساعد في النهاية على تقديم تفـسيرات صـادقة دقيقـة، تصدر عنها قرارات رشيدة وسليمة. وإذا كان البحث التقييمي لا يختلف عـن غيـره مـن أنـواع البحوث الأخرى من حيث توظيفه لطرق البحث المختلفة، فإنه وبحكم طبيعته وأهدافه يتطلب قـدرا من الحذر، والحيطة، والدقة في استخدامها، فكلما كان الباحث أكثر حذرا ودقة وحيادية، كان أكثـر قدرة في التوصل إلى البيانات الحقيقية، وعاملا فاعلا في عملية صنع القرار الـصائب(المطيـري، 2003).

ويستند التقييم لعملية منهجية متكاملة – بوجه عام – ويقسم إلى شقين متصلين هما: إطار نظـري محدد – كما سبق وأوضحنا – وبيان مدى فعاليته، وكفاءة أساليبه، في تحقيق الغايـات المـستهدفة منه. فمن الثابت أن التقييم كعملية منهجية بحثية لا يتسنى انجازها إلا إذا كانت هناك رؤية نظريـة محددة توجهها وتتكون من: عدد من القضايا الإنسانية ذات بناء محدد تقود تساؤلات القائم بعمليـة التقييم وتوظف كإطار مرجعي تفسر في ضوئها معطيات القياس. وشبكة محددة مـن المتغيـرات تشكل محاور تنطلق منها عمليات القياس. ولما كانت عملية التقييم شكلا من أشكال النشاط البشري، سواء تبدو في عدد من الأفعال المشاهدة، أو تبدو في صورة أفعال رمزية، كان لابد من ممارسـة هذه العملية في ضوء احد المداخل النظرية ذات العلاقة بأهداف هذا النشاط (الخليوي، 2004).

فلقد اخذ مفهوم التصور المنهجي المتكامل، باعتباره يتركب من التصورات المعرفية والتـصورات الإجرائية البحثية، ويفرض نفسه في علاقته بالقضايا المرتبطة بنماذج السلوك أو الفعل البشري التي هي الإطار الذي انشغل به سائر الباحثين ومن بينهم الباحثون في ميدان تقييم نتائج النشاط البشري في مختلف صوره.

وإذا كان السلوك البشري متعددا ومتنوعا، كما انه يستمد أسباب فعاليته الحضارية من أسباب تدعيم الإطار المهيأ لاستقراره، واستمراره، واستنادا إلى التصور المقدم يستلزم النشاط البحثي ألتقييمـي كنشاط متكامل الارتباط بمرحلية منهجية تتمثل تبعا للتوجه الإنـساني باعتبـاره أكثـر المـداخل والتوجهات اليوم اتساقا مع ما تطرحه القضايا الإنسانية المعاصرة – وبخاصة القضايا الاجتماعيـة – من إشكاليات في العناصر التالية:

- تحديد دقيق لخصائص النسق والبيئة التي تحيط بعملية التقييم
- تحديد دقيق لأهداف النسق وإعادة صياغتها والقيم التي تحكم هذه الأهداف أو توجهها.

- تحديد العمليات والآليات المختلفة التي تمر بها عمليات النسق وتؤثر في النتـائج المترتبـة عليها.
- تحديد صور وأنماط الضبط وعملياته المحددة لحركة النسق وأنشطته مع الموجهات القيميـة العامة للإطار البيئي الذي يضمها(غباري وآخرون، 1988).

ويتحقق هدف الضبط باعتباره مرحلة منهجية أساسية تبعا للتصور الذي طرحه الباحث سابقا مـن خلال العملية التقويمية كنمط سلوكي منهجي متكامل يتعين أن تتوفر له رؤية عدد مـن المتطلبـات والقواعد الأساسية التالية:

- أن تجري عملية التقييم في حضور منظورين هما: منظور السياسة أو البرنامج ذاتـه تبعـا لأهدافه. ومنظور المجتمع ذاته وفقا لاحتياجاته.
- عدم التركيز على مجرد تحليل نشاط موضوع البحث، بل الاهتمام كذلك بطبيعة العلاقـات القائمة بينها وبين غيرها من الأنشطة التي تتفاعل معها، إلى جانب علاقة النشاط بالحركـة الكلية للمجتمع وقضاياها، وقدرتها على التوائم مع متغيرات المستقبل ومستجداته.
- تحليل الآثار المترتبة على النشاط موضوع الدراسة أو المتوقع حدها(الرشود، 2003).

2.9.2. أهداف التقييم:

بالنظر إلى حساسية عمل اللجان الشعبية للخدمات في المخيمات، وبالنظر إلى كون الباحث يـشغل ولفترة من الوقت مسؤولية في هذا الشأن في مخيم طولكرم ومخيمات شمال الضفة الغربية،**و**اعتمادا على ما تم ذكره حول مفهوم التقييم، يتضح للباحث أهمية استخدام التقييم باعتباره المقياس الـذي يعرف بواسطته قيمة الدور التنموي للجان الشعبية للخدمات، والدرجة التقديرية التي عليهـا، مـن حيث المستوى سواء كان ذلك في النواحي المادية، أو المعنوية، ويكون التقييم بالفحص، والتجربة، والامتحان، والهدف من هذا التقييم هو كما يلي:

- الإرشاد والتوجيه: عرفنا أن التقييم يحدد لنا المستوى الذي عليه الشخص بمعنـى أن ذلـك الشخص أصبح صورة واضحة أمامنا فيما قيم فيه. فالامتحانات مثلا تقيم الطالب وتكـشف ما لديه من حصيلة علمية وقدرات ومواهب، ومن هنا يمكن توجيهه نحو استكمال الـنقص الذي اكتشف لديه وإرشاده إلى ما يجب عمله وتشجعيه ليندفع بقوة اكبر إلى الأفضل وهكذا.
- التقييم للترفيع: في نهاية كل سنة دراسية تجري الاختبارات لتقييم مستوى كل طالب ومدى

حصيلته العلمية من المناهج المقررة التي درسها خلال السنة ليتمكن على ضوء ذلك ترفيعه إلى مستوى أعلى من المقررات المنهجية، أو إبقاءه حيث هـو ليعيـد اسـتيعاب المنـاهج المقررة. إذ أن المناهج المدرسية مبني بعضها على بعض فلا يمكن ترفيـع الطالـب إلـى صف دراسي إلا بعد أن يكون قد تعلم ما فيه الكفاية من الصف الدراسي فـي المقـررات الجديدة.

- التقييم لخدمة المجتمع: أن الجامعات والمدارس والمعاهد العلمية منها، والأدبية كلها تفـرغ خريجيها في المجتمع ليساهموا في بنائه، وإذا لم يكن ذلك الترفيع مبنيا على تقيـيم سـليم يجعل أولئك الخريجين أملا لخدمة المجتمع، فلن يتحقق الهدف من إيجاد تلـك الجامعـات وغيرها. ولهذا وجب تقييم مستوى الخريجين. فمن كان منهم لديه الحصيلة العلميـة مـنح شهادة التخرج التي على أساسها يسند إليه العمل المناسب لكفاءته العلمية.
- التشجيع والمنافسة والتشويق: إذا شعر الإنسان بان سلوكه سيقيم وان حصيلته ستمتحن، فإن ذلك سيدفعه لعمل ما هو أحسن، وسيكون ذلك حافزا له ليصل إلى الدرجة التي يرتـضيها لنفسه. وقد يكشف التقييم بعض الخصال في الإنسان التـي يـستحق التـشجيع عليهـا، أو المواهب التي يحسن صقلها وتنميتها، كما أن التقييم يوجد مجالا خصبا للمنافسة الشريفة بين الزملاء، والأقران، سواء كان في التعليم أو المهن الإدارية أو الحرفية. وقد يكـون التقيـيم دافعا نحو تحسين السلوك والمحافظة على القيم والتمسك بما هو أفضل. وقد تكون النتـائج الحسنة للتقييم مشوقة إلى درجة تجعل الإنسان يضاعف من جهوده ليصل لأحسن الدرجات المرموقة وليحظى بمزيد من التقدير.
- اختيار الكفاءات: عند الإعلان عن وظيفة معينة مثلا يتقدم لها الكثير ممن لـديهم الإلمـام بمهامها كما يتقدم لها من ليس لديهم ما يعينهم على أدائها، فتعمد الجهة صاحبة الوظيفية إلى تقييم المتقدمين بإجراء اختبارات لهم يتحدد بموجبها مستوى كل منهم ويتم اختيار أفـضلهم علما، وأقدرهم على أداء واجب الوظيفة، كما أن تقييم نشاط وجهود الموظفين الذين هم على رأس العمل يبصر الجهة المسئولة في تنقلات الموظفين من وظيفة إلى أخـرى وتـرفيعهم لوضع الرجل المناسب في المكان المناسب. وذلك الأسلوب يشيع جو الجد والعمل، ويجعل العطاء حسنا بما يعكس الأثر الفعال لصالح المجتمع(الرشود، 2003).

3.9.2. الإصلاح وتحسين الذات:

يستهدف البحث في دور اللجان الشعبية للخدمات في التنمية المجتمعية التعرف على واقع هذا الدور وتقييم مدى فاعليته والوقوف على المعوقات التي تعترض هذا الدور أو تحد منـه، وبالتـالي فـإن

الهدف من ذلك هو إصلاح هذه اللجان وتحسين أدائها على صـعيد تلبيـة الاحتياجـات التنمويـة للمخيمات. ومن هنا ثمة أهمية للتعرف على هذا الجانب الإصلاحي في عملية التقيـيم.فمـن أهـم أهداف التقييم أن تعمد كل جهة مسؤولية سواء كانت مؤسسة علمية بحته، أو إصـلاحية، أو غيـر ذلك إلى أصلاح وضعها وكيانها، بإعادة تقييم طاقاتها، ونشاطها، وإنتاجهـا، وقـدرتها علـى أداء الواجب، ومعاودة التقييم من حين لأخر، وفق منهاج سليم، ومخطط له، بهدف تحـسين مـستواها، واستمرارية إنتاجها، لتحقيق الغاية من وجودها، وليس من شك أن إجراء الفحوص علـى الآلات، واختبار كفاءات القوى العاملة، وإجراء التجارب المختلفة، وتقييم النتائج، وكل ذلك يعود بمـردود حسن للإصلاح العام، ويؤدي لمضاعفة الإنتاج، وحسن العطاء والإبقاء على القوة مع تزايدها، هذا فيما يتعلق بالجهة ذات الصفة المعنوية، أما على المستوى الفردي فمن المسلم به أن الإنسان متى ما قيم نفسه أمكن له إصلاحها بتعديل سلوكه ورفع قيمته في المجتمع الذي يعيش فيه وتزداد حـصيلته فيما يسعى إليه ويتضاعف إنتاجه ويحسن عطاءه(جمعة، 1986). وعلى العموم يرى الباحـث أن أهداف التقييم ليست بالأمور التي يقل حصرها، وقد يخدم التقييم في مجال واحد أكثر مـن هـدف، وتتحقق به أكثر من غاية، وباختصار أن التقييم في حد ذاته وسيلة لغاية سامية، والمهم أن يكـون متعمقا بوزن سليم من حيث الشمولية فيما يراد تقييمه، والدقة في مطالعة النتيجة، والحكـم عليهـا لضمان تحقيق الغاية منها.

4.9.2. الوحدات المستخدمة في عملية التقييم ومبادئه الأساسية:

في تقييم الأنشطة المختلفة للجان الشعبية للخدمات في مخيمات اللاجئين لا بد من استخدام المـنهج العلمي المعتمد عادة على معايير ومؤشرات محددة، و التي في حال غيابها يتم اللجـوء لتوجيـه أسئلة محددة متعلقة بالنشاط المراد تقييمه. وتعرف المعايير المستخدمة للتقييم بأنها المـستويات أو الدرجات التي تقاس بها الأعمال بالاستناد إلى ثقافة معينة، وهي قد تكون معايير فنية(مخصـصة عادة للبرامج وتركز على الجانب الكمي) أو اجتماعية(مخصصة للتنظيم وتركز علـى الجوانـب النوعية).(مختار،1995).

أما مؤشرات التقييم فتعرف بأنها دلالات على أمور واحوال معينة ÷ وهي أدوات للتقييم يقاس بهـا التغيير سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.(مختار،1995).وعادة ثمة مؤشرات كمية وأخرى كيفيـة تستخدم للتقييم. وفي بحثنا هذا جرى استخدام النوعين ولكن مع التركيز على المؤشـرات الكميـة الاحصائية التي تلاؤم منهج البحث في هذا المجال وتعطي دقة في وصف الحال ورصـد الأبعـاد المختلفة للظاهرة.

أما على صعيد المبادئ فيستند التقييم إليها بحيث يستمد كيانه منها كمنهج بحث علمي، ومن ابـرز هذه المبادئ مايلي:

- ليست هناك أساليب بحثية قاصرة على نمط البحث التقييمي دون غيره من أنماط البحـوث في العلوم السلوكية والاجتماعية. ولا ينفي هذا أن تفرض بعض الأساليب نفسها كالمـسح ودراسة الحالة وتحليل المضمون على بعض موضوعات، أو مجالات البحث التقييمي مـن قبل الملائمة المنطقية بين أسلوب البحث وموضوعه وأهدافه.
- أن يقود البحث التقييمي عددا من التساؤلات الرئيسية، ويتعين أن يجيب عليها ويـأتي فـي مقدمتها: التقييم لمن، وبمن، وكيف؟
- توفر القدرة البحثية لإجراء عملية الغربلة لمعايير التقييم وأهداف النشاط موضوع البحث.
- أن يسهم البحث التقييمي في الكشف عما إذا كانت هناك تناقـضات داخـل بنـاء النـشاط موضوع التقييم.
- من المفيد إشراك الجمهور المستهدف بالنشاط في بناء تصورات أو تحديد أهـداف خطـة البحث التقييمي، ومتابعة نتائجها، ومساعدتها في بعض الأحيان في التغلب على تحـدياتها التي قد تواجهها،
- تحديد المعايير التي توظفها خطة البحث قي تقرير مدى جدوى، أو فعالية النشاط موضـوع الدراسة.
- أن تجري عملية البحث ألتقييمي تبعا لخطوات ومراحل بنائية محددة بدقة وبحيث تتـصف في نفس الوقت بالاستمرارية والدينامية(بطارسه،1994).

5.9.2. خطوات عملية البحث التقييمي ومراحله:

إذا أدرك الباحث المبادئ المتقدمة لعملية البحث ألتقييمي يكون أكثر من غيره التزامـا بخطواتهـا ومراحلها التي تمر بها، وتتحدد هذه الخطوات المتصلة والمتكاملة فيما يلي:

- صياغة أهداف البرنامج وتحديد نتائجه المتوقعة ومحاولة قياسها.
- تصميم البحث وتحديد معايير التحقق من فعالية البرنامج، مع الأخذ في الاعتبـار تكـوين الجماعات الضابطة أو بدائل لها.
- وضع المقاييس والأدوات وتطبيقها، مع تمديد احتمالات الخطأ في القياس، والعمـل علـى تقليل هذه الاحتمالات.

- تحديد مؤشرات تقييم الفعالية تحديدا دقيقا وواقعيا.
- تحديد إجراءات فهم النتائج وتفسيرها لتحديد مدى النجاح والفشل في قدرة البرنـامج علـى تحقيق أهدافه (ملحم، 2002).

وعلى الرغم من أن هذه الخطوات الخمسة تمكنا من معرفة فهم أفضل لعناصر عملية التقيـيم، إلا انه ينبغي أن نلاحظ أن هذه الخطوات تتداخل مع بعضها البعض في عملية التطبيق بحيث يصعب الفصل بينها، غير انه ينبغي على الباحث أن يمنح كل خطوة منها الأهمية التي تستحقها لكي تكتسب عملية التقييم الدقة والموضوعية المطلوبة، ويمكن تناول كل خطوة من هذه الخطوات بـشيء مـن التفصيل لنسلط الضوء على المشكلات التي تنطوي عليها:

1.5.9.2. صياغة الأهداف:

ينبغي تقييم أي برنامج على أساس أهدافه الخاصة، والنوعية التي يسعى إلى تحقيقها، ومن ثم يبـدأ البحث ألتقييمي بتحديد هذه الأهداف تحديدا واضحا، وصياغتها في صورة مفاهيم يمكن ترجمتهـا إلى مؤشرات قابلة للقياس، وقد تبدو هذه الخطوة بسيطة، إذا ما قورنت بالجهد الذي يبذله الباحـث في الدراسات الوصفية، أو التجريبية حينما يصوغ مشكلة البحث. بيد أن هذه البساطة يجـب أن لا تجعلنا نغفل حقيقة مهمة، ففي هذه البحوث عادة ما يواجه برامج العمل في ميادين شديد التنـوع لا تكون لديه خبرات كافية عنها، الأمر الذي يضطره إلى أن يبذل جهدا بالغا في تكوين أو تحـصيل إطار مناسب من المعرفة حولها، وكثيرا ما تكون بعض الأهداف غير محددة تحديدا دقيقا، كمـا أن المفاهيم الأساسية التي تستند إليها تحتاج هي الأخرى لجهود لكي يمكن تحديدها بطريقة يمكن معها ترجمتها إلى مؤشرات قابلة للقياس(عبداللطيف،2002).

وإضافة إلى ما تقدم فانه يمكن أن يأخذ البحث ألتقييمي في اعتباره النتائج غيـر المتوقعـة لهـذه البرامج، وهي نتائج لا تتضمنها الأهداف الرسمية للبرنامج، ولا شك أن ذلك يتطلب مـن الباحـث وقتا وجهدا عقليا سابقا على مرحلة جمع الشواهد والتقييم.

2.5.9.2. تصميم البحث:

يخضع البحث ألتقييمي من حيث كونه بحثا لكل قواعد المنهج العلمي المستخدم وأدواته وإجراءاته، ومن ثم ليست هناك قواعد خاصة بتصميمه تختلف عن قواعد المنهج العلمي بوجـه عـام. سـوى

مراعاة العمليات أو الخطوات الخمس التي يمر بها. والتي اشرنا إليها فيما تقدم ومؤدى ذلـك انـه على الرغم من الاختلاف بين هدف كل من البحث ألتقييمي والبحث غير ألتقييمـي، فـان كلاهمـا يستخدم تصميما منهجيا خاضعا لقواعد واحدة، كما يستعين كلاهما أيضا بنفس أدوات جمع البيانات وأساليب تحليلها(الخلف،1997). ومن ثم نستطيع أن نستخدم في تصميم البحوث التقييمية النموذجين الرئيسين للبحث الاجتماعي وهما:

- المسح التقييمي (Evaluation Survey): يستخدم المسح ألتقييمي في دراسة ما ينشأ مـن ظواهر أو آثار بعد تطبيق البرنامج أو الخطة على جماعة ما، غير أن هـذا النـوع مـن البحوث التقييمية يمكن أن يطبق بطريقة يتسنى معها المقارنة بين مرحلتين مـن مراحـل عملية التقييم، وذلك قبل تطبيق البرنامج والخطة، ثم معاودة الدراسة المسحية بعد الانتهـاء من التطبيق، ويكون الهدف عادة هو تحديد مدى التغيير الذي يمكن إرجاعه إلى تأثير هـذا البرنامج أو الخطة.
- دراسة الحالة: تنتشر استخدامات دراسة الحالة على نطاق واسع في البحـوث الإكلينيكيـة على وجه الخصوص، فالتشخيص والتوجيه في دراسـة الحالـة يعتمـدان علـى قـدرة الاختصاصي المهني على تقييم العلاقة بين الأسباب والنتائج في الحالة الفردية التي يقـوم بدراستها، ووضع برنامج العلاج لها والذي يهدف إلى إحداث تغيير فـي بعـض نـواحي السلوك غير المرغوبة(اليعقوبي،2005).

وتتبع معظم البحوث التقييمية، إضافة إلى ما تقدم، نموذج البحث التجريبي، الذي يقوم على تـوفير شروط الكشف عن العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع. وهناك في كل بحث تقييمي متغيـر مستقل هو البرنامج، ومتغير تابع هي النتائج المترتبة على البرنامج، ويمكن أن يتم إجراء البحـوث التقييمية وفقا لهذا النموذج على أكثر من مستوى.

واضعف هذه المستويات هو المستوى ألبعدي، حيث يختص هذا المستوى بتقدير الفعالية فقط، وذلك بعد تعرض أو وقوع جمهور البحث تحت تأثير البرنامج، ويتعذر في مثل هذا النموذج الكشف عن مدى وجود هذا الأثر قبل تنفيذ البرنامج(عبيدات وعدس وعبد الحق، 1989). وهناك نموذج آخر أكثر تطورا من ذلك هو الاختبار ألبعدي على جماعة، وهنا يتم القياس قبل إدخال البرنـامج علـى جماعة واحدة وبعد إدخاله، ويمكننا ذلك النموذج من تحديد درجة التأثير ومدى الفعالية بصورة أكثر دقة، ومهما يكن من أمر فان أكثر التصميمات دقة هو التـصميم القبلـي – ألبعـدي – باسـتخدام جماعتين إحداهما تجريبية والأخرى ضابطة (عليان، وغنيم، 2000).

- التقليل من احتمالات الخطأ: وتتضمن بحوث التقييم شأنها في ذلك شأن أي نوع آخر من البحوث، مشكلات عديدة تتعلق باختيار إجراءات البحث، والقدرة على تقليل احتمالات الخطأ، أو التحيز، سواء بالنسبة للعينة، أو التحيز الناتج عن عدم الاستجابة، أو أخطاء القياس، أو التحيز في المقابلات والإجراءات المستخدمة في تنفيذه.
- تقدير الفاعلية: يجب التمييز في هذه الخطوة بين التدليل على النتائج المترتبة على برنامج معين، وبين تقدير الفاعلية "إذ يشير هذا المصطلح إلى مدى قدرة البرنامج على تحقيق أهدافه والمشكلة التي تواجه قياس الجدوى والفاعلية، هي أن معظم برامج العمل الاجتماعي تسعى إلى تحقيق عدد كبير من الأهداف، وكل هدف منها قد يتحقق بدرجة متباينة من النجاح" ، وليس هناك تقدير عام لتقدير صافي الجدوى، أو الفعالية الكلية من البرنامج. ولهذا فان تتبع هذه الأهداف جميعها في وقت واحد مسالة تواجهها بعض الصعوبات وحتى في حالة الاكتفاء بتقدير الفعالية على أساس بعض الأهداف، فمن الضروري أن نحدد بعض مؤشرات الفعالية.

وهناك العديد من المسائل المتصلة بصياغة مقاييس لهذه المؤشرات، وقد حظيت هذه المسائل بمناقشة واهتمام علماء المناهج وخاصة النواحي الفنية التي يجب توافرها في هذه المقاييس، ولا توجد نظرية محددة تتعلق ببناء المقاييس في البحوث التقييمية، ذلك أن المؤشرات التي يتضمنها كل مقياس للفاعلية تتوقف على طبيعة الموقف، والظروف التي يستخدم فيها هذا المقياس(المقتفي،2003).

وجدير بالذكر أن حجم التغير، أو درجة التأثير التي تترتب على برنامج معين، تختلف من جماعة إلى أخرى، ومن موضوع إلى آخر، كما تتوقف على استعداد هذه الجماعات وتوجهاتها قبل تطبيق البرنامج عليها.

- فهم الفاعلية: لا يقتصر جهد الباحث في هذه المرحلة الأخيرة من البحث ألتقييمي على جمع معلومات عن فعالية النتائج التي أحدثها البرنامج، إنما يحاول أن يستخلص مدى نجاح هذه البرنامج وفشلها، ذلك أن البرامج الناجحة يمكن تكرارها على جماعات أخرى، بل ويمكن اعتبارها نماذج تحتذى للأخذ بها. أما البرامج التي تفشل ولا تثبت فعاليتها فمن الضروري معرفة أسباب فشلها لتجنب هذه الأسباب في الظروف المستقبلية. ويحتاج تفسير الفعالية إلى معلومات عن مختلف جوانب هذه البرامج، والظروف والمتغيرات التي تجري في ظلها،ودرجة تحقق الأهداف،وتحديد المحصلة النهائية لهذه الأهداف(الحراحشه1995).

وعلى الباحث أن يحدد في هذه الحالات درجة نجاح أو فشل جزئية، وهي الدرجات التـي يمنحهـا لتحقيق كل هدف فرعي على حدة، ثم يحدد بعد ذلك المحصلة العامة لهذه الأهداف ويضع الدرجـة الكلية لنجاح أو فشل البرنامج ككل، ويلاحظ أن تحديد هذه الدرجات متوقف على الدراسة الدقيقـة للأهداف الموضوعية للبرنامج، ووضع أولويات لهذه الأهداف العامة، أو الرئيـسة ثـم الأهـداف الفرعية الأخرى.

6.9.2. الأثر التنموي ومؤشرات التقييم:

تختلف عملية التقييم من مشروع لآخر، وذلك حسب غاياته وأهدافه. وقد أبرز الباحثون فـي هـذا الشأن العناصر الرئيسية التالية:

- الملائمة ؛
- الكفاية؛
- الكفاءة؛
- الفاعلية؛
- القدرة على التجديد والابتكار؛
- الاستدامة ؛
- التقدم،
- استخدام الدروس المستفادة.(مختار،1995)

وسيحاول الباحث في هذا البحث أن يستفيد من هذه العناصر لتقييم عملية التنمية التـي تقـوم بهـا اللجان الشعبية للخدمات في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية.

10.2 الدراسات السابقة

من خلال الاطلاع على الأدبيات التي اهتمت في قضية اللاجئين بوجه عام وبتقيـيم عمـل ودور اللجان الشعبية لخدمات اللاجئين بوجه خاص ، وقد تبين للباحث عدم وجود أي دراسـة فلـسطينية حاولت البحث في موضوع اللجان الشعبية لخدمات اللاجئين، ولعل ذلك هو الـذي أدى إلـى قلـة الأدبيات التي تناولت هذا الموضوع، حيث استحوذت مشكلة اللاجئين والمخيمات الفلسطينية اهتمام الباحثين والأكاديميين لدراسة وبحث هذه المشكلة، فقاموا بدراسات عديدة حول الأوضاع الـسياسية

والمعيشية والديمغرافية لسكان المخيمات ودراسة مشكلة الاكتظاظ السكاني في المخيمات، ومن هذه الدراسات:

دراسة عامر (1982): بعنوان (الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني والشعور بالتمايز في مخيم شاتيلا في لبنان). رصد الباحث حقيقة الشعور بالتمايز لدى الفلسطينيين من خلال أداة البحث وهي عبارة عن استبيان كونه بنفسه حيث لم يشر الباحث للمصداقية أو الثبات لهذه الأداة. أما عينة الدراسة فهي عينة عشوائية مكونة من مائتي شخص من مخيم شاتيلا. أظهرت النتائج أن عملية التبادل الاجتماعي ممثلة في المصاهرة والصداقة تكاد تقتصر على أطراف فلسطينية (أي هناك تفاعل مع غير الفلسطينيين ولكن بشكل بسيط) واتضح كذلك حرص شديد من جانب مفردات العينة على التمسك بنمط الحياة الفلسطيني. هذا الشعور رده الباحث إلى الشتات وقسوة الظروف الحياتية في المخيمات وسوء المعاملة من الوسط المحيط حكومياً وشعبياً، والهامشية الاقتصادية للفلسطينيين في لبنان.

دراسة إدريس (1986): بعنوان (أثر التهجير على الأسرة الفلسطينية): دراسة استطلاعية وصفية على عينة من المهجرين الفلسطينيين المقيمين في الأردن، وذلك من خلال مسح لعينة شملت ثلاث آلاف أسرة فلسطينية مهجرة تقيم في الأردن. وقد تم اختيارهم من المناطق التي يتركز فيها المهجرون بشكل يكاد أن يكون كاملاً، ولم يتيسر اعتماد الطريقة المنظمة لعدم توافر أرقام الاستمارات، وتشكل العينة ما يقارب 2% من مجموع الأسر المتواجدة في الأردن. لم يوضح الباحث ما هي أداة الدراسة ولم يتحدث عن صدقها أو ثباتها واكتفى بالقول "مسح لعينة". وحول تكيف المهجرين واستقرارهم في أماكن إقامتهم الحالية فقد بينت الدراسة أن الغالبية العظمى (80.9%) تشعر بالاستقرار في أماكن إقامتهم الحالية، ولا يفكرون بتركها لأي سبب من الأسباب، مقابل 19.1% لا يشعرون بمثل هذا الاستقرار، بدليل أنهم يفكرون بالهجرة حالياً إلى بلدان أخرى خارج الأردن، وبمحاولة استقصاء الأسباب التي تدفع بهؤلاء إلى التفكير بالهجرة والشعور بعدم الاستقرار، تبين أن 57.8% منهم لا تتوفر لديهم إمكانيات كافية للمعيشة من وجهة نظرهم، وأن 25.2% منهم لا يجدون في الأردن العمل المناسب لهم، وأن 15% منهم لديهم أسباب أخرى مثل وجود أقارب لهم خارج الأردن في بلدان أجنبية أو عربية وبخاصة دول الخليج العربي. أن أسباب عدم تكيف بعض المهجرين الفلسطينيين في أماكن إقامتهم الحالية في الأردن، هي أسباب اقتصادية بالدرجة الأولى، بينما هي ثقافية في معظم حالات الهجرات الطوعية وغيرها التي تحدث عبر المجتمعات المختلفة. إن حالات عدم التكيف بالنسبة للمهجرين الفلسطينيين، لا تمثل القاعدة وإنما الاستثناء، فغالبية المهجرين لا يعانون من مشكلة التكيف. وقد يعود ذلك إلى عدم تعرضهم لظروف

ثقافية جديدة في المجتمع المستقبل لهم وذلك لسببين: الأول: استمرار إقامتهم في مناطق خاصة بهم في الغالب بالمخيمات وبعض المجتمعات المحلية الحضرية داخل المدن الأردنية.

والثاني: التشابه الكبير بين المجتمعين الفلسطيني والأردني من حيث التركيب الثقافي والاجتماعي إلى درجة تكاد أن تزول معها تماماً أية فروق أو اختلافات ثقافية أو اجتماعية الأمر الذي يساعد عادة على تقليل هذه الصدمات الثقافية لدى المنتقلين أو المهاجرين عبر مجتمعين لهما مثل هذه الخصائص المشتركة.

دراسة عويضة (1988): بعنوان اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات الضفة الغربية نحو الحل الدائم لمشكلتهم،اختار الباحث عينة حجمها 425 شخص موزعين على 19 مخيم في الضفة الغربية وأداة الدراسة (استبيان) صممه الباحث بنفسه. سئل المبحوثين في حال عدم السماح لك بالعودة هل توافق على بناء مساكن في الضفة الغربية وقطاع غزة خارج إطار المخيم، وإعطاؤك تعويضاً مالياً، أجاب 42% بالموافقة في حين كان 45% من المعرضين وكان 13% متردون، رغم الظروف المعنية الصحية داخل المخيمات فإن 45% يرفضون بناء مساكن خارج إطار المخيم، مما يعني أن هناك صعوبة ما تواجه سكان المخيم في العيش خارجه والاندماج مع السكان المحليين، أو ممكن نتيجة مبادئ أساسية.

دراسة جرار (1992): بعنوان (الظروف المعيشية والسياسية في مخيمي بلاطة والفارعة)، اختار الباحث عينة مكونة من 143 أسرة من المخيمين المذكورين، وعن أداة الدراسة فقد استخدم الباحث استمارة كونها بنفسه، لكنه لم يشر إلى مصداقية أو ثبات أداته. وقد تم سؤال رب الأسرة وكل فرد فوق سن 18 عاماً حول موقفه من ترك المخيم، تبين أن 33% أظهروا رغبتهم بترك المخيم وأن 38% غير موافقين، بينما 29% لم يتخذوا قراراً. ويفسر الباحث ذلك بقوله: إن سكان المخيم يجدون صعوبة بالتكيف مع غيرهم ممن هم خارج المخيم، ومما يعزز ذلك أن 29% منهم لم يتمكن من اتخاذ قرار. وفي نفس الدراسة، تم التعرف على رأي السكان إثر تحسين الوضع الاقتصادي لهم على مواقفهم من ترك المخيم، فوجد أن 46% موافق على ترك المخيم، في حين أن 32% غير موافق على تركه، وهناك 22% لم يعطوا جواب لأنهم في حيرة من أمرهم. رغم أن الإجابات على هذا السؤال تبدو مناقضة للسؤال السابق إلا أنه في رأيي يجب إضافة المترددين إلى إقامة الغير موافقين، وبهذا تكون النسبة حوالي 54%، لأن المترددين لديهم رغبة حقيقية بترك المخيم، إلا أنه ومن خلال سكنهم في المخيم لفترة من الزمن أصبح لديهم صفات اجتماعية خاصة بهم تدفعهم للبقاء داخل المخيم وذلك لصعوبة اندماجهم مع غيرهم من السكان المحليين.

دراسة مؤسسة العلوم الاجتماعية في أوسلو (1994)، وهي بعنوان الاندماج في أربـع مخيمـات للاجئين الفلسطينيين هي: مخيم عسكر قرب نابلس في الضفة الغربية، ومخيما الوحدات والبقعة في الأردن ومخيم الرشيدية في الجنوب اللبناني، إضافة لمقابلة عدد من اللاجئين الفلـسطينيين خـارج المخيمات يسكنون في عمان. للأسف لم تشر الدراسة لا للعينة المختارة في كـل مخـيم ولا لأداة الدراسة أو مصداقية هذه الأداة وثباتها. أشارت نتائج البحث إلى أن الاندماج الجزئي كـان سـمة مخيم الوحدات في الأردن ومخيم عسكر في الضفة الغربية، بينما كان مخيم الرشيدية فـي لبنـان منعزلا تماما عن المجتمع المضيف المجاور. كما أشارت إلى أن اللاجئين الفلسطينيين ألميـسوري الحال في عمان وجدوا سهولة في التأقلم قياساً بأولئك اللاجئين ذوي الخلفيات القرويـة والفلاحيـة الذين وجدوا أنفسهم هامشيين.

دراسة محمود سعيد (1999): بعنوان (لاجئو الداخل) تناول الباحث فيها قضية أؤلئـك العـرب الفلسطينيين، الذين سموا بعد قيام إسرائيل بلاجئي الداخل. هذه القضية نشأت إبان النكبـة الكبـرى عام 1998م وتجسدت كقضية مركزية بعد الهجرة والتهجير ألقسري، وبقاء أقلية فلسطينية داخـل الخط الأخضر حيث سارعت الحكومة الإسرائيلية لاتخاذ جملة من الإجراءات هدفت إلـى تثبيـت الأمر الواقع، وجعل اللجوء حقيقة قائمة لا رجعة عنها، وذلك من خلال إصـدار قـانون الغائـب 1948/12/12م، وفرض الحكم العسكري، كان الهدف الرئيسي من وراء ذلـك الاسـتيلاء علـى الأراضي العربية السكنية منها والزراعية، وكانت أبرز الخطوات في هذا المجال هي: تدمير قرى عربية، التهجير داخل حدود الدولة، والتهجير خارج حدود الدولة.

وتطرقت الدراسة بشكل موثق إلى حق العودة، تمسك الإنسان الفلسطيني بأرضه وحقه التـاريخي، كما تطرقت إلى إجراءات إسرائيل الرامية إلى إجهاض هذا الحق وإزهاقه، وإلى أساليب اللاجئـين في المطالبة بحق العودة، وأبرزها: التوجه للسلطات المسؤولة للمساح لهم بـالعودة إلـى قـراهم، وكذلك التوجه إلى القضاء. إضافة إلى ذلك تناولت الدراسة وسائل النـضال الـسياسي والحزبـي عموماً، وتأسيس اللجنة الشعبية الديمقراطية بصورة خاصة، والتي من أبرز أهدافها، إعادة القرويين إلى قراهم، وعودة اللاجئين على أراضيهم وممتلكاتهم، إضافة على تأسيس اللجان الخاصة (مثـل اللجنة الشعبية لأبناء سحماتا، لجنة أبناء حطين، لجنة تراث صفورية). وتـذكر الدراسـة أهميـة الزيارات لمواقع القرى العربية المهجرة كوسيلة من وسائل التعبير عن التمسك بحق العودة.

اعتمدت دراسة محمود سعيد أسلوب السرد ألتوثيقي، وإيراد الكثير من الاقتباسات المـأخوذة مـن شهادات حية، عبر مقابلات وإجراءات الحكم العسكري بهذا الشأن، الأمر الذي يسهم فـي تـسليط

الأضواء مباشرة على ما يكثف قضية اللاجئين ما بين العرب الفلسطينيين داخل الخط الأخضر من إشكالات لا تزال قائمة وهامة في ذات الوقت.

دراسة الهيئة العامة للاستعلامات (2000) بعنوان استطلاع للرأي حـول التـوطين،أجرت الهيئـة العامة للاستعلامات استطلاع للرأي على 20 مخيماً في الضفة الغربية و 8 مخيمات في قطاع غزة ومخيمات أخرى في الأردن وسوريا ولبنان. عينة الدراسة كاملة بلغـت 12632 شـخص، عينـة الضفة 1566 وعينة قطاع غزة 4383. أداة الدراسة استبيان صممه باحثو الهيئة ولكن لم يحـددوا إشارة لمصداقية أو ثبات الأداة. أجاب الباحثون على السؤال: في حال اختيارك التوطين حيث أنت الآن مع التعويض الجماعي للبناء والتأهيل والاندماج أو اختيارك التوطين حيث أنت مع التعـويض الفردي، كيف ترى مستقبل المخيمات؟ أجاب 30.8% في الضفة الغربية و 31% في غـزة بـأنهم يفضلون إزالة المخيمات والاندماج مع السكان في المدن. في حين أن 69.2% في الضفة و 69% في غزة فضلوا البقاء في المخيم حيث هم مع تحسين ظروف المخيم وتطويره. وهذا مؤشر علـى صعوبة اندماج سكان المخيمات في الضفة وغزة مع السكان المحليين خارج المخيم.

دراسة ميعاري (2002):بعنوان الاندماج الاجتماعي في فلسطين حيث جاءت هذه الدراسـة بنـاء على نتائج مسح ميدان، على عينة عشوائية عنقودية طبقية مكونة من 1553 شخصاً تم اختيارهـا من قبل دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، وهؤلاء يسكنون في (قرى ومدن ومخيمات)، الـضفة الغربية وقطاع غزة، وقد تم تعبئة 1410 استمارات فقط، وهي التي تم تحليل البيانات بناءاً عليهـا. لم يشر الباحث إلى مصدر أداة البحث كما أنه لم يذكر شيئاً عن صدق الأداة أو ثباتها. وقد تم قياس تأييد اندماج أبناء جماعة معينة مع أبناء جماعة أخرى بواسطة المؤشرات أو الأسئلة الآتية

- هل لك معارف وأصدقاء مع أبناء السكان المحليين المدنيين والقرويين؟
- هل يتشابه معك أبناء السكان المحليين المدنيين والقرويين؟
- هل أنت مستعد لربط علاقة اجتماعية (صداقة، تجاور، عمل.....الخ) مع أبنـاء الـسكان المدنيين والقرويين؟

وقد أشارت النتائج إلى أن: أقلية كبيرة من الباحثين 42% ذكروا أن لهم معارف وأصدقاء مع أبناء الفئة الأخرى، وأغلبية بسيطة 52% ذكروا أن أبناء الفئة الأخرى يتشابهون معهم في نمط حيـاتهم وتفكيرهم، وأن أغلبية كبيرة 71% ذكروا أنهم مستعدون لإقامة علاقة اجتماعية مـع أبنـاء فئـة الأقدمية الأخرى. وباختصار يمكن القول أن هناك درجة معينة من الاندماج، ودرجـة أكبـر مـن

الاستعداد للاندماج مع الآخر لدى اللاجئين ولدى السكان المحليين على حد سواء. مع ذلك يلاحظ أن الاندماج والاستعداد للاندماج مع الآخر أكبر لدى اللاجئين، وبخاصة لدى أولئك الذين يسكنون خارج المخيمات منها لدى السكان المحليين. فقد ذكر 64% من اللاجئين الذين يسكنون خارج المخيمات مقابل 46% من ا للاجئين الذين يسكنون داخل المخيمات و 33% فقط من السكان المحليين، أن لهم معارف وأصدقاء من أبناء الفئة الأخرى. كما ذكر 77% من اللاجئين خارج المخيمات و 72% من لاجئ المخيمات و 67% من السكان المحليين أنهم مستعدون لإقامة علاقة اجتماعية مع الآخر (سكان محليين أو لاجئين). ويعتقد اللاجئون الذين يسكنون خارج المخيمات أكثر من غيرهم أن هنالك تشابها في نمط الحياة والتفكير بينهم وبين السكان المحليين. أما اللاجئون في المخيمات فهم الأقل اعتقاداً بوجود مثل هذا التشابه الثقافي (61% مقابل 46%). ويعود كون اللاجئين أكثر اندماجاً وأكثر استعداداً للاندماج، مع الآخر من السكان المحليين، إلى أنهم أيضاً أقلية ذات وضع اقتصادي متدني، وأنهم يستفيدون من الاندماج أكثر من السكان المحليين (فرص عمل، تعرف على أصحاب النفوذ، قبول اجتماعي...الخ).

دراسة الفافو المسحية في غزة والضفة الغربية والقدس للعام 1992 بعنوان الأحوال المعيشية والديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.أجريت الدراسة بمشاركة باحثين فلسطينيين ونرويجيين ، حيث أشارت الدراسة بان المخيمات الفلسطينية تعاني من درجة ازدحام كبيرة يصل متوسط عدد الأفراد في الغرفة الواحدة إلى ثلاثة أشخاص ويزيد عن اثنين في المجتمع الفلسطيني ككل. أما إسرائيل فيصل متوسط عدد الأفراد في الغرفة الواحدة إلى شخص واحد. وأظهرت الدراسة بأن متوسط عدد الغرف السكنية في مخيمات قطاع غزة والضفة الغربي تصل إلى 3.4 غرفة، وفي مدن الضفة الغربية تصل إلى 3.7 غرفة، والسكان ككل تصل إلى 3.6 غرفة.

دراسة زعنون،(1998):بعنوان المخيمات الفلسطينية بين الواقع والاتجاهات السكنية (دراسة عن مخيم بلاطة) نشرت هذه الدراسة في العدد الثالث من مجلة الهجرة القسرية الصادرة عن جامعة النجاح في أيلول 1998 والتي أجريت من قبل الباحث فيصل زعنون على مخيم بلاطة من خلال عينة عشوائية بلغ حجمها 251 عائلة. تناول الباحث في دراسته.

الوضع السكني من حيث الحجم والمساحة والأشغال وخصائص المسكن بالإضافة إلى تناوله المشاكل السكنية التي يعاني منها المخيم. أظهرت الدراسة أن متوسط حجم العائلة في المخيم بلغ 6 أفراد وأن أكثر من خمس العائلات من الحجم الكبير بلغ أفرادها أكثر من 8 أفراد بينما الأسر

الصغيرة ونسبتها حوالي الثلث وبلغ عدد أفرادها أقل من 5 أفراد، وحوالي 40% من العائلات المتوسطة يتراوح عدد الأفراد من 5 إلى 8 أفراد، هذا ويعتبره الباحث مؤشر على الاكتظاظ داخل المسكن إذا ما ربط بمساحة البيت وأشارت الدراسة بأن حوالي 10% من المساكن الموجودة في مخيم بلاطة تبلغ مساحتها أقل من 50 متر مربع، ونصف المساكن تبلغ مساحتها أقل من 90 متر مربع، أما المساحات الكبيرة تشير إلى البناء الذي هو أكثر من طابق واحد، وبينت الدراسة بأن متوسط مساحة المسكن بلغ 79 متر مربع وبلغ متوسط عدد غرف المسكن الواحد 3.3 غرفة، ويذكر الباحث أن الضغط على السكن جعل البناء بشكل عشوائي مما خلق مشاكل ارتبطت بالسكن منها عدم وجود ارتدادات بين البيوت مما أفقدها الخصوصية بالإضافة إلى الإزعاج وعدم التهوية والتشميس وبلغت نسبة المساكن التي تعاني من فقدان الارتدادات 44.6% ومن الإزعاج 28%.

دراسة عقل،(1992) بعنوان: مخيم "عين بيت الماء" دراسة في علم اجتماع المخيمات: وأجريت الدراسة على مخيم العين (مخيم رقم 1) واعتمد الباحث في دراسته على ما نشر في المراجع والدوريات في المخيم كذلك اعتمد على سجلات وكالة الغوث بالإضافة إلى الزيارات والمقابلات الميدانية التي أجراها الباحث في المخيم. وتبحث الدراسة في الأوضاع الحياتية لمخيم العين من حيث السكان والمساكن والتعليم والرعاية الصحية والمرافق والخدمات. يشير الباحث إلى أن معدل الكثافة السكانية بالنسبة للدونم الواحد من الأرض تبلغ 100 شخص/ دونم في مخيم العين البالغ مساحته 45 دونم. ويدلل الباحث على شدة الازدحام السكاني في المساكن وشدة الاكتظاظ داخل الوحدة السكنية بنصيب الفرد الواحد من مساحة الأرض حيث يبلغ 9 متر مربع في حين يأتي في الترتيب الثاني مخيم طولكرم ذلك أن نصيب الفرد الواحد من المساحة تبلغ 16.4 متر مربع ويختلف عنه في مدينة رام الله حيث نصيب الفرد من المساحة تبلغ 500 متر مربع وفي مدن داخل إسرائيل مثل العفولة يبلغ نصيب الفرد من المساحة 1300 متر مربع وفي إيلات 4160 متر مربع.

دراسة حمام،(1999) بعنوان: الأوضاع الاجتماعية الديمغرافية للاجئين في مخيمات الضفة الغربية: أعدت هذه الدراسة لـ مركز شمل (مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني) وصدرت سنة1999 للباحث أنور حمام وتبحث الدراسة في الأوضاع الحياتية من الناحية الديمغرافية والاجتماعية لـ 19 مخيم في الضفة الغربية. اعتمد الباحث في دراسته على تحليل بيانات المسوح الصادرة عن دائرة الإحصاء وعلى تعداد 1997م، بالإضافة إلى الاعتماد على أرشيف وكالة الغوث الدولية مع قيامه بإنجاز مقابلات مع لاجئين من المخيمات ومسؤولي المؤسسات في مخيمات بلاطة وعسكر والعين، وفي دراسته بين الباحث أن مجتمع المخيم (مجتمع فتي)، إذ بلغت نسبة الأطفال دون الخامسة عشر في مخيمات الضفة الغربية 44.7% وانخفاض نسبة من تزيد

أعمارهم عن 64 إلى 2.8% أما الفئة العمرية من (15-65) فنسبتها 52.5%، كذلك أظهر الباحث أن نسبة الإعالة في مخيمات الضفة الغربية مرتفع ما يقارب 90.47 واستنتج الباحث أن ذلك بسبب ما تعانيه المخيمات من ارتفاع نسب البطالة مما يجعل الإعالة أكبر بالإضافة إلى نسبة النساء المشاركات في العمل في الفئة (15-65) هي مساهمة منخفضة ويقدر حجمها بـ 10%. كما بين الباحث أن نسبة الجنس في مخيمات الضفة الغربية (105.5) أوضح أنها تبدأ مرتفعة في الفئات الأولى وتنخفض في الفئة العمرية (25-29) ثم ترتفع في الفئة العمرية (55-59) ويفسرها الباحث بسبب هجرة الذكور للعمل خارج المخيمات. يدلل الباحث على شدة الازدحام والاكتظاظ السكني التي تعاني منه المخيمات في الضفة الغربية بنصيب الفرد اللاجئ من المساحة والتي تبلغ 25 متر مربع ويقارنها بمخيمات الأردن والتي تبلغ 17 متر مربع بينما الكثافة السكانية تبلغ 39.7 لأجيء للدونم الواحد. وأجمعت هذه الدراسات على وجود اكتظاظ سكني داخل المخيمات الفلسطينية من خلال دراسة الوضع المعيشي والسكني داخل المخيم من خلال دراسة أحوال السكان والوحدات السكنية وكثافة السكن.

1.10.2. موقع الدراسة الحالية بالنسبة للدراسات السابقة:

تأتي هذه الدراسة مكملة لما قام به عدد من الباحثين والدارسين في المجتمعات العربية والأجنبية، كما أنها تهتم بمجالات وأبعاد مختلفة عما سبق الحديث عنه من نتائج دراسات حيث ستركز هذه الدراسة على مايلي: دور اللجان الشعبية لخدمات مخيمات اللاجئين في التنمية المجتمعية في مخيمات الضفة الغربية. وآراء وتقييمات المبحوثين اللاجئين ودرجة رضاهم عن اللجان الشعبية لخدمات اللاجئين باختلاف الجنس والعمر والمؤهل العلمي ومكان الإقامة الحالي والحالة الاجتماعية، المهنة، الدخل .

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة والمتعلقة بموضوع الدراسة يمكن ملاحظة مايلي:

- هدفت أغلب الدراسات عن وجود ثغرات في النهج الديمقراطي في اللجان الشعبية للاجئين الفلسطينيين،ومنها ضعف وغياب الرقابة الإدارية والمالية وندرة إجراء الانتخابات الدورية،وإقصاء عنصر الشباب والمرأة من المواقع القيادية وضعف المساءلة والشفافية في العمل،إضافة إلى اعتمادها على التمويل السياسي المشروط لإضعاف دورها ومكانتها السياسية والتنظيمية في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين داخل وخارج الوطن.

- بينت العديد من الدراسات عن أوضاع اللاجئين الفلسطينيين ومدى تقديم الخدمات التعليمية والصحية والاقتصادية والإغاثة الاجتماعية والمجال الثقافي وتحسين الظـروف المعيـشية والبيئة في المخيمات الفلسطينية،والدور السياسي للحفاظ على حقوق اللاجئين الفلـسطينيين خلال اثنان وستون عاما من النكبة الفلسطينية الكبرى عـام (1948)،إضـافة إلـى ذلـك اعتمادها على التمويل الخارجي الذي أضعف دورها وجعلها اتكالية غير قادرة على تحديد أولوياتها.
- أوصت هذه الدراسة بأهمية الالتزام بالممارسات الديمقراطية في اللجان الـشعبية لخـدمات اللاجئين الفلسطينيين كأساس مهم من أجل نهضة قضية اللاجئين وقدرتهم على الاسـتمرار في العطاء والتقدم للوصول إلى الحرية والعودة والاستقلال الوطني الفلسطيني.
- تنوعت الدراسات في المنهجية المستخدمة،فمعظمها استخدم المنهج الوصفي التحليلـي،الأن الدراسة الحالية اعتمدت على المنهج الوصفي الميداني،حيث اشتملت علـى جميـع سـكان مخيمات الضفة الغربية وهي الدراسة الوحيدة التي تناولت دراسة دور اللجان الشعبية فـي المخيمات الفلسطينية.
- استفاد الباحث من الدراسات السابقة في بناء فكرة الدراسة، حيث وجد الباحث مـن خـلال هذه الدراسات إن اللجان الشعبية تعاني من أزمات عديدة وخصوصا فـي فلـسطين،وكذلك استفاد الباحث من هذه الدراسات من خلال الاطلاع على التجارب الحديثة في دمـج قـيم ديمقراطية والاطلاع على الأدوات المستخدمة في هذه الدراسات والانتقاء منها بما يتناسب مع موضع البحث،بحيث أصبحت الدراسة الحالية ما هي إلا اقتداء طبيعي ومكمل للدراسات السابقة والتي تمت في المناطق المختلفة في العالم.

إن ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة هو أنها شملت اللجان الشعبية في كافة المخيمات في الضفة الغربية و سلطت الضوء على المعيقات والصعوبات التي تواجه اللجان الشعبية في إحـداث التنمية المجتمعية داخل المخيمات للوصول إلى آليات عمل وبـرامج فاعلـة لتحـسين الظـروف المعيشية وصولا إلى التنمية المجتمعية بكافة مجالاتها في داخل المخيمات،علما أن هذه الدراسة من الدراسات القليلة التي تناولت دور اللجان الشعبية لخدمات اللاجئين فـي التنميـة المجتمعيـة فـي مخيمات الضفة الغربية.

الفصل الثالث

- -

الطريقة و الإجراءات

من اجل تحقيق هدف الدراسة وهو دور اللجان الشعبية لخدمات اللاجئين في التنمية المجتمعية في مخيمات الضفة الغربية وعلاقة ذلك ببعض المتغيرات الديمغرافية فقد تضمن هذا الفـصل وصـفاً لمنهج الدراسة، ومجتمعها وعينتها. كما يعطي وصفاً مفصلاً لأداة الدراسة وصدقها وثباتها، وكذلك إجراءات الدراسة والمعالجة الإحصائية التي استخدمها الباحث فـي اسـتخلاص نتـائج الدراسـة وتحليلها.

1.3 منهج الدراسة

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لمناسبته لطبيعة هذه الدراسة. حيث يهدف هذا المنهج إلى وصف الظاهرة كما هي في الواقع، ومن ثم تحليلها ومحاولة تفسيرها وربطها بالظواهر الأخـرى وقد تم استقصاء آراء الموظفين والمستفيدين من الخدمات التي تقدمها اللجان الشعبية في مخيمـات الضفة الغربية وعلاقة ذلك ببعض المتغيرات الديمغرافية.

2.3 مجتمع الدراسة

تألف مجتمع الدراسة من سكان المخيمات الفلسطينية للاجئين في الضفة الغربية والبالغ عددها(23) مخيما، وفق سجلات وكالة الغوث الدولية ودائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينة.

3.3 عينة الدراسة

تكونت عينة الدراسة من (516) من اللاجئين الذين يعيشون في المخيمات داخل الـضفة الغربيـة، حيث تم توزيع أكثر من (800) استبانه وبعد جمعها كان عددها (712) وعند الفرز تـم اسـتبعاد الاستبانات غير الصالحة للتحليل وعددها(196) وبهذا أصبحت عينة الدراسة (516) مبحوثا وقـد تم اختيارهم بطريقة العينة العشوائية الطبقية. حيث مثل متغير المخيم الطبقات التي تم اختيار العينة منها، وقد شكلت العينة ما نسبته (1.%) تقريباً من اللاجئين في المخيمات، موزعة حـسب عـدد السكان في كل مخيم، وبما يشمل الفئات التالية:

- اعضاء اللجان الشعبية للخدمات.
- 2.اعضاء اللجان الادارية لمراكز الشباب الاجتماعية.
- عضوات اللجان الادارية لمراكز النشاط النسوي.
- أعضاء اللجان الادارية لمراكز المعاقين في المخيمات.
- أطباء وعاملون في المراكز الصحية.
- معلمو ومعلمات مدارس وكالة غوث وتشغيل اللاجئين.
- 7.خبراء ومختصون في قضايا اللاجئين في الضفة الغربية.و الدراسة التـي تـم إجـراء التحليل الإحصائي عليها (516) استبانه، والجـداول (1.3،.23،.33،.43،.53،6.3،73.، 8.3،.93،3. 10) تبين وصف عينة الدراسة تبعا لمتغيراتها المستقلة:

جدول 1.3: توزيع عينة الدراسة تبعا لمتغير مكان المخيم في المحافظات

المحافظة	التكرار	النسبة المئوية %
طولكرم	95	18.4
نابلس	92	17.8
طوباس	18	3.5
جنين	44	8.5
بيت لحم	65	12.6
رام الله	85	16.5
القدس	12	2.3
الخليل	71	13.8
أريحا	34	6.6
المجموع	**516**	**%100**

يتضح من خلال الجدول (1.3) أن نسبة العينة من مخيمات طولكرم كانت النسبة ألأكبر إذ بلغت (18.4) ويعود ذلك ان عدد سكان مخيمات طولكرم من اكبر تجمعات اللاجئين في الضفة الغربية، تلاها في ذلك مخيمات نابلس إذ بلغت نسبتها (17.8).

جدول 2.3: وصف عينة الدراسة تبعا لمتغير المخيم

المخيم	التكرار	النسبة المئوية %
مخيم نورشمس	27	5.2
مخيم طولكرم	68	13.2
مخيم الدهيشة	28	5.4
مخيم عسكر	46	8.9
مخيم العين	27	5.2
مخيم الفوار	13	2.5
مخيم الفارعة	33	6.4
مخيم بلاطة	19	3.7
مخيم جنين	44	8.5
مخيم الجلزون	17	3.3
مخيم شعفاط	12	2.3
مخيم عقبة الجبر	17	3.3
مخيم عايده	26	5.0
مخيم العزه	11	2.1
مخيم العروب	43	8.3
مخيم عين السلطان	17	3.3
مخيم قدورة	5	1.0
مخيم بير زيت	5	1.0
مخيم عين عريك	5	1.0
مخيم قلنديا	18	3.5
مخيم الأمعري	10	1.9
مخيم سلواد	6	1.2
مخيم دير عمار	19	3.7
المجموع	**516**	**%100**

يصف هذا الجدول (2.3) توزيع عينة الدراسة على مخيمات اللاجئين التي شملتها،إذ بـين حجـم العينة الفرعية لكل مخيم شملته الدراسة إضافة إلى النسب المئوية من العينة الكلية.

جدول 3.3: وصف عينة الدراسة تبعا لمتغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية %
ذكر	341	66.1
أنثى	175	33.9
المجموع	**516**	**%100**

يصف هذا الجدول (3.3) توزيع عينة الدراسة من سكان المخيمات التي شملتها الدراسة حسب الجنس (ذكور وإناث) إذ بين حجم العينة من كل الجنسين والنسبة المئوية من العينة الكلية.

جدول 4.3: وصف عينة الدراسة تبعا لمتغير العمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية %
أقل من 25 سنة	117	22.7
26سنة-30سنة	98	19.0
31سنة-35سنة	87	16.9
36سنة-40سنة	57	11.0
41سنة-45سنة	90	17.4
46سنة-50سنة	38	7.4
أكبر من 51 سنة	29	5.6
المجموع	**516**	**%100**

يصف هذا الجدول (4.3) توزيع عينة الدراسة بحسب المراحل العمرية للاجئين الذين شملتهم الدراسة.

جدول 5.3-أ: وصف عينة الدراسة تبعا لمتغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية %
توجهي أو اقل	145	28.1
دبلوم متوسط	124	24.0
بكالوريوس	209	40.5
دبلوم عالي	17	3.3

جدول 5.3-ب: وصف عينة الدراسة تبعا لمتغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية %
ماجستير	18	3.5
دكتوراه	3	0.6
المجموع	**516**	**%100**

يصف هذا الجدول (5.3) توزيع عينة الدراسة من اللاجئين بحسب مؤهلاتهم العلمية ومبين حجم كل فئة ونسبتها المئوية.

جدول 6.3: وصف عينة الدراسة تبعا الحالة الاجتماعية

المهنة	التكرار	النسبة المئوية %
أعزب	165	32.0
متزوج	336	65.1
مطلق	10	1.9
أرمل	5	1.0
المجموع	**516**	**%100**

يصف هذا الجدول (6.3) توزيع عينة الدراسة من اللاجئين التي شملتهم الدراسة بحسب الحالة الاجتماعية موضح حجم كل مستوى من مستويات الحالة الاجتماعية ونسبتها المئوية من العينة الكلية.

جدول 7.3: وصف عينة الدراسة تبعا لمتغير الدخل الشهري

الدخل الشهري	التكرار	النسبة المئوية %
أقل من 1000شيكل	188	36.4
1001-2000شيقل	125	24.2
2001-3000شيقل	132	25.6
3001شيقل فأعلى	71	13.8
المجموع	**516**	**%100**

يصف هذا الجدول (7.3) توزيع عينة الدراسة من اللاجئين التي شملتهم الدراسة بحسب مـستويات الدخل مبين حجم من كل فئة من مستويات الدخل ونسبتها المئوية.

جدول 8.3: وصف عينة الدراسة تبعا لمتغير المهنة

المهنة	التكرار	النسبة المئوية %
لا أعمل	97	18.8
عامل	92	17.8
موظف	275	53.3
تاجر	18	3.5
غير ذلك	34	6.6
المجموع	**516**	**%100**

يصف هذا الجدول (8.3) توزيع عينة الدراسة من اللاجئين المبحوثين بحسب طبيعة المهـن التـي يمارسونها مبين حجم العاملين في كل مهنة ونسبتهم المئوية إضافة إلى العاطلين عن العمل.

4.3 أداة الدراسة

بعد إطلاع الباحث على عدد من الدراسات السابقة والأدوات المستخدمة فيها وخـصوصا دراسـة الرفاعي، قمت بتطوير استبانه خاصة من أجل التعرف إلى تقييم دور اللجان الـشعبية لخـدمات اللاجئين في التنمية المجتمعية في مخيمات الضفة الغربية، وقد تكونت الأداة في صورتها النهائيـة من جزأين رئيسين وهما:

- أولاً: بيانات أولية عن المواطنين في المخيمات الفلسطينية في الضفة الغربية: وهي عبـارة عن معلومات عن المبحوثين هي: المحافظة، المخيم، الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الحالة الاجتماعية، الدخل الشهري، المهنة، هل تعرف/ي كيف تتشكل عضوية اللجان ؟ ما رأيـك بأفضل السبل لتشكيل اللجان ؟، حيث طلب من المستجيبين وضع إشارة(✓) داخل المربـع المقابل للمعلومة التي تنطبق عليهم.
- ثانياً:الأبعاد والفقرات التي تقيس تقييم دور اللجان الشعبية لخدمات اللاجئين فـي التنميـة المجتمعية: قام الباحث بتصميم أداة لقياس درجة تقيـيم دور اللجـان الـشعبية لخـدمات اللاجئين في التنمية المجتمعية في مخيمات الضفة الغربية، وقـد تكونـت فـي الاسـتبانة

صورتها النهائية من أربعة وخمسين فقرة حيث تم تصميم الاستبانة على أساس مقياس ليكرت (Likert Scale) الخماسي الأبعاد وقد بنيت الفقرات بالاتجاه الإيجابي، والجدول (9) يبين توزيع فقرات الدراسة على أبعادها المختلفة.

جدول 9.3: توزيع فقرات أداة الدراسة على محاورها الرئيسية

الرقم	المحاور	أرقام الفقرات	عدد الفقرات
1	المجال السياسي و الوطني	13-1	13
2	المجال الاقتصادي	10-1	10
3	المجال الثقافي و التعليمي – التربوي	10-1	10
4	المجال الاجتماعي	11-1	11
5	مجال الصحة والبيئة	10-1	10
الدرجة الكلية		**المجموع**	**54**

هذا وقد تم تصميم المقياس على أساس مقياس ليكرت خماسي الأبعاد وقد بنيت الفقرات بالاتجاه الإيجابي الأوزان للفقرات كما هو آتي:

- كبيرة جدا:خمس درجات
- كبيرة: أربع درجات
- متوسطة: ثلاث درجات
- قليلة: درجتان
- قليلة جدا: درجة واحدة

5.3 صدق الأداة

للتحقق من صدق الأداة عرضت على (12) محكمين من المتخصصين في مجال الإدارة، والإدارة التربوية في جامعات القدس، جامعة النجاح، جامعة فلسطين التقنية /خضوري والقدس المفتوحة /طولكرم والأكاديمية الفلسطينية للعلوم الأمنية.وقد تم اعتماد الفقرات التي اجمع عليها (80%) فأكثر من المحكمين حيث كانت الاستبانة قبل التحكيم (60) فقرة وأصبحت بعد التحكيم (54) فقرة.

6.3 ثبات أداة الدراسة:

نظراً لاشتمال الأداة على عدة مجالات، فقد استخدم الباحث عدة أنـواع مـن الثبـات مـن أجـل استخراج معامل الثبات لكل قسم مـن هـذه الأقـسام: أولا:طريقـة إعـادة الاختبـار (Test-Retest Method) حيث تم تطبيق أداة الدراسة علـى عينـة اسـتطلاعية، لـم يـتم تـضمينهم في عينة الدراسة الأصلية وبفرق زمني(14) يوماً بـين التطبيقـين، ثـم تـم احتـساب معامـل ارتباط سيبرمان بين درجات مرتي التطبيق، وقـد بلـغ(0.90) وهـو معامـل مرتفـع ويمكـن الوثوق به. وثانيا: ثبات التجانس الـداخلي(Consistency)، وهـذا النـوع مـن الثبـات يـشير إلى قوة الارتباط بين الفقرات في أداة الدراسة، ومـن أجـل تقـدير معامـل التجـانس اسـتخدم الباحث طريقة (كرونبـاخ ألفـا)(Cronbach Alpha). والجـدول (12) يبـين نتـائج اختبـار معامل الثبات بطريقة كرونباخ ألفا على مجالات وأبعاد الدراسة المختلفة:

جدول 10.3: نتائج اختبار معامل الثبات بطريقة كرونباخ ألفا علـى مجـالات وأقـسام الدراسـة المختلف

المحور	قيمة معامل الثبات
المجال السياسي و الوطني	0.94
المجال الاقتصادي	0.76
المجال الثقافي و التعليمي – التربوي	0.84
المجال الاجتماعي	0.80
مجال الصحة والبيئة	0.83
الدرجة الكلية	0.95

يتضح من الجدول (10) أن الثبات لأقسام الدراسة المختلفة تراوح بين (0.94-0.83) وجميعهـا معاملات مرتفعة مناسبة لأغراض الدراسة ويمكن الوثوق بها. أما الدرجة الكلية لمعامل الثبات فقد بلغت (0.95)

7.3 إجراءات تطبيق الدراسة

تم إتباع الإجراءات التالية من أجل تنفيذ الدراسة قام الباحث بإجراءات الدراسة وفـق الخطـوات التالية:

- التأكد من صدق وثبات أداة الدراسة.
- مخاطبة منسقي اللجان الشعبية في كافة المخيمات الفلسطينية في الضفة الغربيـة والبـالغ عددها 22 مخيم فلسطيني من أجل جمع المعلومات التي تسهل الوصول للمبحوثين وكـذلك السماح للباحث بتوزيع الاستبانة عليهم.
- قام الباحث بتوزيع الاستبيانات وجمعها بنفسه وبمساعدة فريق زملائه في العمل في اللجان الشعبية.
- بلغت حصيلة الاستبيانات المسترجعة (516) استبانه.
- تم فرز الاستبيانات المستوفية لشروط الاستجابة والبالغ عددها (516) استبانه وتم اسـتبعاد (4) استبيانات لعدم استيفاء شروط الاستجابة.
- تم تبويب البيانات وترميزها وإدخالها في الحاسوب.
- عولجت البيانات إحصائيا.

8.3 متغيرات الدراسة

- المتغيرات المستقلة: اشتملت الدراسة على المتغيرات المستقلة الآتية:

  - المحافظة وله تسع مستويات: 1. طولكرم 2.نابلس 3.طوباس 4. جنين 5. بيت لحم 6. رام الله 7. القدس 8.الخليل
  - المخيم: وله ثلاثة وعشرين مستوى
  - الجنس: وله مستويان: 1-ذكر 2-انثى
  - العمر: وله سبعة مستويات : 1.أقل من 25 سنة 2- 26سنة-30سنة 3- 31سنة-35سـنة 4- 36سـنة-40سـنة 5- 41سنة-45سنة 6- 46سـنة-50سـنة 7- أكبر من 51 سنة
  - المؤهل العلمي: وله ستة مستويات:1- توجيهي أو أقل 2- دبلوم متوسط 3-بكالوريوس 4- دبلوم عالي 5- ماجستير 6- دكتوراه
  - الدخل الشهري وله أربع مستويات :1 أقل من 1000شيكل 2- 1001-2000شيقل 3- 2001-3000شـيقل 4- 3001 شـيقل فأعلى

- المهنة ولها خمس مستويات:1-لا أعمل 2- عامل 3- موظف 4- تاجر 5- غير ذالك
- هل تعرف/ي كيف تتشكل عضوية اللجان الشعبية لخدمات اللاجئين في المخيمات؟: 1- نعم 2- لا
- ما رأيك بأفضل السبل لتشكيل اللجان الشعبية لخدمات اللاجئين؟

أ- التعيين من قبل دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية ( ).

ب- بالتوافق بين التنظيمات والفصائل السياسية العاملة في المخيم ( ).

ج- بانتخابات محلية بناء على قانون خاص تقره منظمة التحرير الفلسطينية ( ).

د- بانتخابات محلية بناء على قانون انتخابات المجالس المحلية ساري المفعول في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية ( ).

ه- غير ذلك حدد/ي

- المتغيرات التابعة:(Dependent Variables): وتمثلت في استجابات أفراد عينة الدراسة على الفقرات والأبعاد التي تقيس تقييم دور اللجان الشعبية لخدمات اللاجئين في التنمية المجتمعية في مخيمات الضفة الغربية.

9.3 المعالجة الإحصائية

من أجل معالجة البيانات استخدم برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (**SPSS**) وذلك باستخدام المعالجات الإحصائية التالية:

- المتوسطات الحسابية والنسب المئوية للإجابة عن أسئلة الدراسة.
- اختبار (ت) للمجموعات المستقلة(Independent T-Test) لفحص الفرضيات المتعلقة بمتغيرات الجنس، هل تعرف/ي كيف تتشكل عضوية اللجان ؟
- تحليل التباين الأحادي(One-Way Analysis Variance) لفحص الفرضية المتعلقة بدراسة متغير المحافظة ، المخيم، العمر، المؤهل العلمي، الحالة الاجتماعية ، الدخل الشهري ، ما رأيك بأفضل السبل لتشكيل اللجان
- معادلة كرونباخ ألفا القياس الثبات.
- اختبار LSD للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة ومناقشتها

يتضمن هذا الفصل عرضاً كاملاً ومفصلاً لنتائج الدراسة، وذلك للإجابة عن تـساؤلات الدراسـة واختبار فرضياتها، وقد تم اعتماد مفتاح تصحيح للتعرف على نتائج الدراسة (جدول 1.4):

جدول 1.4: النسب المئوية ودرجة التقييم.

النسبة المئوية	درجة التقييم لدور اللجان الشعبية
أقل من 50%	قليلة جدا
من 50-59.9 %	قليلة
من 60-69.9 %	متوسطة
من70-79.9%	كبيرة
80% فأكثر	كبيرة جدا

1.4 نتائج السؤال الأول: ما درجة تقييم دور اللجان الشعبية لخـدمات اللاجئـين فـي التنميـة المجتمعية في مخيمات الضفة الغربية؟

للإجابة عن سؤال الدراسة الأول استخرجت المتوسطات الحسابية والنسب المئوية ودرجة التقييم، لاستجابات كل من المبحوثين من سكان المخيمات وتم ترتيبها تنازليا حسب درجة التقييم، وذلك كما هو واضح في الجدول (2.4) الذي يبين درجة تقيم المجال السياسي والوطني والجدول (3.4) الذي يبين درجة تقييم المجال الاقتصادي والجدول (4.4.) الذي يبين درجة تقييم المجال الثقافي والتعليمي –التربوي ، والجدول(5.4) الذي يبين درجة تقييم المجال الاجتماعي، والجدول (6.4) الذي يبـين درجة تقييم مجال الصحة والبيئة، والجدول (7.4) درجة تقييم ترتيب المجالات والدرجة الكلية

حسب درجة دور اللجان الشعبية لخدمات اللاجئين في التنمية المجتمعية في مخيمات الضفة

1.1.4. المجال السياسي والوطني:

جدول 2.4: المتوسطات الحسابية والنسب المئوية ودرجة تقييم دور اللجـان الـشعبية لخـدمات اللاجئين في التنمية المجتمعية في مخيمات الضفة الغربية تبعـا لمجـال الـسياسي و الوطني مرتبة تنازليا حسب درجة التقييم

التسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	درجة التقييم
1	تمثيل المخيم أمام الوفود الأجنبية.	3.90	78.02	كبيرة
2	التحدث باسم المخيم على المستوى الوطني.	3.79	75.81	كبيرة
3	تنظيم الفعاليات الوطنية المختلفة.	3.73	74.57	كبيرة
4	الحفاظ على حق العودة للاجئين الفلسطينيين.	3.73	74.53	كبيرة
5	غرس حق العودة في أذهان اللاجئين.	3.65	73.06	كبيرة
6	تعزيز إيمان اللاجئ الفلسطيني بالتمسك بحقوقه الوطنية المشروعة.	3.63	72.56	كبيرة
7	الحفاظ على مواصلة الدور الوطني للاجئين في مخيماتهم.	3.60	71.90	كبيرة
8	الحفاظ على الهوية الوطنية الفلسطينية.	3.52	70.47	كبيرة
9	دعم المشاريع الوطنية التي تعزز صمود سكان المخيم.	3.51	70.16	كبيرة
10	خلق أجواء الشعور بالانتماء الوطني بين أهالي المخيم.	3.35	67.02	متوسطة
11	تتبني مبادرات للضغط على أصحاب القرار للتمسك بحق العودة.	3.33	66.51	متوسطة
12	تعزيز المساواة بين أفراد المخيم على أساس مبدأ سيادة القانون.	3.24	64.77	متوسطة
13	صقل الشخصية الوطنية لجيل الشباب في المخيم.	3.17	63.37	متوسطة
	الدرجة الكلية للمجال السياسي والوطني	3.55	70.98	كبيرة

يتضح من الجدول (2.4) أن درجة تقييم دور اللجان الشعبية لخـدمات اللاجئـين فـي التنميـة المجتمعية في مخيمات الضفة الغربية من خدماتها تبعا للمجال السياسي والوطني كانت كبيرة على الفقرات من (1-8) حيث تراوحت النسبة المئوية لاستجابات المبحوثين على هذه الفقرات ما بين (78%-70.1%)، وقد كانت درجة تقييم دور اللجان متوسطة على بقيـة الفقـرات مـن (10-13)حيث تراوحت النسبة المئوية لاستجابات المبحوثين على هذه الفقـرات مـا بـين (67%-63.3%) أما الدرجة الكلية لتقييم دور اللجان على المجال السياسي والوطني فقد كانت كبيرة حيث بلغت النسبة المئوية الكلية لجميع الفقرات(70.9%).

وقد تفسر هذه النتيجة أن دور اللجان الشعبية للخدمات هو سياسي في الدرجة الأولى للحفاظ على الحقوق المشروعة للاجئين الفلسطينيين والحفاظ على الهوية الوطنية،اضافة إلى ان قضية اللاجئين مازالت عالقة في ظل التقليصات المستمرة من قبل وكالة الغوث الدولية اعترضت هذه النتيجة مع دراسة.(الرفاعي،2006) والذي أكد فيها أن الدور السياسي والوطني للجان الشعبية لخدمات اللاجئين في مخيمات جنوب الضفة الغربية كان ضعيفا جدا.

4 2.1. المجال الاقتصادي:

جدول 3.4: المتوسطات الحسابية والنسب المئوية ودرجة تقييم دور اللجان الشعبية لخدمات اللاجئين في التنمية المجتمعية في مخيمات الضفة الغربية تبعا لمجال الاقتصادي مرتبة تنازليا حسب درجة التقييم

التسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	درجة التقييم
1	توفير الميزانيات اللازمة من اجل تحسين الظروف المعيشية لسكان المخيم .	3.35	67.02	متوسطة
2	إيجاد مرافق عامة لخدمة سكان المخيم.	3.33	66.59	متوسطة
3	مقاومة تقليص خدمات وكالة الغوث في المخيمات.	3.32	66.36	متوسطة
4	تشغيل الأيدي العاملة في المشاريع التي تنفذها داخل المخيمات.	3.20	64.03	متوسطة
5	تطوير البنية التحتية للمخيمات (تعبيد الشوارع والأزقة وإنارتها وتحسين خدمات الماء والكهرباء والصرف الصحي).	3.18	63.57	متوسطة
6	مساعدة أهالي المخيم في إصلاح ما دمره ألاحتلال.	3.09	61.71	متوسطة
7	تقديم مساعدات للمؤسسات الأخرى في المخيم.	3.08	61.51	متوسطة
8	خلق فرص عمل للعائلات التي تقع تحت خط الفقر الشديد.	3.00	60.08	متوسطة
9	رفع المستوى المعيشي للاجئين داخل المخيمات.	2.87	57.48	قليلة
10	دعم البرامج التشغيلية لأصحاب المشاريع الصغيرة.	2.81	56.24	قليلة
	الدرجة الكلية لمجال الاقتصادي	3.12	62.46	متوسطة

يتضح من الجدول (3.4) أن درجة تقييم دور اللجان الشعبية لخدمات اللاجئين في التنمية المجتمعية في مخيمات الضفة الغربية من خدماتها تبعا لمجال الاقتصادي كانت متوسطة على الفقرات (1-8) حيث تراوحت النسبة المئوية لاستجابات المبحوثين على هذه الفقرات ما بين (67%-60%)، وقد كانت درجة تقييم دور اللجان قليلة على بقية الفقرات (8، 9)حيث بلغت

النسبة المئوية لاستجابات المبحوثين على هذه الفقرتان علـى التـوالي (57.4%، 56.2%) أمـا الدرجة الكلية لتقييم دور اللجان على المجال الاقتصادي فقد كانت متوسطة حيـث بلغـت النـسبة المئوية الكلية جميع الفقرات(62.4%). وتفسر هذه النتيجة بسبب أن الوضع المالي للجان الـشعبية للخدمات غير منتظم،إضافة إلى أن البرامج التشغيلية المقدمة من وكالة الغوث ضئيلة جـدا. وقـد اتفقت هذه النتائج مع دراسة (الفافو،1992) التي أكدت على الظروف المعيشية والاقتصادية الصعبة للاجئين نتيجة الازدحام السكاني وقلة عدد الغرف إضافة إلى ارتفاع نسبة البطالة وعدم خلق فرص عمل للعاطلين عن العمل في أوساط اللاجئين.

3.1.4. المجال الثقافي والتعليمي – التربوي:

جدول 4.4: المتوسطات الحسابية والنسب المئوية ودرجة تقييم دور اللجـان الـشعبية لخـدمات اللاجئين في التنمية المجتمعية في مخيمات الضفة الغربية لمجال الثقافي والتعليمـي – التربوي مرتبة تنازليا حسب درجة التقييم

التسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	درجة التقييم
1	تقديم مساعدات لطلبة الجامعات المحتاجين.	3.06	61.12	متوسطة
2	رفع مستوى وعي اللاجئين بالخدمات التي تقدمها اللجان الشعبية (إصدار بيانات،نشرات ثقافية،ندوات،محاضرات.....الخ)	3.05	61.01	متوسطة
3	تشجيع أهالي المخيم على إلحاق أبنائهم بالتعليم الابتدائي.	3.04	60.81	متوسطة
4	تشجيع الحفاظ على التراث الشعبي الفلسطيني.	2.97	59.30	قليلة
5	توفير الدعم المالي لتغطية الأنشطة الرياضية لمراكز الشباب.	2.95	59.03	قليلة
6	إشراك الكفاءات العلمية في إدارة شؤون المخيم.	2.94	58.88	قليلة
7	التدخل في إيجاد حل مشكلة ازدحام الفصول الدراسية داخل المدارس	2.94	58.88	قليلة
8	توفير برامج متخصصة من اجل تطوير قدرات أهالي المخيم الثقافية.	2.75	54.92	قليلة
9	الحد من تسرب الطلبة اللاجئين في مدارس الأونروا.	2.72	54.38	قليلة
10	الارتقاء بالمستوى التعليمي في وضع البرامج ألعلميه المناسبة.	2.58	51.63	قليلة
	الدرجة الكلية للمجال الثقافي و التعليمي - التربوي	2.90	58.00	قليلة

يتضح من الجدول (4.4) أن درجة تقييم دور اللجان الشعبية لخـدمات اللاجئـين فـي التنميـة المجتمعية في مخيمات الضفة الغربية من خدماتها تبعا للمجال الثقافي والتعليمي – التربوي كانـت

متوسطة على الفقرات (1-3) حيث بلغت النسبة المئوية لاستجابات المبحوثين على هذه الفقـرات على التوالي (61.12%،61.01%، 60.80%)، وقد كانت درجة تقييم دور اللجان قليلة على بقية الفقرات (4-10)حيث تراوحت النسبة المئوية لاستجابات المبحوثين على هـذه الفقـرات مـابين (59.3%-51.6%) أما الدرجة الكلية لتقييم دور اللجان على مجال الثقافي والتعليمي – التربـوي فقد كانت قليلة حيث بلغت النسبة المئوية الكلية جميع الفقرات(58%).

تفسر هذه النتائج بسبب قلة الإمكانات المادية ومصادر التمويـل المخصـصة للأنـشطة التربويـة والثقافية في مخيمات اللاجئين،إضافة إلى عدم وعي اللاجئ الفلسطيني بأهمية التعليم والثقافة نتيجة لوضعه الاقتصادي الصعب.

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (جرار،1992) الذي أكد فيها أن الظروف المعيـشية التي يمر فيها اللاجئ الفلسطيني تؤثر على الجانب التعليمي والثقافي مما يؤدي إلى عدم الانـسجام في البرامج الثقافية والتعليمية المقدمة في المخيم.

4.1.4. المجال الاجتماعي:

جدول 5.4-أ: المتوسطات الحسابية والنسب المئوية ودرجة تقييم دور اللجان الـشعبية لخـدمات اللاجئين في التنمية المجتمعية في مخيمات الضفة الغربية تبعا لمجال الاجتماعي مرتبة تنازليا حسب درجة التقييم

التسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	درجة التقييم
1	المساهمة في حل النزاعات بين أبناء المخيم على أساس مبدأ إصلاح ذات البين.	3.44	68.76	متوسطة
2	توفر مرافق متعددة الأغراض لتنظيم المناسبات المتنوعة.	3.33	66.59	متوسطة
3	تعزيز القيم الاجتماعية الايجابية بين أفراد المخيم.	3.12	62.48	متوسطة
4	العمل على مكافحة الظواهر الاجتماعية السلبية.	3.12	62.44	متوسطة
5	محاربة كافة مظاهر الفساد في المخيم.	3.12	62.40	متوسطة
6	ضمان مشاركة أوسع للشباب في لجانها المختلفة لخدمة المخيم.	3.11	62.13	متوسطة
7	تعزيز ممارسة العمل الطوعي .	3.07	61.47	متوسطة
8	تقوية الفئات المهشمة للمطالبة بحقوقها.	3.07	61.36	متوسطة

جدول 5.4-ب: المتوسطات الحسابية والنسب المئوية ودرجة تقييم دور اللجان الشعبية لخـدمات اللاجئين في التنمية المجتمعية في مخيمات الضفة الغربية تبعا لمجال الاجتماعي مرتبة تنازليا حسب درجة التقييم

التسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	درجة التقييم
9	دعم المرآة الفلسطينية اللاجئة بإشراكها بمختلف المواقع القيادية.	3.01	60.19	متوسطة
10	ضمان مشاركة المرآة بالأنشطة المختلفة.	2.83	56.67	قليلة
11	تقديم خدمات التنظيم الأسري لتلافي الكثافة السكانية العالية داخل المخيمات.	2.64	52.79	قليلة
	الدرجة الكلية للمجال الاجتماعي	3.08	61.57	متوسطة

يتضح من الجدول (5.4) أن درجة تقييم دور اللجان الشعبية لخـدمات اللاجئـين فـي التنميـة المجتمعية في مخيمات الضفة الغربية من خدماتها تبعا للمجال الاجتماعي كانـت متوسـطة علـى الفقرات (1-9) حيث تراوحت النسبة المئوية لاستجابات المبحوثين على هذه الفقـرات مـا بـين (68.7%- 60.1%)، وقد كانت درجة تقييم دور اللجان قليلة على بقية الفقرات (10، 11)حيـث بلغت النسبة المئوية لاستجابات المبحوثين على هذه الفقرات على التوالي (56.6%، 52.7%) أما الدرجة الكلية لتقييم دور اللجان على المجال الاجتماعي فقد كانت متوسطة حيـث بلغـت النـسبة المئوية الكلية جميع الفقرات(61.5%).

وتفسر هذه النتائج إهمال اللجان الشعبية لإشراك الكفاءات المهنية،إضافة إلى عـدم قبـول بعـض الأحزاب السياسية الانخراط في العمل الإداري والأنشطة المتنوعة التي تقوم بها اللجان الـشعبية داخل المخيمات.

وقد تتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة(حمام،1998) الذي أكد على الـدور الاجتمـاعي للاجئ الفلسطيني واشراكة في مختلف الأنشطة والبرامج الاجتماعية وأهمية ذلك للمحافظـة علـى حضوره وتمسكه في حقوقه المشروعة.

5.1.4. مجال الصحة والبيئة:

النتائج ذات اعلاقة بهذا المحور يبينها جدول (6.4).

جدول 6.4: المتوسطات الحسابية والنسب المئوية و درجة تقييم دور اللجـان الـشعبية لخـدمات اللاجئين في التنمية المجتمعية في مخيمات الضفة الغربية تبعا لمجال الـصحة والبيئـة مرتبة تنازليا حسب درجة التقييم

التسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	درجة التقييم
1	المطالبة بتحسين الخدمات الطبية المقدمة من مؤسسات وكالة الغوث الدولية.	3.35	66.98	متوسطة
2	المساعدة في تخليص البيئة المحيطة بالمخيم من المكاره الصحية.	3.32	66.36	متوسطة
3	المحافظة على بيئة محلية نظيفة داخل المخيم.	3.17	63.41	متوسطة
4	تقديم الدعم لسكان المخيم للاستفادة من الخدمات الطبية التي تقدمها السلطة الفلسطينية.	3.07	61.36	متوسطة
5	تحسين المستوى الصحي للحفاظ على بيئة نظيفة خاليه من التلوث.	3.01	60.27	متوسطة
6	بث الوعي بين أهالي المخيم حول مخاطر السلع منتهية الصلاحية.	3.01	60.27	متوسطة
7	الارتقاء بالمستوى الصحي من خلال البرامج الصحية التي تشرف عليها.	3.01	60.19	متوسطة
8	الاهتمام بصحة الجرحى ذوي الاحتياجات الخاصة.	2.98	59.61	قليلة
9	نشر الوعي الصحي بين الأمهات.	2.97	59.46	قليلة
10	تنظيم أيام عمل طبية مجانية لأهالي المخيم.	2.95	58.99	قليلة
	الدرجة الكلية لمجال الصحة والبيئة	3.08	61.69	متوسطة

يتضح من الجدول (6.4) أن درجة تقييم دور اللجان الشعبية لخـدمات اللاجئـين فـي التنميـة المجتمعية في مخيمات الضفة الغربية من خدماتها تبعا لمجال الصحة والبيئة كانت متوسطة علـى الفقرات (1-7) حيث تراوحت النسبة المئوية لاستجابات المبحوثين على هذه الفقـرات مـا بـين (66.98%- 60.19%)، وقد كانت درجة تقييم دور اللجان قليلـة علـى بقيـة الفقـرات (8، 9، 10)حيث بلغت النسبة المئوية لاستجابات المبحوثين على هذه الفقرات علـى التـوالي (59.6%، 59.4%، 58.9%) أما الدرجة الكلية لتقييم دور اللجان على مجال الصحة والبيئـة فقـد كانـت متوسطة حيث بلغت النسبة المئوية الكلية جميع الفقرات(61.6%). ويمكن تفسير هذه النتائج بمـدى الدور الذي يقع على عاتق اللجان الشعبية في الدفاع عن حقوق اللاجئين والقضية السياسية نتيجـة لوضع المخيمات غير المستقر الناجم عن الأوضاع السياسية الاقتصادية المتدهورة مما أبعدها عـن الاهتمام بالدور الصحي للاجئ الفلسطيني.

علما أن هذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه دراسة (الرفاعي،2006) أن الوضع الصحي للاجئ الفلسطيني في تدهور مستمر نتيجة الأوضاع الاقتصادية الصعبة والتقليصات المستمرة من قبل وكالة الغوث الدولية في الخدمات الصحية.

6.1.4. ترتيب المجالات والدرجة الكلية حسب درجة تقييم دور اللجان الشعبية لخدمات اللاجئين في التنمية المجتمعية في مخيمات الضفة الغربية:

جدول 7.4: ترتيب المجالات والدرجة الكلية حسب درجة تقييم دور اللجان الشعبية لخدمات اللاجئين في التنمية المجتمعية في مخيمات الضفة الغربية مرتبة تنازليا حسب درجة التقييم

الرقم	المجالات	المتوسط	الدرجة المئوية	درجة التقييم
1	الدرجة الكلية لمجال السياسي والوطني	3.55	70.98	كبيرة
2	الدرجة الكلية لمجال الاقتصادي	3.12	62.46	متوسطة
3	الدرجة الكلية لمجال الاجتماعي	3.08	61.57	متوسطة
4	الدرجة الكلية لمجال الصحة والبيئة	3.08	61.69	متوسطة
5	الدرجة الكلية للمجال الثقافي و التعليمي - التربوي	2.90	58.00	قليلة
	الدرجة الكلية لتقييم دور اللجان الشعبية لخدمات اللاجئين في التنمية المجتمعية في مخيمات الضفة الغربية	3.15	62.94	متوسطة

يتضح من خلال الجدول (7.4) ما يلي:

- أن الدرجة الكلية لتقييم دور اللجان الشعبية لخدمات اللاجئين في التنمية المجتمعية في مخيمات الضفة الغربية كانت متوسطة حيث بلغت النسبة المئوية الكلية لمتوسط استجابات المبحوثين على جميع الفقرات لجميع المجالات (62.9%).
- إن ترتيب المجالات تبعا لدرجة تقييم دور اللجان الشعبية لخدمات اللاجئين في التنمية المجتمعية في مخيمات الضفة الغربية جاء على النحو التالي:

  - المرتبة الأولى: المجال السياسي والوطني
  - المرتبة الثانية: المجال الاقتصادي

- المرتبة الثالثة: الصحة والبيئة
- المرتبة الرابعة: الاجتماعي
- المرتبة الخامسة: الثقافي والتعليمي – التربوي

ويعزو الباحث هذه النتيجة المتوسطة على الدرجة لتقييم دور اللجان الشعبية في التنمية المجتمعية في المخيمات لشح مصادر التمويل حيث تضع الجهات الممولة شروط محددة من اجل تمويل المشاريع التنموية داخل المخيمات، ويرى الباحث بأن هذه النتيجة قد تكون مقبولة بالنظر إلى المعيقات وندرة الإمكانات المتوفرة لدى هذه اللجان إذ أن التنمية المجتمعية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالتنمية الاقتصادية ولاستقرار السياسي ولا يمكن إحداث نقلة نوعية في التنمية المجتمعية من دون أن يرافقها تنمية اقتصادية.

2.4 مناقشة الصعوبات والعراقيل المتعلقة باللجان الشعبية

1.2.4. نتائج السؤال الأول:

هل تعرف /ي كيف تتشكل عضوية اللجان؟

جدول 8.4: يوضح النسب المئوية والتكرارات لاستجابات المبحوثين على سؤال: هل تعرف /ي كيف تتشكل عضوية اللجان؟

هل تعرف /ي كيف تتشكل عضوية اللجان؟	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	309	59.9
لا	207	40.1
المجموع	516	%100

يتضح من خلال نتائج الجدول(8.4) أن 59.9% من المبحوثين يعرفون كيف يتم تتشكل عضوية اللجان الشعبية، بينما تبين أن 40.1% من المبحوثين المستطلعة آرائهم لا يعرفون كيف تتشكل عضوية اللجان الشعبية في المخيمات. وهذه النتائج تشير بوضوح أن النسبة الأعلى من اللاجئين في المخيمان يدركون كيفية تشكيل اللجان وهذا يدل على مستوى الوعي لدى اللاجئين بأهمية هذه اللجان على البعدين السياسي والخدماتى، وعلى الرغم من ذلك فقد أشارت النتائج بأن نسبة كبيرة وصلت إلى 40.1% لا يعرفون كيف يتم تتشكل عضوية اللجان الشعبية، وهذا يستدعي قيام اللجان

الشعبية في المخيمات بمضاعفة جهودها وشرح دورها وكيفية تشكيلها للاجئين في المخيمات عـن طريق ورش العمل والندوات والنشرات ووسائل الاتصال الجماهيرية الأخرى.

2.2.4. نتائج السؤال الثاني:

ما رأيك بأفضل السبل لتشكيل اللجان ؟

جدول 9.4: يوضح النسب المئوية والتكرارات لاستجابات المبحوثين على سؤال: ما رأيك بأفـضل لسبل لتشكيل اللجان ؟

ما رأيك بأفضل السبل لتشكيل اللجان ؟	التكرار	%
التعيين من قبل دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية	52	10.1
بالتوافق بين التنظيمات والفصائل السياسية العاملة في المخيم	123	23.8
بانتخابات محلية بناء على قانون خاص تقره منظمة التحرير الفلسطينية	194	37.6
بانتخابات محلية بناء على قانون انتخابات المجالس المحلية سـاري المفعـول فـي مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية	137	26.6
غير ذلك(لم يحددها المبحوثين)	10	1.9
المجموع	516	%100

يتضح من خلال نتائج الجدول(9.4) أن 37.6% من المبحوثين يفضلون الانتخابات كأفضل لسبل لتشكيل اللجان الشعبية وبناء على قانون خاص تقره منظمة التحريـر الفلـسطينية، بينمـا فـضل 26.6% من المبحوثين الانتخابات المحلية بناء على قانون انتخابـات المجـالس المحليـة سـاري المفعول في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية كأفضل السبل لتشكيل اللجان الشعبية، بينمـا فـضل 23.8% من المبحوثين التوافق بين التنظيمات والفصائل السياسية العاملة في المخيم كأفضل لـسبل لتشكيل اللجان الشعبية، وأخيرا فضل 10.1% من المبحوثين رأوا أن التعيين من قبل دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية هو أفضل السبل لتشكيل اللجان الشعبية.

وهذه النتيجة يفسرها الباحث بمدى ارتفاع مستوى الوعي لدى اللاجئين في المخيمـات وتمـسكهم بحق العودة إذ ان تنظيم الانتخابات بناء قانون الانتخابات للمجالس المحلية سـاري المفعـول فـي مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية قد يفسر على أنه جزء من سياسة التوطين للاجئين في المخيمات في حال تم اعتبارها مجالس محلية أو بلدية.

3.2.4. ثانياً: نتائج السؤال الثالث:

ما المعيقات والصعوبات التي تحول دون قيام اللجان الشعبية لخدمات اللاجئين بدور فاعـل فـي التنمية المجتمعية داخل مخيمات الضفة الغربية ؟

بعد استطلاع آراء المبحوثين من خلال مقابلة مقننة أجراها أثناء توزيعه لأداة الدراسة حيث توجيه السؤال للمبحوثين حول أهم المعيقات والصعوبات التي تحول دون قيام اللجان الـشعبية لخـدمات اللاجئين بدور فاعل في التنمية المجتمعية وبعد تحليل نتائج هذا تبين للباحث أن ترتيب المعيقـات والصعوبات التي ذكرها المبحوثين جاءت على النحو التالي:

- قلة المصادر المالية المنتظمة.
- الظروف الاقتصادية الصعبة للاجئ الفلسطيني.
- الوضع السياسي الراهن وعدم وجود أفق سياسي واضح.
- الاحتلال الإسرائيلي وسياسته القمعية
- الجهل وعدم الوعي.

4.2.4. نتائج السؤال الرابع:

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة تقييم دور اللجان الشعبية لخدمات اللاجئين في التنمية المجتمعية في مخيمات الضفة الغربية تبعا لمتغيرات المحافظة، المخيم، الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الحالة الاجتماعية، الدخل الشهري، المهنة.

3.4 مناقشة الفرضيات المتعلقة باللجان الشعبية

وفيما يأتي عرض لنتائج الفرضيات

1.3.4. نتائج الفرضية الأولى:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة تقييم دور اللجان الشعبية لخدمات اللاجئين في التنمية المجتمعية في مخيمات الضفة الغربية تبعا لمتغير المحافظة.

ومن أجل فحص الفرضية تم استخراج المتوسطات الحسابية تبعا لمتغير المحافظة ومن ثم استخدم تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) للتعرف على دلالة الفروق في درجة تقييم دور اللجان الشعبية لخدمات اللاجئين في التنمية المجتمعية في مخيمات الضفة الغربية تبعا لمتغير المحافظة والجداول (10.4)و(11.4) تبين ذلك:

جدول 10.4: المتوسطات الحسابية لدرجة تقييم دور اللجان الشعبية لخدمات اللاجئين في التنمية المجتمعية في مخيمات الضفة الغربية تبعا لمتغير المحافظة

المحافظة / المجالات	طولكرم	نابلس	طوباس	جنين	بيت لحم	رام الله	القدس	الخليل	أريحا
	المتوسط								
المجال السياسي والوطني	3.45	3.68	3.37	3.82	3.38	3.67	3.42	3.50	3.41
المجال الاقتصادي	3.26	3.29	2.49	3.28	2.82	3.13	2.93	3.04	3.22
المجال الثقافي و التعليمي– التربوي	2.91	3.03	2.50	3.12	2.72	3.03	2.75	2.75	2.83
المجال الاجتماعي	3.07	3.22	2.49	3.30	2.94	3.20	3.26	2.89	3.05
المجال الصحة والبيئة	3.11	3.23	2.66	3.21	2.91	3.18	2.74	2.98	3.13
الدرجة الكلية	**3.16**	**3.29**	**2.70**	**3.34**	**2.95**	**3.24**	**3.02**	**3.03**	**3.13**

يتضح من خلال الجدول(10.4) وجود فروق بين المتوسطات الحسابية، ومن أجل معرفة إن كانت هذه الفروق قد وصلت لمستوى الدلالة الإحصائية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) والجدول (11.4) يوضح ذلك:

جدول 11.4-أ: نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في درجة تقييم دور اللجان الشعبية لخدمات اللاجئين في التنمية المجتمعية في مخيمات الضفة الغربية تبعا لمتغير المحافظة

المحافظة	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع مربعات الانحراف	متوسط الانحراف	"ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
المجال السياسي والوطني	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	8 507 515	10.403 556.516 566.919	1.300 1.098	1.18	0.30

جدول 11.4-ب: نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في درجة تقييم دور اللجـان الـشعبية لخدمات اللاجئين في التنمية المجتمعية في مخيمات الـضفة الغربيـة تبعـا لمتغيـر المحافظة

الحافظة	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع مربعات الانحراف	متوسط الانحراف	"ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
المجال الاقتصادي	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	8 507 515	19.728 680.702 700.430	2.466 1.343	1.83	0.06
المجال الثقافي و التعليمي – التربوي	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	8 507 515	12.142 538.288 550.430	1.518 1.062	1.42	0.18
المجال الاجتماعي	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	8 507 515	15.578 565.534 581.112	1.947 1.115	1.74	0.08
المجال الصحة والبيئة	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	8 507 515	10.878 652.418 663.296	1.360 1.287	1.05	0.39
الدرجة الكلية	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	8 507 515	11.508 475.865 487.373	1.439 0.939	1.53	0.14

*دال إحصائيا عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

*بدرجة حرية (507)

يتضح من الجدول (11.4) أن قيمة مستوى الدلالة المحسوب قد بلغت على جميع المجالات وعلـى الدرجة الكلية تبعا لمتغير المحافظة علـى التـوالي (0.30، 0.06، 0.18، 0.08، 0.39، 0.14) وهذه القيم أكبر من قيمة مستوى الدلالة المحدد للدراسـة ($\alpha \leq 0.05$) أي أننـا نقبـل الفرضـية الصفرية القائلة بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجـة تقييم دور اللجان الشعبية لخدمات اللاجئين في التنمية المجتمعية في مخيمات الضفة الغربية تبعـا لمتغير المحافظة.

ويفسر الباحث هذه النتيجة بأن جميع المخيمات وفي جميع المحافظات تخـضع لـنفس الظـروف وتتلقى خدمات متشابهة ولذلك جاءت النتيجة بعدم وجود فروق فـي تقيـيم هـذه الخـدمات بـين

المخيمات في المحافظات المختلفة في الضفة الغربية، وقد تدل هذه النتيجة أيضا على التنسيق في تقديم الخدمات المختلفة للاجئين ما بين اللجان الشعبية في المخيمات الفلسطينية لكي تكون بنفس المستوى بصرف النظر عن مكان وجود المخيم.

2.3.4. نتائج الفرضية الثانية:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة تقييم دور اللجان الشعبية لخدمات اللاجئين في التنمية المجتمعية في مخيمات الضفة الغربية تبعا لمتغير الجنس، ومن أجل فحص الفرضية استخدم اختبار(ت) لمجموعتين مستقلتين(Independent t-test) كما هو واضح في الجدول رقم (12.4).

جدول 12.4: نتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق في درجة تقييم دور اللجان الشعبية لخدمات اللاجئين في التنمية المجتمعية في مخيمات الضفة الغربية تبعا لمتغير الجنس

الجنس / المجالات	ذكر (ن= 341)		أنثى (ن= 175)		(ت)	مستوى الدلالة
	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف	المحسوبة	المحسوب
المجال السياسي والوطني	3.5233	1.04864	3.5991	1.05147	0.77-	0.43
المجال الاقتصادي	3.1513	1.17907	2.8651	1.14205	0.77	0.44
المجال الثقافي و التعليمي - التربوي	2.8651	1.04911	2.9674	1.00288	1.06-	0.28
المجال الاجتماعي	3.0435	1.05474	3.1470	1.07648	1.04-	0.29
المجال الصحة والبيئة	3.1470	1.14610	3.0786	1.11510	0.50-	0.61
الدرجة الكلية	3.1299	0.97608	3.1802	0.96833	0.55-	0.57

* دال إحصائيا عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

*بدرجة حرية (515)

يتضح من الجدول (12.4) أن قيمة مستوى الدلالة المحسوب قد بلغت على جميع المجالات وعلى الدرجة الكلية تبعا لمتغير الجنس على التوالي (0.43،0.44، 0.28، 0.29، 0.61، 0.57) وهذه القيم أكبر من قيمة مستوى الدلالة المحدد للدراسة ($\alpha \leq 0.05$) أي أننا نقبل الفرضية الصفرية القائلة بأنه لا توجد فروق في درجة تقييم دور اللجان الشعبية لخدمات اللاجئين في التنمية المجتمعية في مخيمات الضفة الغربية تبعا لمتغير الجنس.

وتفسر هذه النتيجة على أساس أن المخيم له خصوصية حيث تعرض أبنائه اللاجئين للعديد من النكبات والويلات مما جعلت الاهتمام بالجانب السياسي والوطني بالأمر الهام لسكان المخيم.

3.3.4. نتائج الفرضية الثالثة :

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة تقييم دور اللجان الشعبية لخدمات اللاجئين في التنمية المجتمعية في مخيمات الضفة الغربية تبعا لمتغير العمر.

ومن أجل فحص الفرضية تم استخراج المتوسطات الحسابية تبعا لمتغير العمر ومن ثم استخدم تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) للتعرف على دلالة الفروق في درجة تقييم دور اللجان الشعبية لخدمات اللاجئين في التنمية المجتمعية في مخيمات الضفة الغربية تبعا لمتغير العمر والجداول (13.4) و (14.4) تبين ذلك:

جدول 13.4: المتوسطات الحسابية لدرجة تقييم درجة تقييم دور اللجان الشعبية لخدمات اللاجئـين في التنمية المجتمعية في مخيمات الضفة الغربية تبعا لمتغير العمر.

العمر / المجالات	أقل من 25 سنة	26سنة - 30سنة	31سنة - 35سنة	36سنة - 40سنة	41سنة - 45سنة	46سنة - 50سنة	أكبر من 51 سنة
	المتوسط						
المجال السياسي والوطني	3.5582	3.5659	3.4987	3.4103	3.5718	3.6073	3.7321
المجال الاقتصادي	3.0573	3.3214	3.0333	2.9702	3.2400	3.0974	2.9552
المجال الثقافي و التعليمي – التربوي	2.9718	2.9510	2.7816	2.8421	2.9278	2.8395	2.8966
المجال الاجتماعي	3.1329	3.1521	3.0146	2.9729	3.1515	2.9187	2.9937
المجال الصحة والبيئة	3.1632	3.0969	2.9966	2.9175	3.1000	3.1158	3.2276
الدرجة الكلية لتقييم دور اللجان	3.1767	3.2175	3.0650	3.0226	3.1982	3.1157	3.1610

يتضح من خلال الجدول(13.4) وجود فروق بين المتوسطات الحسابية، ومن أجل معرفة إن كانت هذه الفروق قد وصلت لمستوى الدلالة الإحصائية تم استخدام اختبـار تحليـل التبـاين الأحـادي (One-Way ANOVA) والجدول (14.4) يوضح ذلك:

جدول 14.4: نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في درجـة تقيـيم دور اللجـان الـشعبية لخدمات اللاجئين في التنمية المجتمعية في مخيمات الضفة الغربية تبعا لمتغيرالعمر

العمر	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع مربعات الانحراف	متوسط الانحراف	"ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
المجال السياسي والوطني	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	6 509 515	2.504 564.415 566.919	0.417 1.109	0.37	0.89
المجال الاقتصادي	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	6 509 515	8.469 691.961 700.430	1.411 1.359	1.03	0.39
المجال الثقافي و التعليمي – التربوي	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	6 509 515	2.478 547.952 550.430	0.413 1.077	0.38	0.89
المجال الاجتماعي	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	6 509 515	3.527 577.585 581.112	0.588 1.135	0.51	0.79
المجال الصحة والبيئة	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	6 509 515	3.655 659.641 663.296	0.609 1.296	0.47	0.83
الدرجة الكلية لتقييم دور اللجان	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	6 509 515	2.337 485.036 487.373	0.389 0.953	0.40	0.87

* دال إحصائيا عند مستوى ($\alpha \leq 0$،05). *بدرجة حرية (515)

يتضح من الجدول (14.4) أن قيمة مستوى الدلالة المحسوب قد بلغت على جميع المجالات وعلـى الدرجة الكلية تبعا لمتغير العمر على التوالي (0.89، 0.39، 0.89، 0.79، 0. 83، 0.87) وهـذه القيم أكبر من قيمة مستوى الدلالة المحدد للدراسة ($\alpha \leq 0.05$)أي أننا نقبل الفرضية الصفرية القائلة بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة تقييم دور اللجان الشعبية لخدمات اللاجئين في التنمية المجتمعية في مخيمات الضفة الغربية تبعا لمتغيـر العمـر. وتفسر هذه النتيجة على أساس أن الخدمات التي تقدمها اللجان الشعبية في المخيمات تستهدف جميع المراحل العمرية التي شملتها الدراسة فخدمات اللجان الشعبية المختلفة تشمل الـشباب والراشـدين والشيوخ على حد سواء.

4.3.4. نتائج الفرضية الرابعة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة تقييم دور اللجان الشعبية لخدمات اللاجئين في التنمية المجتمعية في مخيمات الضفة الغربية تبعا لمتغير المؤهل العلمي.

ومن أجل فحص الفرضية تم استخراج المتوسطات الحسابية تبعا لمتغير المؤهل العلمي ومن ثم استخدم تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) للتعرف على دلالة الفروق في درجة تقييم دور اللجان الشعبية لخدمات اللاجئين في التنمية المجتمعية في مخيمات الضفة الغربية تبعا لمتغير المؤهل العلمي والجداول (15.4) و (16.4) تبين ذلك:

جدول 15.4: المتوسطات الحسابية لدرجة تقييم درجة تقييم دور اللجان الشعبية لخدمات اللاجئين في التنمية المجتمعية في مخيمات الضفة الغربية تبعا لمتغير المؤهل العلمي .

المؤهل العلمي / المجالات	توجهي أو اقل	دبلوم متوسط	بكالوريوس	دبلوم عالي	ماجستير	دكتوراه
	المتوسط					
المجال السياسي والوطني	3.54	3.39	3.65	3.33	3.70	3.69
المجال الاقتصادي	3.10	2.99	3.20	3.32	3.43	1.83
المجال الثقافي و التعليمي – التربوي	2.90	2.82	2.94	2.81	3.07	2.63
المجال الاجتماعي	3.07	3.01	3.11	2.93	3.40	3.36
المجال الصحة والبيئة	3.09	3.01	3.14	2.91	2.99	3.70
الدرجة الكلية لتقييم دور اللجان	3.14	3.05	3.21	3.06	3.32	3.04

يتضح من خلال الجدول(15.4) وجود فروق بين المتوسطات الحسابية، ومن أجل معرفة إن كانت هذه الفروق قد وصلت لمستوى الدلالة الإحصائية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) والجدول (16.4) يوضح ذلك:

يتضح من الجدول (16.4) أن قيمة مستوى الدلالة المحسوب قد بلغت على جميع المجالات وعلى الدرجة الكلية تبعا لمتغير المؤهل العلمي على التوالي (0.32،0.15،0.85، 0.73، 0.78، 0.71) وهذه القيم أكبر من قيمة مستوى الدلالة المحدد للدراسة ($\alpha \leq 0.05$) أي أننا نقبل الفرضية الصفرية

القائلة بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة تقييم دور اللجان الشعبية لخدمات اللاجئين في التنمية المجتمعية في مخيمات الضفة الغربيـة تبعـا لمتغيـر المؤهل العلمي

جدول 16.4: نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في درجـة تقيـيم دور اللجـان الـشعبية لخدمات اللاجئين في التنمية المجتمعية في مخيمات الضفة الغربية تبعا لمتغيرالمؤهل العلمي

المؤهل العلمي	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع مربعات الانحراف	متوسط الانحراف	"ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
المجال السياسي والوطني	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	5 510 515	6.452 560.467 566.919	1.290 1.099	1.17	0.32
المجال الاقتصادي	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	5 510 515	10.822 689.608 700.430	2.164 1.352	1.60	0.15
المجال الثقافي و التعليمي – التربوي	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	5 510 515	2.069 548.361 550.430	0.414 1.075	0.38	0.85
المجال الاجتماعي	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	5 510 515	3.176 577.935 581.112	0.635 1.133	0.56	0.73
المجال الصحة والبيئة	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	5 510 515	3.133 660.163 663.296	0.627 1.294	0.48	0.78
الدرجة الكلية لتقييم دور اللجان	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	5 510 515	2.744 484.629 487.373	0.549 0.950	0.57	0.71

*دال إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)

*بدرجة حرية (515)

وتفسر هذه النتيجة أن اللجان الشعبية في المخيمات لاتقدم خدماتها للاجئين بناء على مؤهلهم العلمي بل لمدى حاجتهم لهذه الخدمات وبناء على دراسة حالة كل من يتقدم لطلب المـساعدة وبـصرف

النظر عن مؤهله العلمي، سيما وأن اللاجئين وخاصة حملة الشهادات الجامعية يواجهون صعوبات في الحصول على عمل أو وظيفة في القطاعين العام والخاص.

5.3.4. نتائج الفرضية الخامسة :

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة تقييم دور اللجان الشعبية لخدمات اللاجئين في التنمية المجتمعية في مخيمات الضفة الغربية تبعا لمتغير الحالة الاجتماعية . ومن أجل فحص الفرضية تم استخراج المتوسطات الحسابية تبعا لمتغير الحالة الاجتماعية ومن ثم استخدم تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) للتعرف على دلالة الفروق في درجة تقييم دور اللجان الشعبية لخدمات اللاجئين في التنمية المجتمعية في مخيمات الضفة الغربية تبعا لمتغير الحالة الاجتماعية والجداول (17.4) و (18.4) تبين ذلك:

جدول 17.4: المتوسطات الحسابية لدرجة تقييم درجة تقييم دور اللجان الشعبية لخدمات اللاجئين في التنمية المجتمعية في مخيمات الضفة الغربية تبعا لمتغير الحالة الاجتماعية.

الحالة الاجتماعية / المجالات	أعزب	متزوج	مطلق	أرمل
	المتوسط	المتوسط	المتوسط	المتوسط
المجال السياسي والوطني	3.5907	3.5366	3.5308	3.0462
المجال الاقتصادي	3.1709	3.1310	2.5200	2.2000
المجال الثقافي و التعليمي - التربوي	2.9891	2.8812	2.5200	1.9600
المجال الاجتماعي	3.1532	3.0519	3.1091	2.3455
المجال الصحة والبيئة	3.1085	3.0768	3.2600	2.4600
الدرجة الكلية لتقييم دور اللجان	3.2025	3.1355	2.9880	2.4023

يتضح من خلال الجدول (17.4) وجود فروق بين المتوسطات الحسابية، ومن أجل معرفة إن كانت هذه الفروق قد وصلت لمستوى الدلالة الإحصائية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) والجدول (18.4) يوضح ذلك

يتضح من الجدول (18.4) أن قيمة مستوى الدلالة المحسوب قد بلغت على جميع المجالات وعلى الدرجة الكلية تبعا لمتغير الحالة الاجتماعية على التوالي (0.69، 0.10، 0.07، 0.33، 0.60، 0.28) وهذه القيم أكبر من قيمة مستوى الدلالة المحدد للدراسة ($\alpha \leq 0.05$) أي أننا نقبل الفرضية

الصفرية القائلة بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة تقييم دور اللجان الشعبية لخدمات اللاجئين في التنمية المجتمعية في مخيمات الضفة الغربية تبعا لمتغير الحالة الاجتماعية.

جدول 18.4: نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في درجة تقييم دور اللجان الشعبية لخدمات اللاجئين في التنمية المجتمعية في مخيمات الضفة الغربية تبعا لمتغيرالحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع مربعات الانحراف	متوسط الانحراف	"ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
المجال السياسي والوطني	بين المجموعات	3	1.606	0.535	0.48	0.69
	داخل المجموعات	512	565.313	1.104		
	المجموع	515	566.919			
المجال الاقتصادي	بين المجموعات	3	8.296	2.765	2.04	0.10
	داخل المجموعات	512	692.134	1.352		
	المجموع	515	700.430			
المجال الثقافي و التعليمي – التربوي	بين المجموعات	3	7.290	2.430	2.29	0.07
	داخل المجموعات	512	543.140	1.061		
	المجموع	515	550.430			
المجال الاجتماعي	بين المجموعات	3	3.853	1.284	1.13	0.33
	داخل المجموعات	512	577.259	1.127		
	المجموع	515	581.112			
المجال الصحة والبيئة	بين المجموعات	3	2.373	0.791	0.61	0.60
	داخل المجموعات	512	660.923	1.291		
	المجموع	515	663.296			
الدرجة الكلية لتقييم دور اللجان	بين المجموعات	3	3.578	1.193	1.26	0.28
	داخل المجموعات	512	483.796	0.945		
	المجموع	515	487.373			

*دال إحصائيا عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

*بدرجة حرية (162)

تفسر هذه النتيجة على أساس أن حرص اللجان الشعبية على تأدية دورها وتقديم خدماتها لجميع فئات المجتمع ولجميع الحالات الاجتماعية دون استثناء.

6.3.4. نتائج الفرضية السادسة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة تقييم دور اللجان الشعبية لخدمات اللاجئين في التنمية المجتمعية في مخيمات الضفة الغربية تبعا لمتغير الدخل الشهري. ومن أجل فحص الفرضية تم استخراج المتوسطات الحسابية تبعا لمتغير الدخل الشهري ومن ثم استخدم تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) للتعرف على دلالة الفروق في درجة تقييم دور اللجان الشعبية لخدمات اللاجئين في التنمية المجتمعية في مخيمات الضفة الغربية تبعا لمتغير الدخل الشهري والجداول (19.4)و(20.4) تبين ذلك:

جدول 19.4: المتوسطات الحسابية لدرجة تقييم درجة تقييم دور اللجان الشعبية لخدمات اللاجئين في التنمية المجتمعية في مخيمات الضفة الغربية تبعا لمتغير الدلخل الشهري .

الدخل الشهري / المجالات	أقل من 1000شيكل	1001- 2000شيقل	2001- 3000شيقل	3001شيقل فأعلى
	المتوسط			
المجال السياسي والوطني	3.5274	3.5735	3.5070	3.6414
المجال الاقتصادي	3.0489	3.2368	3.0333	3.2845
المجال الثقافي و التعليمي - التربوي	2.8814	2.9352	2.8477	2.9831
المجال الاجتماعي	3.0508	3.0909	3.0117	3.2548
المجال الصحة والبيئة	3.0734	2.9976	3.1333	3.1761
الدرجة الكلية لتقييم دور اللجان	3.1164	3.1668	3.1066	3.2680

يتضح من خلال الجدول(19.4) وجود فروق بين المتوسطات الحسابية، ومن أجل معرفة إن كانت هذه الفروق قد وصلت لمستوى الدلالة الإحصائية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) والجدول (20.4) يوضح ذلك:

يتضح من الجدول (20.4) أن قيمة مستوى الدلالة المحسوب قد بلغت على جميع المجالات وعلى الدرجة الكلية تبعا لمتغير الحالة الاجتماعية على التوالي (0.82، 0.25، 0.80، 0.45، 0.69، 0.66) وهذه القيم أكبر من قيمة مستوى الدلالة المحدد للدراسة ($\alpha \leq 0.05$) أي أننا نقبل الفرضية الصفرية القائلة بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة تقييم دور اللجان الشعبية لخدمات اللاجئين في التنمية المجتمعية في مخيمات الضفة الغربية تبعا لمتغير الدخل الشهري.

جدول 20.4: نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في درجـة تقيـيم دور اللجـان الـشعبية لخدمات اللاجئين في التنمية المجتمعية في مخيمات الضفة الغربية تبعا لمتغيرالـدخل الشهري

الدخل الشهري	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع مربعات الانحراف	متوسط الانحراف	"ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
المجال السياسي والوطني	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	3 512 515	1.002 565.917 566.919	0.334 1.105	0.30	0.82
المجال الاقتصادي	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	3 512 515	5.563 694.867 700.430	1.854 1.357	1.36	0.25
المجال الثقافي و التعليمي – التربوي	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	3 512 515	1.071 549.359 550.430	0.357 1.073	0.33	0.80
المجال الاجتماعي	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	3 512 515	2.959 578.152 581.112	0.986 1.129	0.87	0.45
المجال الصحة والبيئة	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	3 512 515	1.877 661.419 663.296	0.626 1.292	0.48	0.69
الدرجة الكلية لتقييم دور اللجان	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	3 512 515	1.480 485.894 487.373	0.493 0.949	0.52	0.66

* دال إحصائيا عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

*بدرجة حرية (515)

تفسر هذه النتيجة على أساس أن تقديم الخدمات لجميع الفئات بغض النظر عـن الـدخل الـشهري للفرد، علما أن الدخل الشهري لسكان المخيم محدود جدا،والبعض الأخر دخله الشهري يصل إلـى خط الفقر.وهذا ما أكدته نتائج الجدول (7) أن 60% من اللاجئين كان مستوى دخلهم الشهري يقل عن 2000 شيكل أي ما يعادل (550) دولار وهذا يعني حسب جدول غلاء المعيشة وتـصنيفات دائرة الإحصاء المركزية فأن تقع دون خط الفقر.

7.3.4. نتائج الفرضية السابعة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة تقييم دور اللجان الشعبية لخدمات اللاجئين في التنمية المجتمعية في مخيمات الضفة الغربية تبعا لمتغير المهنة. ومن أجل فحص الفرضية تم استخراج المتوسطات الحسابية تبعا لمتغير المهنة ومن ثم استخدم تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) للتعرف على دلالة الفروق في درجة تقييم دور اللجان الشعبية لخدمات اللاجئين في التنمية المجتمعية في مخيمات الضفة الغربية تبعا لمتغير المهنة والجداول (21.4) و (22.4) تبين ذلك:

جدول 21.4: المتوسطات الحسابية لدرجة تقييم درجة تقييم دور اللجان الشعبية لخدمات اللاجئين في التنمية المجتمعية في مخيمات الضفة الغربية تبعا لمتغير المهنة

المهنة / المجالات	لا أعمل	عامل	موظف	تاجر	غير ذلك
	المتوسط				
المجال السياسي والوطني	3.4409	3.5443	3.6070	3.5812	3.3846
المجال الاقتصادي	2.9299	3.1446	3.1600	3.5167	3.1059
المجال الثقافي و التعليمي – التربوي	2.7876	3.0043	2.9120	2.9500	2.8118
المجال الاجتماعي	2.9728	3.1828	3.0879	3.0303	3.0481
المجال الصحة والبيئة	2.9773	3.0826	3.1175	3.1111	3.1147
الدرجة الكلية لتقييم دور اللجان	3.0217	3.1917	3.1769	3.2379	3.0930

يتضح من خلال الجدول(21.4) وجود فروق بين المتوسطات الحسابية، ومن أجل معرفة إن كانت هذه الفروق قد وصلت لمستوى الدلالة الإحصائية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) والجدول (22.4) يوضح ذلك:

يتضح من الجدول (22.4) أن قيمة مستوى الدلالة المحسوب قد بلغت على جميع المجالات وعلى الدرجة الكلية تبعا لمتغير المهنة على التوالي (0.60، 0.28، 0.74، 0.89، 0.66، 0.67) وهذه القيم أكبر من قيمة مستوى الدلالة المحدد للدراسة ($\alpha \leq 0.05$) أي أننا نقبل الفرضية الصفرية القائلة بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة تقييم دور اللجان الشعبية لخدمات اللاجئين في التنمية المجتمعية في مخيمات الضفة الغربية تبعا لمتغير المهنة.

جدول 22.4: نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في درجـة تقيـيم دور اللجـان الـشعبية لخدمات اللاجئين في التنمية المجتمعية في مخيمات الضفة الغربية تبعا لمتغيرالمهنة.

المهنة	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع مربعات الانحراف	متوسط الانحراف	"ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
المجال السياسي والوطني	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	4 511 515	2.997 563.921 566.919	0.749 1.104	0.67	0.60
المجال الاقتصادي	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	4 511 515	6.836 693.594 700.430	1.709 1.357	1.25	0.28
المجال الثقافي و التعليمي – التربوي	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	4 511 515	2.576 547.854 550.430	0.644 1.072	0.60	0.74
المجال الاجتماعي	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	4 511 515	2.182 578.930 581.112	0.545 1.133	0.28	0.89
المجال الصحة والبيئة	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	4 511 515	1.457 661.839 663.296	0.364 1.295	0.28	0.66
الدرجة الكلية لتقييم دور اللجان	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	4 511 515	2.200 485.173 487.373	0.550 0.949	0.57	0.67

* دالة إحصائيا عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

*بدرجة حرية (514)

تفسر هذه النتيجة على أساس أن حرص اللجان الشعبية على تقديم خدماتها لكافة قطاعات اللاجئين العاملين في المهن المختلفة حيث المعيار الذي تتبعه اللجان هو مدى حاجة اللاجئ للمـساعدة مـن خلال الزيارات الميدانية للباحثين العاملين في هذه اللجان وتعبئة الاستمارات الخاصة بدراسة الحالة للتأكد من مدى استحقاق المساعدة لمقدم الطلب.

الفصل الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

يتناول هذا الفصل أهم الاستنتاجات والتوصيات حول دور اللجان الشعبية لخدمات اللاجئين في التنمية المجتمعية في مخيمات الضفة الغربية، وقد خلصت نتائج الدراسة الى الاستنتاجات التالية:

1.5 الاستنتاجات

يعتبر تشكيل اللجان الشعبية لخدمات اللاجئين خطوة رائدة في تاريخ المجتمعات الفلسطينية للحفاظ على الهوية الوطنية وخصوصية المخيم ضمن مرجعية قانونية وإدارية،إحدى دوائر منظمة التحرير الفلسطينية ألا وهي دائرة شؤون اللاجئين، ولإبقاء قضية اللاجئين الفلسطينيين في دائرة الإهتمام والعمل الوطني ومحاولة جادة للحفاظ والدفاع عن حقوق اللاجئين والتصدي للمؤامرات التي تستهدف قضيتهم خاصة في ظل غياب التنسيق بين مخيمات اللاجئين واحتياجاتهم والتعبير عن مواقفهم السياسية والحقوقية والقانونية والخدماتية. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وهي كالتالي:

- إن اللجان الشعبية لخدمات اللاجئين في مخيمات الضفة الغربية بحاجة ماسة إلى تفعيل دورها مع سكان المخيمات حتى تسهم في حل النزاعات وتقديم خدماتها بكفاءة عالية لتحسين الظروف المعيشية داخل المخيمات.
- اللجان الشعبية للخدمات بحاجة إلى زيادة التشبيك والتنسيق مع المؤسسات المانحة والداعمة لتكون قادرة على تجنيد الأموال اللازمة لعمل المشاريع التنموية والحيوية داخل المخيمات.

- طريقة اختيار اللجان الشعبية لخدمات اللاجئين من خلال التوافق السياسي ما بين فصائل منظمة التحرير ومؤسسات المخيم غير مقنع لسكان المخيم، وهناك ما نسبته 37.6% من الدراسة أشارت إلى أهمية إجراء انتخابات مباشرة يشارك بها جميع سكان المخيم ضمن قانون خاص في منظمة التحرير وهذا يعزز العمل الديمقراطي.
- تعتبر اللجان الشعبية لخدمات اللاجئين في المخيمات هي لجان طوعية وليس بمثابة مجلس بلدية أو قروية وقراراتها غير ملزمة لسكان المخيمات فيما يتعلق بالجانب القانوني والإداري والخاص بالمساحة والسكن والبناء والترخيص. لأن هذا الدور من مهام وكالة الغوث الدولية.
- للجان الشعبية لخدمات اللاجئين دور مميز على الصعيد السياسي والوطني من خلال المحافظة على الدور الوطني للاجئين في المخيمات، وغرس حق العودة في أذهانهم.
- هناك أثر ملموس وايجابي للمشاريع التي أنجزتها اللجان الشعبية للخدمات، وقد حققت حضورا مهما كهيئة شعبية خدماتية تتجاوب مع الكثير من مشكلات المخيم الذي يرزح تحت الازدحام السكاني ويعاني من العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والنفسية.

2.5 التوصيات:

استنادا إلى ما توصلت إليه الدراسة من نتائج ، ولكي تحقق الدراسة أحد أهم أهدافها وضع الباحث توصيات قد تسهم في تحسين أداء اللجان الشعبية لخدمات اللاجئين في التنمية المجتمعية وتلاؤم عمل هذه اللجان مع أهدافها والمساهمة في تقديم خدمات ذات جودة عالية و نوعية ومميزة للاجئين للوصول الى عملية التنمية الشاملة داخل المخيمات. وفيما يلي عرض لهذه التوصيات:

- أولا: توصيات إلى اللجان الشعبية لخدمات المخيمات:

  - الحفاظ على الدور الأساسي لوكالة الغوث ضمن القوانين الدولية التي أنشئت خصيصا من أجل رعاية وإغاثة اللاجئين وتقديم الخدمات التعليمية والصحية والخدماتية والإغاثة مع وجود لوبي ضاغط لإبقاء خدمات وكالة الغوث مستمرة في جميع خدماتها وبرامجها حتى عودة اللاجئين إلى ديارهم الأصلية.
  - التأكيد على أهمية اللجان الشعبية للخدمات في تعزيز البناء الديمقراطي وضرورة اختيار أعضائها بصورة ديمقراطية مباشرة من قبل سكان المخيم بعيدا عن

التعيين والمحسوبية، وعلى أساس قانون انتخابات عصري خـاص مرجعيتـه منظمـة التحرير الفلسطينية / دائرة شؤون اللاجئين.

- ضرورة تطوير آليات تمكن اللجان الشعبية للخدمات من تعزيز استراتيجياتها وبرامجها العملية ضمن مجموعة من السياسات الخدماتية العامة لخدمة اللاجئين فـي المخيمـات تعتمد التخطيط الاستراتيجي ووضع أولويات واضحة يجري العمـل علـى أساسـها، وتشكيل لجان مختصة تضع برامجها التي تـستهدف الفئـات والـشرائح الاجتماعيـة المختلفة.
- إيلاء أهمية أكبر لتحسين الظروف المعيشية والاقتـصادية والبيئيـة والاجتماعيـة للاجئين في المخيمات مع الحفاظ على الطابع القانوني الخاص للمخيم وبعيدا عن فزاعة التوطين.
- ضرورة اعتماد اللجان الشعبية للخدمات على مصادر تمويل ذاتية وذلـك عبـر إنشاء مشاريع خاصة بها توفر دعما مستمرا لهذه اللجـان، مثـل اللجنـة الـشعبية لخدمات مخيم طولكرم.. حيث تمتلك مركز أجيال الذي يقـدم خـدمات عامـة فـي الأعراس والمناسبات واللقاءات الشبابية بالإضافة إلى وجود روضة أطفال المخيم التي تسهم في توفير فرص عمل لبعض المعلمات.
- هذا كله يغطي المصاريف الإدارية والفنية للجنة الشعبية لخدمات مخيم طولكرم.
- وفي مخيم بلاطة قامت اللجنة الشعبية بشراء أرض وعملت عليها متنزه عام يوفر لها مصاريفها الإدارية والفنية بشكل منتظم.
- التأكيد على دور اللجان الشعبية كلجان خدماتية تهتم بتطـوير البنـى التحتيـة للمخيم والوقوف على المشاكل والأزمات التي يواجهها المخـيم وأبنـاءه اللاجئـين والمساهمة في حلها.
- تفعيل الدور الاجتماعي للجان الشعبية في المخيمات ومشاركتها فـي كافـة الأنـشطة والفعاليات المجتمعية سواء أعمال طوعية تستهدف نظافة البيئة وتجميلها للحفاظ على البيئة من عوامل التلوث إلى مشاركة المجتمع المحلي كافـة المناسـبات الاجتماعيـة المختلفة على أن يمتد هذا النشاط ليشمل اللاجئين خارج حدود المخيم.
- تعزيز التعاون والتشبيك بين لجان الخدمات و المؤسسات والجمعيات والمراكز العاملـة داخل المخيم والتعامل معها على أساس التكامل في الجهود، بهدف تحسين الأداء ورفع مستواه، وتعزيز نهج التعاون والعمل الجماعي المسؤول في خدمـة التنميـة داخـل المخيم.

- عقد دورات تدريبية لأعضاء اللجان الشعبية لرفع مستوى قدراتهم في إدارة اللجـان وتحسين أداء كادر اللجان الشعبية للخدمات وذلك من خلال تحديث وتـدريب وتأهيـل الأعضاء، وتمكين اللجان بالتعاون مع مؤسسات مجتمع المخـيم، لجمـع المعلومـات والتخطيط حول الواقع السكني والاجتماعي والاقتصادي والتعليم والصحة مما يساعدها على اتخاذ قرارات تتناسب مع مطالب اللاجئين،، وكذلك (تأهيل القادة الشباب) ممـن هم خارج هيئات الإدارة لإعدادهم مستقبلا لإدارة اللجان الشعبية للخدمات.
- توسيع الهيئات العامة للجان الشعبية من خلال استقطاب كفاءات المخيم وممثلـين عـن كافة المؤسسات والشرائح الاجتماعية، وذلك إلى حين إجراء الانتخابات، وكذلك عقـد لقاءات واجتماعات دورية بين أعضاء هيئة الإدارة وأعضاء الهيئة العامة للجـان الشعبية مما يزيد ويعمق العلاقة بينهم ويحقق ويجسد النظرة بأن هيئة الإدارة تمثل قدوة ايجابية وفاعلة لأعضاء الهيئة العامة.
- ضرورة توفير معايير أساسية في عضوية اللجان الـشعبية وأهمهـا التأهيـل العلمـي والخبرة وبما يسمح بتوفير إدارة واعية وفاعلة.
- تدعيم الجوانب الإيجابية في شخصية وثقافة اللاجـئ الفلـسطيني فـي مخيمـات اللاجئين الفلسطينية وإعطائه فرصة المشاركة في اتخاذ القرار الوطني وفي مختلف المجالات والعمل على تخليصه من الجوانب السلبية العالقة بذهنيته التي تـشعره بالنقص أو التهميش والتحييد.
- إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث المتعمقة بطبيعة عمل اللجان الشعبية ودورها في التنمية المجتمعية داخل المخيمات والكشف عن المعوقات السلبية التي تحـول دون قيام اللجان الشعبية بدورها على أكمل وجه.

- ثانيا: توصيات إلى دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية:

- من الضروري عمل انتخابات دورية للجان الشعبية لخدمات اللاجئين فـي المخيمـات تجري كل أربع سنوات أسوة بالمجالس البلدية والقروية من خلال عمل نظـام خـاص للانتخابات بإشراف دائرة الانتخابات المركزية على أساس قـانون خـاص للمخيمـات يحافظ على الهوية الوطنية للمخيم و بحيث تكون مرجعية هذا القـانون هـي منظمـة التحرير الفلسطينية ممثلة بدائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية.
- أن تسعى الدائرة لزيادة عدد المتفرغين من أعضاء اللجان الشعبية حتى يستطيعوا إيلاء وقت كافي للعمل في المخيم والقيام بمهامهم على وجه أفضل.

- أن تقوم الدائرة بإجراء بحث شامل عن الاحتياجات التنموية للمخيمات وتضع الخطـط اللازمة للنهوض بهذا الشأن الهام والملح في إطار خطة التنمية الوطنية الشاملة.

- توصيات إلى السلطة الوطنية الفلسطينية:

- تحديـد وتوحيد الجهات المسؤولة عن تقديم الخدمات للمخيمات الفلـسطينية، وحـصر الدعم التنموي في قنوات محددة.
- تحديد الاحتياجات الملحة للمخيمات الفلسطينية من ناحية المشاريع التشغيلية التي تخفف من حدة البطالة المستشرية فيها، وإقامة المشاريع التي تستوعب اليد العاملـة، وإيـلاء اهتمام أكبر بالمخيمات من خلال خلق فرص عمـل للعـاطلين عـن العمل،وتمويـل المشاريع التي تعزز من صمود سكان المخيمات.
- العمل المشترك مع وكالات الغوث الدولية لتحسين الظروف المعيشية من خلال وزارات السلطة الوطنية والمؤسسات الدولية المانحة والمتبرعة لتحقيق التنميـة الـشاملة فـي المخيمات وحث المتبرعين على دفع المستحقات المالية للأنروا مع الحفـاظ علـى دور وكالة الغوث الدولية في تقديم كافة الخدمات الصحية والتعليمية والاغاثية والخدماتية من خلال ضخ الأموال في صناديق الوكالة حتى تتحمل المسؤولية القانونية والإنسانية اتجاه اللاجئين الفلسطينيين حتى تحقيق العودة إلى ديارهم عام (1948).

- توصيات إلى وكالة الغوث الدولية(ألأنروا):

- ضرورة الاستمرار في تقديم الخدمات الصحية والتعليمية والاغاثية والخدماتية بـشكل عام للاجئين الفلسطينيين مع الاهتمام بالتنمية الشاملة في المخيمات بدون أية تقليـصات تحت حجج وذرائع العجز المالي وعدم ضخ الأموال من الـدول المانحـة والمتبرعـة والدول العربية والخليجية لصندوق الوكالة، وكذلك رفع مستوى الخـدمات والبـرامج والأنشطة المتنوعة المقدمة لكافة الفئات العمرية من اللاجئين وخاصة سكان المخيمات مع البحث عن طرق وسبل خلق فرص عمل اكبر وأوسع لتشغيل العمال العاطلين عـن العمل لفترة زمنية دائمة وليس مؤقتة.
- العمل الجاد من أجل حل مشكلة الضائقة السكنية بالتعاون مع السلطة الوطنية عبر فتح مخيمات جديدة تشرف عليها وكالة الغوث باعتبارها الشاهد الدولي علـى المأسـاة، أو توسيع المخيمات القائمة.

- رفع مستوى الخدمة المقدمة لتحسين المستوى التعليمي في المدارس التابعة للوكالة من خلال زيادة عدد الصفوف وتوسعة القائم منها وبناء مدارس جديدة، وتحسين ظـروف العاملين في سلك التربية والتعليم في الوكالة.
- تطوير الوضع الصحي من خلال المساعدات الطبية وتوفير الأدوية وزيادة العيـادات وبناء المزيد من المستشفيات.
- توزيع الإغاثة الإنسانية والاجتماعية بشكل أوسع لتغطي كافة الحالات الصعبة في ظـل الوضع الاقتصادي السيئ.
- الاهتمام بشكل اكبر بالجانب الخدماتي ونظافة بيئة المخيم، مع الحفـاظ علـى دور الوكالة الأساسي في تقديم الخدمات من أجل تحسين وتطوير الظروف المعيشية لـسكان المخيمات بالتنسيق المشترك مع وزارات السلطة الوطنية والبلديات المحيطة بالمخيمات ودائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية من خلال اذرعها العاملـة فـي اللجان الشعبية لخدمات المخيمات، حتى حل قضية اللاجئين وعودتهم إلى ديارهم التـي هجروا منها عام (1948) وتطبيق قرارات الشرعية الدولية وخاصة القـرار الـدولي (194) الصادر عن هيئة الأمم المتحدة.

المراجع

المراجع العربية:

القران الكريم، سورة(هود،88).

- الحراحشه محمد الطعامنة وبرجس (1995): "اثر مستوى الخدمة على رضا المستفيدين من خدمات المراكز الصحية في محافظة المفرق"،**مجلة مؤتة للبحوث والدراسات**،المجلد (10)، العدد (6)، ص ص 243-272.
- الموسوعة الحرة لخلق وجمع المحتوى العربي.(2010): الموقع الرسمي لوكالة الغوث،الأمم المتحدة،(U.N). 1948 المعرفة الشامل.
- حنفي،د.ساري.(2006): التنمية في مخيمات الضفة الغربية،مواطن،رام الله.
- إبراهيم،ابوالحسن.(2006): التنمية وحقوق الإنسان نظرة اجتماعية، المكتب الجامعي الحديث.
- أبو تمام، معتصم.(2003): العوامل المؤثرة على الملامح التخطيطية والعمرانية في مخيمات طولكرم، جامعة النجاح فلسطين.
- إحسان، محمد. (2005): النظريات الاجتماعية المتقدمة، دار وائل للنشر، عمان.
- إدريس،عزام. (1986): أثر التهجير على الأسرة الفلسطينية. دراسة استطلاعية وصفية على عينة من المهجرين الفلسطينيين المقيمين في الأردن. الكويت. مجلد14، عدد 1.
- الأزعر،محمد.(1998): ضمانات حقوق اللاجئين الفلسطينيين والتسوية السياسية الراهنة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.
- اشتية، عماد.(2004):الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية، ورشة عمل اللاجئون بين الواقع والطموح، نابلس.
- الأنروا.(1998): تقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.
- بديل .(2003): المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، اللاجئون والمهجرون الفلسطينيون مسح شامل 2002، بيت لحم. فلسطين.
- بديل.(2002): اللاجئون والمهجرون الفلسطينيون، مسح شامل عام، مركز بديل، بيت لحم.

- بديل،(2010).المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين،عضو الائتلاف الفلسطيني لحق العودة.
- بطارسة علاء الدين احمد وسليمان (1994): مستوى رضا المواطنين عن الخدمات لعامة في الأردن:دراسة ميدانية،**أبحاث اليرموك**،سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية،المجلد(10)،العدد(4)،،ص ص 93-121.
- تقرير المجلس التشريعي الفلسطيني.(1998): لجنة شؤون اللاجئين، جلسة 8/6/ 1998 م، مشروع القرار رقم 53/8/ 3.
- تقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، 2002 ـ 2003 .
- التنمية البشرية في فلسطين.(1998): مساهمات أولية في النقاش الدائم حول المفهوم والقياس، جامعة بيرزيت .
- جامعة القدس المفتوحة، (1995): المجتمع المحلي الفلسطيني، القدس. فلسطين.
- جامعة القدس المفتوحة، (2000): علم النفس الاجتماعي، القدس. فلسطين.
- جامعة القدس، (2006): كلية الحقوق، عيادة القدس لحقوق الإنسان ، المؤتمر الدولي حول اللاجئين الفلسطينيين**(**واقع ومستجدات / أوراق المؤتمر **).** فلسطين**.**
- جامعة اليرموك.(1996): **قضايا اللاجئين والنازحين**، الأردن. نشرة إعلامية يصدرها برنامج دراسات اللاجئين والنازحين، ع2، آب 1996. ص10.
- جرار، ناجح. (1992): الظروف المعيشية والسياسية في مخيمي بلاطة والفارعة، فلسطين.
- جمعة،حسن حازم (1986):"تقويم برامج العمل بمؤسسات الأحداث"،**المجلة الجنائية القومي الاجتماعية** و الجنائية،عدد(3)،(22)،ص ص 13_25.
- جوده، جودات.(2008):الإدارة العامة للمخيمات، دائرة شؤون اللاجئين، (أيار 2008).
- الجوهري،عبدالهادي،وأخرون.(2008): المنظور التنموي، المكتب الجامعي الحديث.
- حبش،صخر.(1997): النكبة ومشكلة اللاجئين، قضية اللاجئين من منظور فتحاوي، مجلة الهجرة القسرية، جامعة النجاح الوطنية، السنة الأولى،العدد الثاني.
- حسين، عادل. (1998): **اللاجئون الفلسطينيون 1948-1998 (تاريخ شفوي).** الطبعة الأولى، رام الله: المؤسسة الفلسطينية للتبادل الثقافي، ص52.
- حمام،انور. (1998): الأوضاع الاجتماعية والديمغرافية للاجئين في مخيمات الضفة الغربية.جامعة تونس الأولى.
- حمودة،مسعد.(2009): التنمية الاجتماعية. المكتب الجامعي الحديث- الإسكندرية.

- الخاف عبد الله بن موسى (1997):،"ثالوث التميز،تحسين الجودة وتخفيض التكلفة وزيـادة الإنتاجية "،**مجلة الإدارة العامة**،المجلد (37)،العدد (1)،مايو ص 127.
- الخليوي،تركي سليمان(2004):اثر إلحاق الجانحين بالإصلاحيات على مستوى تحـصيلهم التعليمي، **رسالة ماجستير غير منشورة** جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،السعودية.
- دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية.(1999): **لمحة إحصائية – ملخص نتائج التعداد**. رام الله، كانون ثاني .
- دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية. (2005): شـؤون تنمويـة (نـشرة إخبارية).
- دائرة شؤون اللاجئين.(2010): اللاجئون الفلسطينيون قـرارات واتفاقيـات ومعاهـدات، الطبعة الثانية. رام الله.
- دائرة شؤون اللاجئين،(2010):النظام الداخلي المعدل للجان الشعبية للخدمات في مخيمـات اللاجئين الفلسطينيين.
- الرشود،عبد الله راشد (2003): دور الجمعيات الأهلية في دعـم البـرامج التأهيليـة فـي المؤسسات الإصلاحية،، **رسالة ماجستير غير منـشورة** أكاديمية نـايف العربيـة للعلـوم الأمنية،السعودية.
- الرفاعي، نافذ. (2006):اللجان الشعبية في تنظيم العمل التنموي.جامعة القدس فلسطين.
- الريماوي، حسين.(2002): خصائص السكان في مخيمات الأراضي الفلـسطينية، الجهـاز المركزي للإحصاء .
- سلامه،سعيد. (2010): واقع اللجان الـشعبية للخـدمات ودورهـا فـي تعزيـز صـمود المخيمات.دائرة شؤون اللاجئين،الإدارة العامة للدراسات والمعلومات،رام الله.
- السيد،محمد (2010): قسم المشاريع، دائرة شؤون اللاجئين (2010)،المشاريع التنموية في مخيمات الضفة الغربية،رام الله،فلسطين.
- شبيب، سميح. (2004): اللاجئون ومستقبل عملية السلام، المركز الفلـسطيني للاتـصال الجماهيري.
- شمل.(1999): مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني، سلسلة دراسات، رام الله. فلسطين.
- الشيخ، عبدالسلام. (1992):علم النفس الاجتماعي، الإسكندرية. دار الفكر الجامعي.
- صالح، محسن. (2007): منظمة التحرير الفلسطينية، تقييم التجربة وإعادة البناء، مركـز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان.
- طه،المتوكل.(1997): التلفاز والمذياع واللاجئ الفلسطيني، مجلة الهجرة القسرية، جامعـة النجاح الوطنية، السنة الأولى، العدد الثاني.

- الطويل، فالح. (1996):الفلسطينيون قضية تنتظر حلاً، إربد. الأردن.
- عبد الحسين،شعبان.(2010): التنمية المستدامة والحكم الصالح.
- عبد اللطيف،أفنان (2002):،"تقييم تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات الخدماتية غير الحكومية في الضفة الغربية، **رسالة ماجستير منشورة**،جامعة القدس.
- عبد ربه، صلاح.(1996): اللاجئون وحلم العودة إلى أرض البرتقال الحزين، تحرير محمد جرادات، مركز المعلومات البديلة، بيت لحم.
- عبيدات، ذوقان،وعدس،عبد الرحمن،وعبد الحق،كايد،(1989)، **مناهج البحـث العلمـي – مفهومة، أدواته،أساليبه.**دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،عمان.
- عقل،محمود. (1998): دراسة في علم اجتماع المخيمات. القدس الشريف. الهيئة الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية.
- عليان،ربحي مصطفى،وغنيم،عثمان محمد،(2000): **مناهج وأساليب البحـث العلمـي** – النظرية والتطبيق،دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان.
- عويضة،رياض.(1988): رسالة ماجستير بإشراف د. إبراهيم أبو لغد، اتجاهات اللاجئـين الفلسطينيين في مخيمات الضفة الغربية نحو الحل الـدائم لمـشكلتهم، جامعـة بيرزيـت، فلسطين.
- غباري،محمد سلامة،وعطية،السيد عبـد الحميد،ورمـضان الـسيد،وصالح،محي محمـود (1988): **مدخل في الرعاية الاجتماعية و الخدمة الاجتماعية** "،المكتب الجامعي الحـديث، الإسكندرية.
- الفرا،يوسف، و آخرون.(1999): مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وحـق العـودة، مجلـة السياسة الفلسطينية، السنة السادسة، العدد الثاني والعشرون.
- فلسطين تقرير التنمية البشرية (2002).
- قدسية،لبيب.(2004): موسوعة المخيمات (أعمال غير منشورة)، مركز اللاجئين والـشتات الفلسطيني (شمل)، رام الله. فلسطين.
- القلقيلي، عبدالفتاح. (2004): سلسلة التاريخ الشفوي الأرض في ذاكرة الفلسطينيين اعتماداً على التاريخ الشفوي في مخيم جنين. مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني (شـمل)، رام الله. فلسطين.
- كناعنه،شريف. (2000):الشتات الفلسطيني هجرة ام تهجير، مركـز اللاجئـين والـشتات الفلسطيني(شمل)، مطبعة ابو غوش، البيرة.
- مؤتمر حق العودة.(2004): مظلة تنسيقية لجمعيات ولجان الدفاع عن حق العودة في العالم، دليل حق العودة.

- مؤسسة الدراسات الفلسطينية. (1996): حق العودة للشعب الفلسطيني ومبـادئ تطبيقـه، الطبعة الأولى، بيروت.
- مختار،حمزة. (1982): أسس علم النفس الاجتماعي، جدة. دار البيان العربي.
- مختار،ع ع(1995): **التخطيط لتنمية المجتمع**، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، مصر.
- المطيري، منيف(2003):تقييم خدمات الرعاية الاجتماعيـة وبرامجهـا فـي المؤسـسات الإصلاحية من وجهة نظر النزلاء، **رسالة ماجستير غير منشورة**،جامعة نـايف العربيـة للعلوم الأمنية، الرياض،المملكة العربية السعودية.
- المعجم الوسيط. (1972):الجزء الأول، الطبعة الثانية.
- مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. (1995): حالة اللاجئين في العالم بحثاً عن حلول.
- ملحم،سامي(2002): **مناهج البحث في التربيـة وعلـم الـنفس**،دار المـسيرة للنـشر و التوزيع،عمان، الأردن.
- ملحم،سامي(2002): **مناهج البحث في التربيـة وعلـم الـنفس**،دار المـسيرة للنـشر و التوزيع،عمان، الأردن.
- منظومة القضاء والتشريع في فلسطين – المقتفي،(2003): إعداد **معهد الحقوق في جامعة بيرزيت.**
- المنوفي،محمد. (1983): (الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني: دراسة ميدانيـة عـن حالـة مخيم)، الكويت، مجلة العلوم الاجتماعية. العدد 1.
- ميعاري، محمود. (نيسان، 2002): (حول الاندماج الاجتماعي في فلسطين)، بيروت، مجلة دراسات عربية، العدد 5 و 6.
- النابلسي،كرمة.(2006): سجلات فلسطينية: نحو وضع الأسس وتحديد الاتجاهات، تقريـر مشروع سيفيتاس.
- نشرات اللجان الشعبية في المخيمات.(2007): نشرة عن اللجنة الشعبية لخـدمات مخـيم طولكرم.
- نشرة العودة. (آذار، 2003): عدد 135.
- نشرة العودة. (تموز، 2002): العدد 127.
- الهيئة المستقلة لحقوق المـواطن.(2001): الانتهاكـات الإسـرائيلية لحقـوق المـواطن الفلسطيني.
- وصفي،عاطف.(1981): الثقافة والشخصية، بيروت، دار النهضة العربية.
- الوقائع **الفلسطينية** (2007): الفهرس السنوي العدد الحادي والـسبعون، 13-08-2007. **مرسوم** رقم 7 لسنة 2007م بشأن إنشاء **الهيئة** العامة **للشئون المدنية** · **مرسوم** رقم 8.

- اليعقوبي،سعيد(2005)،"تقييم جودة الخدمات المقدمة من مديرية القـوى العاملـة بمنطقـة الظاهرة في سلطنة عمان"،رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة آل البيت،الأردن.

المراجع الأجنبية

- Fafo (2002); ,JonPederson,Sara Randal,and Marwan Khawaja,"ed' Growing,Fast,The Palestinian,Population in the west Bank and Gaza strip.
- Goodwin-Gill, Guy S., Macadam ,Jane (2007). The refugee in international law. Oxford, Oxford University Press.
- Majdal. Bound Edition (1999-2001). Badil (Resource Center for Palestinian Residency and Refugee Rights). Bethlehem, Palestine.
- Palestine Liberation Organization (2000).The Final status negotiation on the refugee issue: positions and strategies:proceedings of the workshop, preparing the final status negotiation on the refugee issue. Ramallah, Palestine.
- Palestine Liberation Organization (2000).The Palestinian Refugees, 1948-2000:factfile.Ramallah, Palestine.
- Pappe,Ilan (1994).The making of the Arab – Israeli conflict (1947 – 1951), Tauris, London.

المراجع و المواقع الالكترونية

- www.arabhumanrights.org/.../refugees-convention51a.ht. /20/10/2008
- justice-administrative.maktoobblog.comwww.neelwafurat.com, 25/11/2008
- www.hrm-group.com 29/11/2008
- http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=15397
- www.pcbs.gov.ps/Default.aspx?tabID=1&lang.../21/11/2010
- www.pncecs.org/ar/file/l/derasa.doc
- www.alsiasi.com/index.../7933-2010-06-16-08-18-4
- www.awrd.net/look/article.tpl?...17...1
- www1.umn.edu/humanrts/arab/b075.html
- gammoudib.maktoobblog.com
- www.yu.edu.jo/rdfmsc/yarmouk1.doc

ملحق 1.3: استبيان التحكيم

حضرة المحكم..... حفظه الله.

يقوم الباحث بدراسة تهدف إلى التعرف على:

"دور اللجان الشعبية لخدمات اللاجئين في التنمية المجتمعية في مخيمات الضفة الغربية"

وذلك استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في برنامج التنمية المستدامة تخصص بناء مؤسسات في جامعة القدس_أبود يس.

ونظرا لما عهدناه فيكم من خبرة علمية وعملية يرجى من حضرتكم التكرم بتحكيم هـ ذه الاسـ تبانة وإبداء الرأي في مجالاتها وفقراتها وإضافة وحذف ما ترونه مناسبا.

وشكرا لكم لحسن تعاونكم.

الباحث:فيصل محمد رضوان

ملحق 2.3: قائمة بأسماء محكمي الاستبانة:

الرقم	الاسم	الجامعة
1	د.نايف جراد	الأكاديمية الفلسطينية للعلوم الأمنية
2	د.زياد قنام	جامعة القدس-أبو ديس
3	د.مجيد منصور	جامعة النجاح الوطنية
4	د.عدنان ادريس	جامعة النجاح الوطنية
5	د.عبد الناصر قدومي	جامعة النجاح الوطنية
6	د.حسني عوض	جامعة القدس المفتوحة/طولكرم
7	د.سهير الشوملي	جامعة القدس المفتوحة /طولكرم
8	د.كفاح حسن	جامعة القدس المفتوحة /طولكرم
9	د.مجدي جيوسي	جامعة فلسطين التقنية-خضوري
10	د.خالد الصويص	جامعة فلسطين التقنية-خضوري
11	د.حماد حسين	الجامعة العربية الامريكية
12	د.احمد الشوا	الأكاديمية الفلسطينية للعلوم الأمنية

ملحق3.3: أداة الدراسة (الاستبانة)

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
معهد التنمية المستدامة
تخصص بناء مؤسسات

استبانه بحث علمي

حضرة الأخ/ت الفاضل/ة

تحية طيبة وبعد:

أضع بين يدك استبانة لدراسة بعنوان:

دور اللجان الشعبية لخدمات اللاجئين في التنمية المجتمعية في مخيمات الضفة الغربية

حيث تهدف هذه الاستبانة إلى استطلاع أراء اللاجئين في مخيمات الضفة الغربيـة بـشأن دور اللجان الشعبية لخدمات اللاجئين في التنمية المجتمعية من حيث تجاوب اللاجئين وتعـاونهم معهـا ورؤيتهم لها ومقترحاتهم لدورها ومكانتها. وعليه أرجو من حضرتك تعبئة هذه الاسـتبانة بوضـع إشارة (x) أمام العبارة التي تنطبق عليك، علما بأن البيانـات التـي سـتجيب عليهـا ستعامل بسرية تامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكرين لكم حسن تعاونكم

الباحث
فيصل سلامه

الأول: معلومات عامه: أرجو تعبئة الفراغ و وضع إشارة (x) في المكان الذي يتفق وحالتك.

1- المحافظة:..... **المخيم:**.....

2- الجنس: 1) ذكر ( ) 2) أنثى ( ).

3- العمر: 1) أقل من 25سنة ( ). 2) 26 سنه – 30 سن ( ).
3) 31 سنه – 35 سنه ( ). 4) 36 سنه – 40 سنه ( ).
5) 41 سنة-45سنة ( ). 6) 46 سنة-50سنة ( ).
7) أكبرمن51سنة ( ).

4- المؤهل العلمي:
1) توجيهي أو أقل ( ). 2) دبلوم متوسط ( ). 3) بكالوريوس ( ).
4)دبلوم عالي ( ). 5) ماجستير ( ). 6) دكتوراه ( ).

5- الحالة الاجتماعية:
1) أعزب ( ) 2) متزوج ( ) 3) مطلق ( ). 4) أرمل ( ).

6- الدخل الشهري:
1) أقل من 1000 شيقل ( ). 2) 1001-2000 شيقل ( ).
3) 2001-3000 شيقل ( ). 4) 3001 شيقل فأعلى ( ).

7- المهنة: 1. لا أعمل ( ). 2. عامل ( ). 3. موظف ( ).
4. تاجر ( ). 5. غير ذلك / حدد/ي (.....).

8- هل تعرف/ي كيف تتشكل عضوية اللجان الشعبية لخدمات اللاجئين في المخيمات؟
(نعم) (لا).

9- ما رأيك بأفضل السبل لتشكيل اللجان الشعبية لخدمات اللاجئين؟
أ- التعيين من قبل دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية ( ).
ب- بالتوافق بين التنظيمات والفصائل السياسية العاملة في المخيم ( ).
ج- بانتخابات محلية بناء على قانون خاص تقره منظمة التحرير الفلسطينية ( ).
د- بانتخابات محلية بناء على قانون انتخابات المجالس المحلية ساري المفعول في مناطق السلطة الوطنيـة الفلسطينية ( ).
ه- غير ذلك /حدد/ ي (.....).

القسم الثاني: فقرات الإستبانة

الرجاء قراءة العبارات التالية بتمعن، ومن ثم وضع إشارة (x) في المكان الذي يناسبكم/ن.

المحور الأول. المجال السياسي والوطني:

	تساهم اللجان الشعبية لخدمات اللاجئين في:	بدرجة كبيرة جدا	بدرجة كبيرة	بدرجة محايدة	بدرجة متوسطة	بدرجة قليلة
1	خلق أجواء الشعور بالانتماء الوطني بين أهالي المخيم.					
2	صقل الشخصية الوطنية لجيل الشباب في المخيم.					
3	الحفاظ على مواصلة الدور الوطني للاجئين في مخيماتهم.					
4	غرس حق العودة في أذهان اللاجئين.					
5	الحفاظ على حق العودة للاجئين الفلسطينيين.					
6	تعزيز إيمان اللاجئ الفلسطيني بالتمسك بحقوقه الوطنية المشروعة.					
7	دعم المشاريع الوطنية التي تعزز صمود سكان المخيم.					
8	تتبني مبادرات للضغط على أصحاب القرار للتمسك بحق العودة.					
9	الحفاظ على الهوية الوطنية الفلسطينية.					
10	تعزيز المساواة بين أفراد المخيم على أساس مبدأ سيادة القانون.					
11	تمثيل المخيم أمام الوفود الأجنبية.					
12	التحدث باسم المخيم على المستوى الوطني.					
13	تنظيم الفعاليات الوطنية المختلفة.					

المحور الثاني. المجال الاقتصادي:

	تساهم اللجان الشعبية لخدمات اللاجئين في:	بدرجة كبيرة جدا	بدرجة كبيرة	بدرجة محايدة	بدرجة متوسطة	بدرجة قليلة
1	رفع المستوى المعيشي للاجئين داخل المخيمات.					

2	تشغيل الأيدي العاملة في المشاريع التي تنفذها داخل المخيمات.					
3	خلق فرص عمل للعائلات التي تقع تحت خط الفقر الشديد.					
4	مساعدة أهالي المخيم في إصلاح ما دمره ألاحتلال.					
5	مقاومة تقليص خدمات وكالة الغوث في المخيمات.					
6	إيجاد مرافق عامة لخدمة سكان المخيم.					
7	تقديم مساعدات للمؤسسات الأخرى في المخيم.					
8	توفير الميزانيات اللازمة من اجل تحسين الظروف المعيشية لسكان المخيم .					
9	تطوير البنية التحتية للمخيمات (تعبيد الشوارع والأزقة وإنارتها وتحسين خدمات الماء والكهرباء والصرف الصحي).					

المحور الثالث. المجال الثقافي و التعليمي - التربوي:

	تساهم اللجان الشعبية لخدمات اللاجئين في:	بدرجة كبيرة جدا	بدرجة كبيرة	بدرجة محايدة	بدرجة متوسطة	بدرجة قليلة
1	الارتقاء بالمستوى التعليمي في وضع البرامج ألعلميه المناسبة.					
2	الحد من تسرب الطلبة اللاجئين في مدارس الأونروا.					
3	التدخل في إيجاد حـل مـشكلة ازدحـام الفـصول الدراسية داخل المدارس.					
4	تشجيع أهالي المخيم على إلحـاق أبنـائهم بـالتعليم الابتدائي.					
5	تقديم مساعدات لطلبة الجامعات المحتاجين.					
6	إشراك الكفاءات العلمية في إدارة شؤون المخيم.					
7	توفير الدعم المالي لتغطية الأنشطة الرياضية لمراكز الشباب.					
8	رفع مستوى وعي اللاجئين بالخدمات التـي تقـدمها اللجان الشعبية (إصدار بيانات،نشرات ثقافية ،ندوات،محاضرات **..... الخ).**					

9	توفير برامج متخصصة من اجل تطـوير قـدرات أهالي المخيم الثقافية.					
10	تشجيع الحفاظ على التراث الشعبي الفلسطيني.					

المحور الرابع. المجال الاجتماعي:

	تساهم اللجان الشعبية لخدمات اللاجئين في:	بدرجة كبيرة جدا	بدرجة كبيرة	بدرجة محايدة	بدرجة متوسطة	بدرجة قليلة
1	دعم المرآة الفلسطينية اللاجئة بإشـراكها بمختلـف المواقع القيادية.					
2	تقديم خدمات التنظيم الأسري لتلافي الكثافة الـسكانية العالية داخل المخيمات.					
3	ضمان مشاركة المرآة بالأنشطة المختلفة.					
4	تعزيز القيم الاجتماعية الايجابية بين أفراد المخيم.					
5	ضمان مشاركة أوسع للشباب فـي لجانهـا المختلفـة لخدمة المخيم.					
6	المساهمة في حل النزاعات بين أبناء المخيم علـى أساس مبدأ إصلاح ذات البين.					
7	تقوية الفئات المهشمة للمطالبة بحقوقها.					
8	توفر مرافق متعددة الأغـراض لتنظـيم المناسـبات المتنوعة.					
9	العمل على مكافحة الظواهر الاجتماعية السلبية.					
10	محاربة كافة مظاهر الفساد في المخيم.					
11	تعزيز ممارسة العمل الطوعي .					

المحور الخامس. مجال الصحة والبيئة:

	تساهم اللجان الشعبية لخدمات اللاجئين في:	بدرجة كبيرة جدا	بدرجة كبيرة	بدرجة محايدة	بدرجة متوسطة	بدرجة قليلة
1	الارتقاء بالمستوى الصحي من خلال البرامج الصحية التي تشرف عليها.					
2	نشر الوعي الصحي بين الأمهات.					

3	المحافظة على بيئة محلية نظيفة داخل المخيم.					
4	بث الوعي بين أهالي المخيم حـول مخـاطر الـسلع منتهية الصلاحية.					
5	المطالبة بتحسين الخدمات الطبية المقدمة من مؤسسات وكالة الغوث الدولية.					
6	تقديم الدعم لسكان المخيم للاسـتفادة مـن الخـدمات الطبية التي تقدمها السلطة الفلسطينية.					
7	المساعدة في تخليص البيئة المحيطـة بـالمخيم مـن المكاره الصحية.					
8	تنظيم أيام عمل طبية مجانية لأهالي المخيم.					
9	تحسين المستوى الصحي للحفاظ على بيئة نظيفـة خاليه من التلوث.					
10	الاهتمام بصحة الجرحى ذوي الاحتياجات الخاصة.					

القسم الثالث: معيقات وصعوبات العمل

من خلال خبرتكم/ن يرجى تحديد ثلاث معيقات أو صعوبات تحد من الدور الفاعل للجان خـدمات اللاجئـين فـي المخيمات:

1. .....
2. .....
3. .....

انتهى

شكرا لتعاونكم

باحترام الباحث: فيصل محمد رضوان

ملحق 4.3: :مخيمات اللاجئين الفلسطينيين

والجداول التالية توضح توزيع مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الأقاليم التي تشرف عليها الأونروا تشتمل على إسم المخيم والمحافظة التي يقع فيها وعدد سكان كل مخيم (حسب سجلات الأونروا) وتاريخ الإنشاء والمساحة.

- مخيمات الضفة الغربية حيث يوجد في الضفة الغربية يوجد 19 مخيم رسمي هي:
- مخيمات قطاع غزة: (8 مخيمات): يتفرد قطاع غزة بين مناطق عمليات الأونروا الخمس حيث أن أغلبية سكانه من اللاجئين الذين يعيش أكثر من نصفهم في ثمانية مخيمات. وكان معظم الفارين إلى قطاع غزة نتيجة للحرب العربية الإسرائيلية عام 1948 من يافا، ومدن وقرى جنوبي يافا، ومن منطقة بئر السبع بالنقب .ووصل حوالي 200000 لاجئ إلى غزة التي كان يقطنها آنذاك 80000 نسمة فقط. وكان هذا الطوفان عبئا ثقيلا على هذا القطاع الأرضي الضيق الذي تبلغ مساحته 360 كم مربع فقط .وأكثر من ثلاثة أرباع التعداد السكاني الحالي المقدر بحوا 1.4 مليون نسمة من اللاجئين المسجلين الذين يمثلون 22.24%من إجمالي لاجئي فلسطين المسجلين لدى الأونروا.

جدول 1-أ: مخيمات الضفة الغربية

اسم المخيم	المحافظة التي يقع فيها المخيم	عدد سكانه المسجلين	تاريخ الإنشاء	مساحته بالدونم
بلاطة	نابلس	23677	1950	460
طولكرم	طولكرم	18701	1950	465
جنين	جنين	16448	1953	473
عسكر	نابلس	16261	1950	162
الدهيشة	بيت لحم	13156	1949	340
شعفاط	القدس	11170	1966	198
الجلزون	رام الله	11393	1949	240
قلنديا	القدس	11175	1949	253
العروب	الخليل	10584	1949	238
نور شمس	طولكرم	9351	1952	230
الفوار	الخليل	8244	1950	238
الفارعة	نابلس	7754	1949	194

جدول 1-ب: مخيمات الضفة الغربية

اسم المخيم	المحافظة التي يقع فيها المخيم	عدد سكانه المسجلين	تاريخ الإنشاء	مساحته بالدونم
عين بيت الماء	نابلس	6854	1950	28
عقبة جبر	أريحا	6581	1948	689
عايدة	بيت لحم	4830	1948	115
دير عمار	رام الله	2404	1949	145
عين السلطان	أريحا	1966	1948	708
بيت جبرين (العزة)	بيت لحم	2118	1949	135
الأمعري	رام الله	10703	1948	260

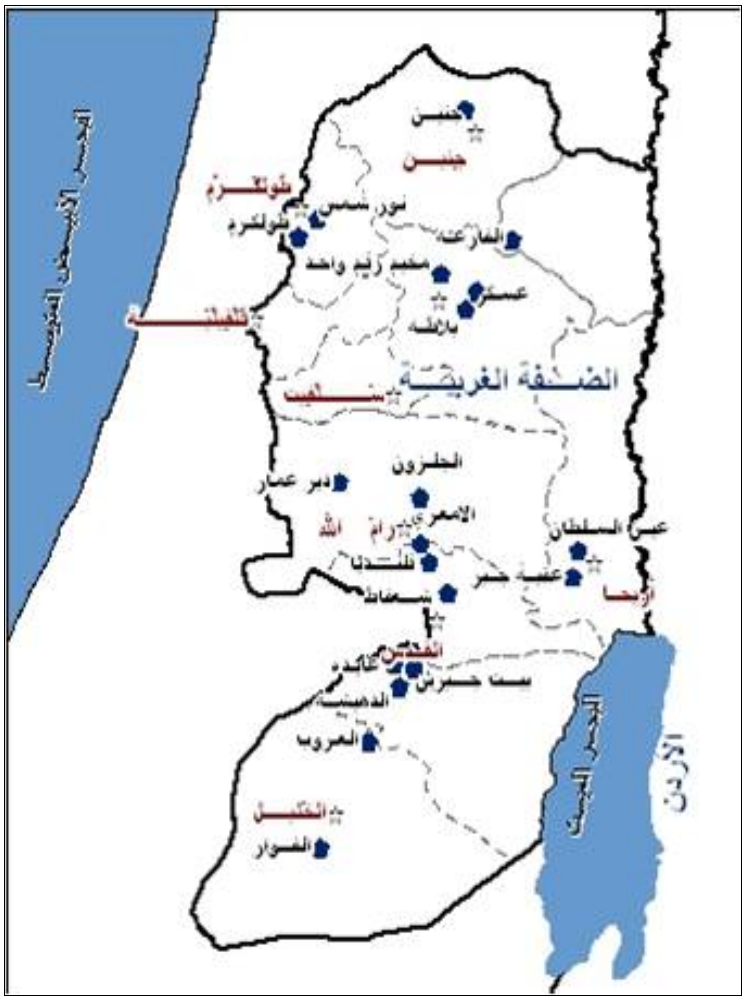

شكل 1: مخيمات الضفة الغربية

ملحق 5.3: أعداد اللاجئين الفلسطينيين

أين يعيشون اللاجئون الآن؟

يعيش الفلسطينيون الذين اجبروا على الهجرة، إما في الشتات والمهاجر، وإما في مخيمات في داخل مناطق فلسطينية غير بلادانهم الأصلية، وهم موزعون كالتالي:

جدول 1: البلدان التي يعيش فيها الفلسطينيين

البلد	عدد اللاجئين*
فلسطين الداخل*	ما يزيد عن 300 ألف لاجئ.
قطاع غزة	814 ألف.
الضفة الغربية	695 ألف.
الأردن.	1850700
لبنان	435الف
سوريا	475 ألف.
مصر	45 ألف
السعودية.	295 ألف
الكويت	40 ألف
دول الخليج	115 ألف
العراق وليبيا	80 ألف
دول عربية أخرى	6الالاف.
أمريكا الشمالية والجنوبية.	185 ألف.
دول مختلفة.	235 ألف.

- العدد وقت أجبار الفلسطينيين على الهجرة.
- العدد لا يتضمن الفلسطينيين الذين لم يتركوا البلاد أصلا

أين يسكن الفلسطينيون الذين اجبروا على الهجرةالان؟

يقطن معظم الفلسطينيون، الذين اجبروا على الهجرة في مخيمات الشتات، وهم موزعون كالتالي:

جدول 1: مخيمات الشتات

الدولة	عدد المخيمات	منها
لبنان	13	برج البراجنة، الميه ميه،البص، تل الزعتر،شاتيلا، الرشيدية، البرج الشمال.
الأردن.	10	الوحدات،ماركا، البقعة، جرش.
سوريا	9	خان الشيخ، اليرموك، جرمانا، مخيم حمص، مخيم حماة.
مخيمات الضفة	21	عسكر، بلاطة، الجلزون،الدهيشة،قلنديا، الامعري، عين السلطان.
غزة.	8	دير البلح، النصيرات، المغازي،خان يونس.
مخيمات جديدة	3	الحدود الأردنية العراقية، العراقية السورية، الحدود الليبية المصرية.

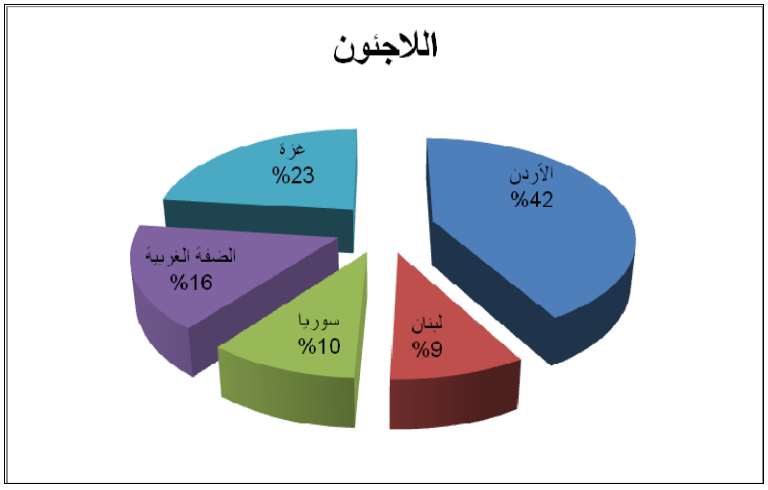

شكل 1: توزيع الفلسطينين على بلدان الشتات

ملحق 6.3: النظام الداخلي للجان الشعبية للخدمات في المخيمات

دائرة شؤون اللاجئين هي إحدى دوائر م.ت.ف والتي كانت تعرف بدائرة شؤون العائدين منـذ تأسيسها عام 1987 بناء على القرار رقم (66) الصادر عن اللجنة التنفيذية لمنظمـة التحريـر الفلـسطينية. وفـي ظـل الـسلطة الوطنيـة الفلسطينية، أطلقت القيادة السياسية ممثلة باللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلـسطينية ومجلـس وزراء السلطة الوطنية الفلسطينية على الـدائرة اسم "دائرة شؤون اللاجئين" وذلك في تـشرين ثاني / نوفمبر سنة 1996، وتم حينذاك التأكيد على دورها كدائرة مركزية من دوائر م.ت.ف تعمل من أجل الدفاع عـن حقـوق اللاجئـين الفلسطينيين، والتصدي للمؤامرات التي تستهدف قضيتهم. وتسعى الدائرة بشتى الوسائل السياسية والدبلوماسية لتنفيذ القرار الدولي رقـم (194) القاضي بعـودة اللاجئـين الفلـسطينيين إلـى ديارهم، وإبقاء قـضية اللاجئـين فـي دائـرة الإهتمام والعمل الـوطني، وتقـديم الخـدمات اللازمة لتحسين أوضاع اللاجئين الفلـسطينيين داخل الوطن وخارجه لحين عودتهم إلى ديارهم التي هجروا منها عام 1948 تطبيقـاً للقـرار المذكور.

منظمـة التحريـر الفلسطينيـة

دائرة شؤون اللاجئيـن

النظام الداخلي المعدل

للجان الشعبية للخدمات في مخيمات

اللاجئين الفلسطينيين

نيسان 2010

فهرس الصفحات

مقدمة

دائرة شؤون اللاجئين هي إحدى أهم دوائر م.ت.ف والتي كانت تعرف بـ "دائرة شؤون العائدين" منذ تأسيسها عام 1987 بناء على القرار رقم (66) الصادر عن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. وفي ظل السلطة الوطنية الفلسطينية، أطلقت القيادة السياسية ممثلة باللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ومجلس وزراء السلطة الوطنية الفلسطينية على الدائرة اسم "دائرة شؤون اللاجئين" وذلك في تشرين ثاني / نوفمبر سنة 1996، وتم التأكيد على دورها كدائرة مركزية من دوائر م.ت.ف تعمل من أجل الدفاع عن حقوق اللاجئين، والتصدي للمؤامرات التي تستهدف قضيتهم. وتسعى الدائرة بشتى الوسائل السياسية والدبلوماسية لتنفيذ القرار الدولي رقم (194) القاضي بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، وتقديم الخدمات اللازمة لتحسين أوضاع اللاجئين الفلسطينيين داخل الوطن وخارجه لحين عودتهم إلى ديارهم التي هجروا منها عام 1948 تطبيقاً للقرار المذكور.

وفي موازاة العمل الرسمي تعمل الدائرة على تفعيل العمل الشعبي والجماهيري من خلال التنسيق بين اللجان الشعبية للخدمات في المخيمات الفلسطينية خصوصاً، والمؤسسات العاملة في أوساط اللاجئين الشعبية عموماً، وذلك لحماية حقوق اللاجئين المشروعة والتي كفلتها قرارات ومواثيق الشرعية الدولية وضمان ظروف عيش إنسانية للاجئين الفلسطينيين في مخيماتهم، مما يساهم في تعزيز صمودهم على طريق نيل حقوقهم الكاملة.

الباب الأول: مبادئ عامة

مادة (1): التسمية:

يطلق على هذا النظام اسم "النظام الداخلي المعدل للجان الشعبية للخدمات في مخيمات وتجمعات اللاجئين الفلسطينيين في الوطن والشتات".

مادة (2): تعاريف واصطلاحات:

لغايات تطبيق أحكام هذا النظام، يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك:

- **السلطة الوطنية:** السلطة الوطنية الفلسطينية
- **الدائرة**: دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية
- **رئيس الدائرة**: رئيس دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية
- **الوكالة**: وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا"
- **الهيئة العامة**: الجمعية العمومية للجنة الشعبية لخدمات المخيم
- **اللجنة**: اللجنة الشعبية للخدمات
- **اللجنة الشعبية**: اللجنة الشعبية للخدمات
- **الرئيس**: رئيس اللجنة الشعبية للخدمات
- **م.ت.ف**: منظمة التحرير الفلسطينية
- **الأغلبية المطلقة:** أكثرية (نصف+1) لعدد الأعضاء الحاضرين عند اخذ الرأي (التصويت)
- **أغلبية الثلثين:** أكثرية ثلثي كل عدد أعضاء اللجنة الشعبية

مادة (3)

تشرف الدائرة على شؤون اللاجئين الفلسطينيين المتواجدين على أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية وفي الشتات وتكون مسئولة عنهم؛ وهي بذلك الجهة الأصيلة المخولة سياسياً وقانونياً بمتابعة شؤون اللاجئين والتعامل مع الجهات ذات الاختصاص كوكالة الغوث الدولية "الأونروا" وحكومات الـ دول المضيفة والمؤسسات الدولية الأخرى المعنية بشؤون اللاجئين الفلسطينيين لمتابعة قضاياهم داخـ ل

وخارج المخيمات في الوطن والشتات. كما أن الدائرة تعتمد اللجان التي تختص في موضوع الخدمات وتحافظ على الأهداف التي أنشئت من اجلها دائرة شؤون اللاجئين وحسب الحالة التي تقررها الدائرة.

مادة (4)

تعمل الدائرة على دعم وتطوير المخيمات بالتعاون والتنسيق مع الوزارات المعنية فيما يخدم تطوير البنية التحتية فيها دون المساس بالأبعاد السياسية لقضية اللاجئين، وبما لا يتعارض مع استمرارية دور وكالة الغوث "الأونروا" في تقديم خدماتها إلى اللاجئين الفلسطينيين في المناطق الخمس التي يتواجد فيها اللاجئون الفلسطينيون وفي المخيمات. ولتحقيق ذلك تعمل الدائرة عبر الهيئة العمومية على انتخاب اللجنة الشعبية في كل مخيم على ان تتكون الهيئة العمومية من الفصائل الوطنية الفلسطينية العاملة في المخيم والمؤسسات العاملة في المخيم (مراكز الشباب ومراكز النشاط النسوي والمعاقين والطفل...) وأصحاب الكفاءات والشخصيات الوطنية والاعتبارية والفعاليات الاجتماعية والسياسية من أهالي المخيم وأعضاء اللجان الشعبية السابقين في اللجان الشعبية على أن لا يقل عدد الهيئة العمومية عن 1% من سكان المخيم. ولتحقيق ذلك، تشرف الدائرة على تشكيل لجنة تحضيرية من (7-13) شخص تنحصر مهامها في تشكيل الهيئة العامة والإعداد للانتخابات داخل الهيئة العامة تمهيداً لانتخاب أعضاء اللجنة الشعبية.

مادة (5): آلية تشكيل اللجان الشعبية للخدمات:

- تشرف الدائرة مباشرة على انتخابات اللجان الشعبية للخدمات في المخيمات من خلال الهيئة العامة التي تشكلها لجنة تحضيرية تخصص لهذا الغرض في كل مخيم.
- تُعتمد اللجان الشعبية للخدمات في المخيمات رسمياً وقانونياً بعد اعتمادها المباشر من دائرة شؤون اللاجئين، وتمارس عملها بعد اعتمادها من الدائرة على اعتبار أن دائرة شؤون اللاجئين / م.ت.ف المرجعية السياسية والقانونية للجان الشعبية للخدمات.
- للدائرة سلطة إشرافية ورقابية على حسن تسيير اللجان الشعبية للخدمات لأعمالها وتتلقى التقارير الإدارية والمالية والميزانيات السنوية، ولها الحق في تدقيقها والمصادقة عليها أو ردها، ولها حق الإشراف وإبداء ملاحظات على اجتماعات الهيئة العمومية وإنتخابات الهيئة العمومية، والمصادقة على محاضر وقائع أعمالها.
- تُنتخب اللجنة الشعبية للخدمات مباشرة عبر الهيئة العمومية المشكلة في كل موقع وفق ما

ورد في الماده (4) من هذا النظام، ويتم تحديد موعد إجراء الانتخابات لكل موقع على حده وفق جدول زمني يحدده رئيس الدائرة.

- تستعين اللجنة الشعبية للخدمات بعد اعتمادها بالعدد اللازم من الكفاءات وذوي الاختصاص للمشاركة في نشاطات اللجان الفرعية للجنة.
- يشترط في كل لجنة الشعبية أن تتضمن واحده أو أكثر من النساء الناشطات في المخيم من بين أعضاء الهيئة العامة.
- يمكن تشكيل لجان تخصصية بما يتناسب وظروف كل مخيم مثل: " لجنة اجتماعية، لجنة تعليمية، لجنة صحية، لجنة إعلامية، لجنة رياضية، لجنة المرأة، لجنة المشاريع، لجنة شؤون القدس، لجنة الاستيطان، لجنة الجدار، وأية لجان أخرى تخصصية وفقاً لمقتضيات العمل في اللجنة .
- تحافظ اللجنة الشعبية للخدمات على صفتها الشعبية التطوعية من حيث الشكل والمضمون الوطني.
- تجري الإنتخابات وفقاً للجدول الزمني المقر من قبل رئيس دائرة شؤون اللاجئين في م.ت.ف.

مادة (6): نظام عمل اللجان الشعبية للخدمات:

- تَعقد اللجنة الشعبية للخدمات اجتماعها الأول بعد اعتمادها من الدائرة وبإشراف وحضور ممثلين عنها، وتنتخب رئيسا للجنة ونائبا للرئيس وأمينا للسر وأمينا للصندوق.
- تعقد اللجنة اجتماعاً لاحقاً برئاسة رئيس اللجنة وبإشراف الدائرة لانتخاب رؤساء اللجان التخصصية وتوزيع المهام وتشكيل اللجان الفرعية.
- تحدد اللجنة الشعبية للخدمات اجتماعات دورية لها على أن لا تقل عن جلسة في الشهر، ويعتبر الاجتماع قانونياً بحضور أغلبية ثلثي أعضاء اللجنة الشعبية. وفي حالة عدم حضور أغلبية الأعضاء، يتم الدعوة لاجتماع طارئ بمن حضر خلال أسبوعين.
- تعقد اللجنة الشعبية للخدمات اجتماعها بصورة استثنائية كلما دعت الضرورة لذلك بدعوة من الرئيس أو نائبه أو بطلب من ثلثي أعضائها.
- تؤخذ قرارات اللجنة الشعبية للخدمات على أساس الأغلبية المطلقة لعدد الأصوات (النصف+1). وفي حالة تساوي الأصوات، يرجح الجانب الذي صوت لصالحه الرئيس.
- تدون محاضر جلسات اللجنة الشعبية للخدمات بمحضر ويتم الاحتفاظ به بعد التوقيع عليه من قبل الأعضاء الحاضرين للجلسة.

مادة (7): علاقة الدائرة باللجان الشعبية للخدمات:

أن أساس التعامل مع اللجان الشعبية للخدمات وتشكيلها يقوم على الأسس التالية':

- اللجان الشعبية للخدمات والتي تم اعتمادها رسميا من الدائرة هي لجان طوعية للاجئين تعمل تحت مظلة دائرة شؤون اللاجئين.
- الإقرار بوحدانية تمثيل م.ت.ف.
- العلاقة بين الدائرة واللجان علاقة عضوية باعتبار أن الدائرة هي مرجعية اللجان المعتمدة من قبلها مالياً وإدارياً وقانونياً وسياسياً في الوطن والشتات وعلى أسس لا مركزية وديمقراطية.
- اللجنة الشعبية للخدمات هي المرجعية المعتمدة من قبل الدائرة لسكان المخيم وللمؤسسات العاملة داخل المخيم.
- علاقة اللجنة الشعبية للخدمات مع مؤسسات المخيم تقوم على أساس التفاهم والتعاون والتنسيق المشترك لما فيه مصلحة اللاجئين داخل الموقع، حيث تعتبر مؤسسات المخيم جزءاً من الخطة التنموية التي تمولها اللجنة الشعبية.
- تدعو الدائرة رؤساء اللجان الشعبية للخدمات لاجتماع دوري برئاسة رئيس الدائرة أو من ينتدبه لذلك.

مادة (8): مهام اللجان الشعبية للخدمات:

- العمل على تحقيق وتنفيذ أهداف هذا النظام.
- إدارة شؤون اللجنة مالياً وإداريا وإعداد اللوائح والأنظمة الداخلية والتعليمات اللازمة لضمان سير عمل اللجنة وفقا لمقتضيات العمل ودون الإخلال ببنود هذا النظام وسياسات م.ت.ف والدائرة.
- وضع الخطط والدراسات لمشاريع ذات أولوية خدمية من خلال الدائرة.
- المتابعة اليومية لخدمات وكالة الغوث "الأونروا" في المخيمات وحثها على تحسين وتطوير خدماتها المقدمة للاجئين الفلسطينيين بما ينسجم والزيادة المضطردة في أعداد اللاجئين .
- التعاون مع المؤسسات الوطنية والمؤسسات غير الحكومية والمانحين في الجوانب المتعلقة بتطوير خدمات المخيم وبنيته التحتية وذلك بالتنسيق والتعاون مع الدائرة. وبما أن اللجان الشعبية للخدمات في المخيمات هي مؤسسات ذات قواعد مجتمعية فان عملها ينصب في

خدمة هذه القواعد من خلال توفير الخدمات وتحسين جودة المشاريع الخدمية المقدمة للمخيمات وضمان استمراريتها.

- التصدي عبر إجراءات نقابية وإعلامية للتقليصات في الخدمات التي تقدمها وكالة الغوث للاجئين، والتصدي السلمي لكافة مشاريع إلغاء حق العودة وبالتنسيق مع الدائرة.
- المشاركة الفاعلة في كافة الفعاليات والأنشطة الوطنية وبرامج الدائرة.
- تشكيل اللجان الفرعية والتي تراها اللجنة ضرورية لتحسين العمل وتحديد اختصاصاتها.
- رفع التقارير عن نشاطات اللجنة وخططها ومشاريعها وبرامجها بصورة دورية ضمن التقرير الإداري إضافة إلى إعداد التقرير المالي السنوي وعرضهما على الهيئة العامة ودائرة شؤون اللاجئين وفق الأصول.
- العمل على تطوير الأنشطة الثقافية والتربوية والتعليمية وإقامة الندوات والأنشطة والبرامج والمشاريع التي ترفع من مستوى الوعي الوطني والاجتماعي والسياسي والتعليمي لدى اللاجئين.
- رفع مستوى الاهتمام بالأنشطة الشبابية والنسائية بالتنسيق مع جهات الاختصاص.

الباب الثاني: الهيئة العامة

مادة (9): تشكيل الهيئة العامة:

- تتشكل الهيئة العامة لكل لجنة شعبية من الفصائل الوطنية الفلسطينية المنطوية تحت مظلة منظمة التحرير الفلسطينية داخل المخيم والمؤسسات العاملة في المخيم (اللجنة الشعبية للخدمات - مراكز الشباب ومركز النشاط النسوي والمعاقين والطفل) وأصحاب الكفاءات والخبرات والتكنوقراط والشخصيات الوطنية والاعتبارية والفعاليات الاجتماعية والسياسية والوجهاء ورجال العشائر والإصلاح - حسب طبيعة تشكيل المخيم - وأعضاء اللجان الشعبية السابقين في اللجان الشعبية على ان لا يقل عدد الهيئة العمومية عن 1% من سكان المخيم.
- أعضاء الهيئات الإدارية الحالية للمؤسسات (مراكز الشباب ومراكز النشاط النسوي والمعاقين والطفل) مع مراعاة تمثيل كافة القطاعات الواردة في بند رقم (1) ماده رقم (11) في الهيئة العامة.
- ممثلو الفصائل المنطوية تحت مظلة م.ت.ف داخل المخيم حيثما يلزم على أن يكون من بين أعضاء الهيئة العامة.

- يشترط في عضو الهيئة العامة أن لا يقل عمره عن 25 سنه.

مادة (10): انعقاد الهيئة العامة

- تنعقد الهيئة العامة للجنة الشعبية للخدمات سنويا في مقر اللجنة الشعبية للخدمات أو في أي مكان آخر يحدد في الدعوة الخطية الموجهة لأعضاء الهيئة العامة في حينه وتحت إشراف دائرة شؤون اللاجئين.
- تنعقد الهيئة العامة بدعوة خطية من قبل رئيس أو أمين سر اللجنة الشعبية لكل أعضائها الذين لهم حق الحضور والذين تنطبق عليهم المادة رقم (9) أعلاه، ويبلّغ عن مكان الاجتماع وموعده وجدول أعماله قبل أسبوعين من موعد الاجتماع.
- تعقد الهيئة العامة للجنة اجتماعها السنوي بحضور ثلثي الأعضاء على الأقل وبحضور الدائرة، وفي حالة عدم اكتمال النصاب القانوني يؤجل الاجتماع لمدة لا تزيد عن أسبوعين على أن يعقد في نفس الموعد والمكان دون الحاجة لتوجيه دعوة جديدة. وفي هذا الاجتماع المؤجل، يجوز للأعضاء الحاضرين - شريطة أن لا يقل عددهم عن نصف الأعضاء+1 - النظر بجدول أعمال الاجتماع واتخاذ القرارات المناسبة .
- تتخذ قرارات الهيئة العامة للجنة الشعبية للخدمات في المسائل العادية بالأغلبية المطلقة (النصف + 1)، حيث تكون هذه القرارات ملزمة لجميع أعضاء اللجنة دون استثناء.
- يحق لأعضاء الهيئة العامة الدعوة لعقد اجتماع لسحب الثقة من اللجنة الشعبية للخدمات وذلك بموافقة ثلثي الأعضاء على الأقل، على أن تنتخب بعد ذلك لجنة تحضيرية من (5) أشخاص وتحدد موعدا لانتخاب هيئة إدارية جديدة للجنة الشعبية للخدمات بالتنسيق مع الدائرة.
- ينظم محضر جلسة في كل اجتماع تعقده الهيئة العامة للجنة، ويتولى أمين سر اللجنة تدوين مجريات الجلسة والتوقيع عليه بالاشتراك مع رئيس اللجنة، ويكون المحضر بينة أولية على مضمونه وعلى شرعية الاجتماع والقرارات التي تم اتخاذها في هذا الاجتماع.
- يترأس اجتماعات الهيئة العامة للجنة رئيس اللجنة الشعبية أو نائبه في حال عدم إنتهاء مدة عمل اللجنة الشعبية أو أكبر الأعضاء سناً في حال الدعوة لإجراء إنتخابات.
- يحق للجنة الشعبية في حالة استقالتها بشكل جماعي دعوة الهيئة العامة للانعقاد وإعلام الدائرة بذلك قبل الاجتماع.
- يحق للجنة الشعبية تأجيل اجتماع الهيئة العامة لفترة محددة مع بيان الأسباب الموجبة لذلك.

مادة (11): اختصاصات ومهام الهيئة العامة:

- تنظر الهيئة العامة للجنة خلال اجتماعها السنوي العادي بالأمور التالية:

  - مناقشة التقريرين المالي والإداري اللجنة الشعبية والمصادقة عليهما.
  - مناقشة تقرير مدقق الحسابات القانوني عن وضع اللجنة المالي والمصادقة عليه.
  - تعيين مدقق حسابات قانوني.
  - مناقشة وتقييم الأعمال والنشاطات التي قامت بها اللجنة الشعبية للخدمات خلال فترة عملها السابقة.
  - قبول استقالة اللجنة الشعبية وانتخاب اللجنة الشعبية جديدة.
  - وضع السياسات والتوجهات العامة للجنة بحيث لا تتعارض مع سياسات وتوجهات منظمة التحرير الفلسطينية ودائرة شؤون اللاجئين.

- تنظر الهيئة العامة في الاجتماع غير العادي بطلب من أغلبية ثلثي أعضاء الهيئة العامة أو من دائرة شؤون اللاجئين بالأمور التالية:

  - عزل أعضاء اللجنة الشعبية وسحب الثقة منهم.
  - حل اللجنة وتشكيل لجنة تحضيرية للإعداد لانتخاب لجنة جديدة بالتنسيق مع الدائرة.
  -

الباب الثالث: اللجنة الشعبية للخدمات

مادة (12): العضوية

شروط العضوية في اللجنة الشعبية للخدمات:

العضوية في اللجنة الشعبية للخدمات هي عضوية شخصية تطوعية وغير قابلة للتحويل بالوكالة أو الإنابة ولا تنتقل بالإرث. ويشترط في عضو اللجنة الشعبية للخدمات ما يلي:

- أن يكون حسن السيرة والسلوك.
- أن لا يكون قد حكم عليه حكما نهائيا بجناية أو جنحة مخلة بالشرف و/ أو الأمانة.

- لا يعتبر الجنس شرطا من شروط العضوية.

مادة (13) : سقوط وانتهاء العضوية:

تسقط العضوية عن عضو اللجنة الشعبية في إحدى الحالات التالية:

- الوفاة.
- الفصل من اللجنة وفقاً لما هو منصوص عليه ومفصل في الباب الخامس من هذا النظام.
- الانسحاب أو الاستقالة من اللجنة بعد تقديمه إشعارا خطيا بذلك إلى اللجنة الشعبية للخدمات قبل 30 يوما من تقديم الانسحاب أو الاستقالة الخطية وتقديم نسخة منها للدائرة.
- إذا تهاون العضو في تطبيق أحكام هذا النظام و/أو تهاون في تنفيذ أي قرار صادر عن اللجنة الشعبية للخدمات وفقاً لتسلسل العقوبات المنصوص عليها في الباب الخامس من هذا النظام.
- إذا أدين العضو بجريمة من محكمة فلسطينية مختصة، وصدر بموجبه حكماً نهائيا بجناية أو بجنحة مخلة بالشرف و/أو الأمانة.
- إذا تغيب عضو اللجنة الشعبية للخدمات ثلاث جلسات متتالية عن اجتماعات اللجنة دون عذر مقبول يوجه له إنذار خطي، وفي حالة عدم الاستجابة تجمد عضويته من اللجنة الشعبية للخدمات.
- لا تسقط العضوية في حالات السفر القصيرة أو الغياب الطارئ القسري الخارج عن إرادة العضو لمدة تزيد عن سنة.
- لا يجوز للجنة الشعبية للخدمات أن تفصل أو تقترح على الهيئة العامة فصل عضو من أعضاء اللجنة الشعبية للخدمات للأسباب المذكورة في المادة رقم (13) بند (4،6) إلا بعد توجيه إنذار خطي له وإعطاءه فرصة لتصحيح خطئه والدفاع عن نفسه.
- إذا فقد أيا من الشروط التي يجب توافرها في العضو بمقتضى هذا النظام.

مادة (14): واجبات العضو:

- أن يلتزم عضو اللجنة الشعبية للخدمات بهذا النظام التزاما كاملا نصاً وروحاً.
- أن يلتزم عضو اللجنة الشعبية للخدمات بالدفاع عن حقوق اللاجئين وعلى رأسها حق العودة.

- أن يكرس عضو اللجنة الشعبية للخدمات جهوده في خدمة قضية اللاجئين الفلسطينيين، وأن يغلّب المصلحة العامة على مصالحه الخاصة.

مادة (15): حقوق عضو اللجنة الشعبية في حال اعتماد اللجنة

- يحق لعضو اللجنة الشعبية الترشح والانتخاب شخصياً لعضوية اللجنة الشعبية الجديدة.
- يحق لعضو اللجنة الشعبية حضور جلسات الهيئة العامة والتصويت على قراراتها.
- يحق لعضو اللجنة الشعبية إبداء الرأي والمناقشة ضمن الحوار الديمقراطي البنَاء والهادف إلى الحفاظ والدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين.
- يحق لعضو اللجنة الشعبية الاشتراك في نشاطات اللجنة وتمثيلها رسمياً وشعبياً بعد موافقة اللجنة الشعبية للخدمات.

مادة (16): انتخاب اللجان الشعبية وإدارتها

- يتولى إدارة اللجنة الشعبية للخدمات هيئة إدارية تتكون من (7-13) عضوا يتم انتخابهم من قبل أعضاء الهيئة العامة. ويحدد عدد أعضاء اللجنة شعبية بما يتناسب وعدد سكان المخيم أو التجمع وبما لا يقل عن 7 أعضاء ولا يتجاوز 13 عضواً.
- تنتخب اللجنة الشعبية في أول اجتماع لها رئيسا ونائبا للرئيس وأمينا للسر وأمينا للصندوق.
- تكون فترة عمل اللجنة الشعبية سنتان، تخضع بعدها اللجنة الشعبية للانتخابات من قبل الهيئة العامة، ويجوز لأعضاء الهيئة العامة تجديد الثقة باللجنة الشعبية أو التوافق عليهم لفترة عمل أخرى بالتنسيق المسبق مع الدائرة وبموافقتها.
- تعقد اللجنة الشعبية اجتماعاتها الدورية العادية مرة كل شهر على الأقل.
- تعقد اللجنة الشعبية اجتماعاتها إذا توفر نصاب قانوني للاجتماع وهو الأغلبية المطلقة (النصف+ 1)، وتؤخذ قراراتها بالأغلبية المطلقة (النصف+ 1).
- يحق لرئيس اللجنة أو من ينوب عنه دعوة اللجنة الشعبية لاجتماع غير عادي (طارئ).
- تسقط عضوية أي عضو من اللجنة الشعبية إذا تغيب عن حضور الجلسات لأكثر من 3 مرات متتالية بدون مبرر أو عذر شرعي.
- لا يجوز الجمع بين عضوية اللجنة الشعبية للخدمات والعمل في اللجنة بأجر.
- لا يجوز للجنة الشعبية أن تضم في عضويتها عضوين أو أكثر يجمع بينهما صلة قرابة من الدرجتين الأولى والثانية، إلا بموافقة خطية مسبقة من الدائرة.

- العمل في اللجنة الشعبية هو عمل طوعي وليس له أية صفة رسمية أو وظيفية ولا يجوز لعضو اللجنة الشعبية أن يتقاضى راتباً عن عمله.

مادة (17)

- إذا رغب أحد أعضاء اللجنة الشعبية الاستقالة من منصبه، فيتوجب عليه التقدم بإشعار خطي بذلك إلى اللجنة الشعبية. وعلى اللجنة الشعبية البت في طلب الاستقالة خلال مدة لا تتجاوز الشهر من تاريخ تقديمه الاستقالة. وفي حالة عدم الرد خلال المدة المشار إليها، تعتبر الاستقالة سارية المفعول وموافق عليها ضمنا ويقدم كتاب الاستقالة بعد الموافقة عليها للدائرة.
- إذا شغر مكان في اللجنة الشعبية للخدمات لأي سبب من الأسباب، تقوم اللجنة الشعبية بإضافة أعضاء ممن حصلوا على أعلى الأصوات تباعا في الانتخابات السابقة، وبالتنسيق المسبق مع الدائرة. وإذا امتنعوا يتم توجيه الدعوة من قبل اللجنة الشعبية لإجتماع غير عادي للهيئة العامة لإجراء انتخابات إستكمالية أو التوافق على شخصية تنطبق عليها بنود المادة رقم (12) من هذا النظام لشغل المراكز الشاغرة في اللجنة الشعبية بالتنسيق مع الدائرة.

مادة (18): تفقد اللجنة الشعبية إعتمادها في أحدى الحالات التالية:

- عدم الإلتزام ببنود هذا النظام.
- الخروج عن توجهات وسياسات م.ت.ف وتوجيهات الدائرة.
- تجميد أو استقالة ثلثي أعضاء اللجنة الشعبية.
- سحب الثقة عن اللجنة الشعبية للخدمات من قبل الدائرة و/او من قبل ثلثي أعضاء الهيئة العامة للجنة (أغلبية الثلثين).
- يحق للدائرة سحب إعتماد اللجنة.

مادة (19): مهام رئيس اللجنة الشعبية للخدمات:

- تمثيل اللجنة لدى الهيئات الرسمية والشعبية والأجنبية وأمام المؤسسات الوطنية.
- التوقيع على المراسلات والمكاتبات والعقود والاتفاقيات التي تتم بين اللجنة وبين

المؤسسات .

- دعوة اللجنة للاجتماع وترؤس اجتماعاتها.
- تنسيق علاقة اللجنة مع الدائرة.
- رفع التقارير الدورية عن نشاطات اللجنة للدائرة.
- إقرار جدول أعمال جلسات اللجنة الشعبية ومراقبة تنفيذ قراراتها.
- الاطلاع على أعمال ونشاطات اللجان الفرعية وله الحق بدعوتها للاجتماع.
- إعداد التقارير الإدارية والمالية السنوية بالتعاون مع أمين السر وأمين الصندوق.
- التوقيع مع أمين السر على محاضر الجلسات والقرارات الإدارية والأمور الخاصة بالموظفين.
- التوقيع مع أمين الصندوق على الصكوك والأوراق المالية.
- لا يحق لرئيس اللجنة الشعبية للخدمات أن يحل محل رئيس لجنة تخصصية أو ينوب عنه، وفي حال تغيب رئيس لجنة تخصصية يحل محله نائب رئيس اللجنة التخصصية.
- يكون صوت الرئيس مرجحا في حالة تعادل الأصوات في اجتماعات الهيئة العامة اللجنة الشعبية.

مادة (20): مهام نائب رئيس اللجنة:

يقوم نائب رئيس اللجنة بأعمال وصلاحيات الرئيس في حال غيابه.

مادة (21): مهام أمين السر

- إعداد جدول أعمال اللجنة الشعبية والهيئة العامة، ودعوة أعضائها للاجتماعات.
- إعداد المحاضر وتسجيل سير الجلسات والقرارات في السجلات وحفظها.
- إعداد التقرير الإداري الشهري والسنوي عن نشاطات اللجنة وتقديمه اللجنة الشعبية. وكذلك إعداد التقرير الإداري السنوي وتقديمه للدائرة بالتعاون مع رئيس اللجنة.
- استقبال المراسلات الواردة والصادرة عن اللجنة والرد عليها بعد عرضها على رئيس اللجنة أو نائبه في حال تغيبه، وعلى رئيس اللجنة الشعبية للخدمات اخذ موافقة اللجنة الشعبية في بعض الحالات مع عدم الإخلال بصلاحيات رئيس اللجنة ونائبه.
- الإشراف على جميع الأعمال الإدارية وشؤون الموظفين لدى اللجنة، واستلام طلبات التوظيف التي تعلن عنها اللجنة.

- إخطار الدائرة ببيان عن حركة العضوية في اللجنة الشعبية والإبلاغ عن أية تغييرات أو تعديلات تطرأ على اللجنة بموجب إشعار خطي يرسل للدائرة خلال مدة لا تتجاوز 15 يوماً من تاريخ التعديل أو التغيير بالتنسيق مع رئيس اللجنة الشعبية. وفي كل الأحوال، يجب على اللجنة الشعبية للخدمات اخذ الموافقة المسبقة من الدائرة قبل إجراء أية تغييرات أو تعديلات على حركة العضوية في اللجنة الشعبية.
- يقوم أمين السر في اللجنة بتفعيل النظام الإداري وتوثيقه من خلال تزويد الدائرة بنسخة عن التقرير الإداري بحيث يغطي الفترة من 1/1 وحتى 12/31 يوثق انجازات اللجنة ونشاطاتها ومشاريعها خلال السنة.
- تقوم كافة اللجان باعتماد وتنظيم السجلات التالية تحت إشراف رئيس اللجنة الشعبية للخدمات وأمين سرها:

  - سجل المراسلات الصادر منها والوارد إليها، وحفظ صور عن المراسلات الواردة والصادرة وتوثيقها في ملفات خاصة.
  - سجل النظام الأساسي بما في ذلك أسماء أعضاء اللجنة الشعبية للخدمات في كل دورة إنتخابية وتاريخ إنتخابهم أو التوافق عليهم.
  - سجل بأسماء أعضاء اللجنة الشعبية للخدمات متضمناً أرقام هوياتهم وأعمارهم وتاريخ إنتسابهم ومهنتهم.
  - سجل محاضر إجتماعات اللجنة الشعبية للخدمات والجمعية العمومية بصورة متسلسلة.
  - سجل الإيرادات النقدية والعينية والمصروفات على وجه منفصل وفقاً للأصول المالية المتبعة.
  - سجل بالجرد السنوي يوثق موجودات اللجنة الثابتة والمنقولة، والحالة العامة للموجودات تمهيداً لأية إتلافات مستقبلاً وفق الأصول.
  - على اللجنة الشعبية للخدمات تنظيم محضر بجلساتها وقراراتها.
  - على اللجنة الشعبية للخدمات الإحتفاظ بالسجلات المذكورة وعدم إتلافها طيلة مدة عملها وتسليمها للدائرة عند حل اللجنة، وعليها إبراز هذه السجلات للدائرة في أي وقت تطلبها.

مادة (22): مهام أمين الصندوق:

- يعتبر أمين الصندوق مسؤولاً مباشراً عن جميع أمور اللجنة المالية طبقا للنظم والأصول

المالية المتبعة.

- الإشراف العام على جميع موارد اللجنة ومصروفاتها، واستخراج الإيصالات الرسمية عن جميع المصروفات والإيرادات واستلامها وإيداعها لدى البنك المحلي الذي تعتمده اللجنة الشعبية.
- قيد جميع الإيرادات والمصروفات في سجلات خاصة بذلك، ويكون مسئولا عن تنظيم الأعمال المالية والإشراف عليها وعرض ملاحظاته أمام اللجنة الشعبية.
- الإشراف على الجرد السنوي للموجودات الثابتة والمنقولة ملك اللجنة، وتقديم تقرير بنتيجة الجرد للجنة الشعبية.
- الاحتفاظ بالمستندات المالية الدالة على صحة الصرف ومراقبتها وحفظها.
- مراجعة السجلات المالية الخاصة باللجنة ومراجعة المستندات المالية قبل الصرف واعتمادها وحفظها في سجلات.
- لا يتم الدفع فوق مبلغ 500 شيقل أو ما يعادله بالعملات الأخرى إلا بتحرير شيك بنكي لصالح المستفيد الأول.
- إعداد ميزانية اللجنة للسنة التالية بالاشتراك مع أمين السر وعرضها على الشعبية.
- تنفيذ قرارات اللجنة الشعبية فيما يتعلق بالمعاملات المالية بشرط أن تكون القرارات مطابقة لبنود الميزانية.
- التوقيع مع رئيس اللجنة الشعبية للخدمات على الصكوك والاذونات والأوراق المالية المختلفة، ويشترط توقيع أمين الصندوق على الشيكات البنكية مع رئيس اللجنة الشعبية للخدمات وشخص ثالث من أعضاء اللجنة الشعبية وبالتنسيق وموافقة الدائرة.
- إعداد التقرير المالي والدفاتر الحسابية في نهاية كل سنة والاحتياط المتبقي في الصندوق وعرضه على اللجنة الشعبية والهيئة العامة للمصادقة عليه.
- إعداد التقرير المالي السنوي والدفاتر الحسابية بالتعاون مع رئيس اللجنة وتقديمه للدائرة في موعد لا يتعدى الشهر من نهاية السنة المالية. وبذلك يقوم أمين الصندوق في كل لجنة شعبية في المخيمات بتزويد الدائرة بتقرير مالي سنوي موثق من مدقق حسابات قانوني معتمد، في موعد لا يتعدى الشهر من نهاية السنة المالية ووفق التالي:

  - تقرير مالي للفترة من بداية السنة المالية وحتى 12/31
  - كشف من البنوك المحلية عن الحركات والأرصدة البنكية لدى البنوك التي تتعامل معها اللجان (شيقل، دينار، دولار، يورو) .

الباب الرابع: مالية اللجنة

مادة (23)

تبدأ السنة المالية للجنة الشعبية للخدمات في بداية شهر كانون ثاني (1/1) وتنتهي في نهاية شهر كانون أول (12/31) من نفس السنة، ويتولى الإشراف عليها أمين الصندوق وتخضع للمحاسب القانوني في نهاية السنة المالية، ويقدم تقرير مالي بذلك للدائرة.

مادة (24): تحصل اللجنة على أموالها من المصادر التالية

- التبرعات والهبات والإعانات المقدمة من الأفراد والجمعيات والمؤسسات الوطنية والرسمية والأهلية والمانحين ومن كافة المصادر التي تؤيد حقوق الشعب الفلسطيني وعلى رأسها حق العودة، وذلك بموجب إيصالات قبض معتمدة من أمين الصندوق، وتودع في حساب اللجنة البنكي، وتبلغ الدائرة بالحركات المالية المستجدة حسب الأصول. ويشترط في هذه الإعانات أن تكون غير مشروطة ولا تتعارض مع توجهات م.ت.ف.
- إيرادات النشاطات والبرامج التي تقررها اللجنة وتقوم بها اللجنة المضمونة الكسب والمسموح بها قانونيا إن وجدت.
- يحق للجنة إقامة الاحتفالات والأسواق الخيرية والمباريات الرياضية أو غير ذلك من وسائل جمع الأموال المشروعه للأغراض التي أنشئت من اجلها.
- إيرادات المشاريع والأموال المنقولة وغير المنقولة التابعة للجنة.
- مخصصات اللجنة من الدائرة.
- مخصصات اللجنة من إيرادات النقل على الطرق.
- الموارد التي تقررها اللجنة الشعبية للخدمات ولا تتعارض جوهرياً مع هذا النظام، ولا تخالف أهداف اللجنة وغاياتها.

مادة (25)

- على اللجنة الشعبية للخدمات وكافة اللجان في التجمعات فتح حساب بنكي واحد فقط في احد البنوك المحلية (يفضل بنك وطني).
- على اللجنة الشعبية للخدمات وكافة اللجان في التجمعات تزويد الدائرة بكشف بنكي معتمد

ومصدق عن الحساب والأرصدة وجميع العملات والمخولين بالتوقيع لدى البنك.

مادة (26)

على كافة اللجان الشعبية للخدمات وكافة اللجان في التجمعات تعيين لجنة مالية من ثلاثة أشخاص مخولة قانونيا ورسميا بالتوقيع البنكي على الحساب على أن تعتمد مسبقاً من الدائرة وعلى النحو التالي:

- رئيس اللجنة الشعبية للخدمات (أساسي).
- أمين الصندوق (أساسي).
- عضو من أعضاء اللجنة الشعبية للخدمات (اختياري).

مادة (27)

تتمتع اللجنة الشعبية للخدمات بشخصية معنوية وذمة مالية مستقلة، ويحق لها أن تمتلك الأموال المنقولة وغير المنقولة وما تحتاجه وتسجيله باسم اللجنة والتصرف فيه في حدود تحقيق أغراضها وأهدافها وفق هذا النظام.

مادة (28)

جميع أموال اللجنة مخصصة لتحقيق أهدافها ولا يجوز صرف أي مبلغ إلا في حدود تحقيق غايات وأهداف اللجنة المقررة في هذا النظام.

الباب الخامس: إجراءات انضباطية

مادة (29)

- إن الهدف من أي عقوبة أو إجراء انضباطي ينفذ بحق أي عضو من أعضاء اللجنة ما هو إلا للحفاظ على وحدة وسمعة اللجنة بين صفوف اللاجئين بصفة خاصة وبين أبناء شعبنا بصفة عامة كي تتمكن اللجنة من تحقيق أهدافها وواجباتها وفقا لهذا النظام.
- تكون صلاحيات تشكيل مجلس انضباطي (مجلس تأديبي) من اختصاص الدائرة مباشرة.

مادة (30): المخالفات التي يستحق أن يتخذ فيها إجراءات عقابية بحق الأعضاء:

- مخالفة مواد وبنود هذا النظام بصورة جوهرية.
- عدم الالتزام بالدفاع عن حقوق اللاجئين وفي مقدمتها حق العودة والتفريط فيها.
- التخلف عن حضور الاجتماعات بصورة متكررة بدون عذر شرعي.
- الإهمال في تنفيذ المهام والقرارات التي يكلف بها العضو.
- الإساءة عن قصد إلى سمعة اللجنة و/أو الدائرة أو أي جهة وطنية أخرى.
- التلاعب وسوء التصرف بميزانية وأموال اللجنة وممتلكاتها وعقاراتهـا المنقولـة وغيـر المنقولة.
- إلحاق الضرر المادي و/ أو المعنوي باللجنة أو بأحد أعضائها.
- إذا حكم على العضو بحكم نهائي بجناية أو جنحة مخلة بالشرف و/أو الأمانة.
- إذا قدم للدائرة أو أي جهة رسمية أخرى بيانات مضللة و/أو غير صحيحة تضر بـصورة اللجنة وتلحق الأذى والضرر القانوني بها.
- إذا قام بأي عمل خلافا للصلاحيات أو المسؤوليات والواجبات التي خولت له.

مادة (31): العقوبات بشكل تسلسلي:

لفت نظر / إنذار مع تعميم العقوبة/ لحرمان من أي مسؤولية في اللجنة / تجميد مؤقت للعضوية / الفصل.

مادة (32)

تتخذ عقوبة الفصل من اللجنة الشعبية للخدمات دون الرجوع إلى تسلسل العقوبات بشكل استثنائي إذا حكم على عضو اللجنة الشعبية للخدمات بجريمة مخلة بالشرف و/أو الأمانة أو ثبت انه قام بشتم الذات الإلهية.

الباب السادس: أحكام عامة وانتقالية

مادة (33)

- لا يجوز لأي لجنة شعبية شطب أو تغيير أو كشط أية مادة أو بند أو خلافه من مواد وبنود

هذا النظام.

- لا يعتبر الجهل ببنود هذا النظام مبرراً لارتكاب أي فعل مخالف لأحكام هذا النظام والقوانين الأخرى السارية في فلسطين.
- يحظر على اللجنة الخروج على سياسات الدائرة ومنظمة التحرير الفلسطينية. كما ويحظر عليها إنشاء هيئات سرية أو طائفية أو فئوية.

مادة (34): أحكام ختامية

تعتبر مدونة السلوك الصادرة عن دائرة المشاريع في دائرة شؤون اللاجئين جزءاً لا يتجزأ من هذا النظام.

مادة (35): التنفيذ والنفاذ

- تمارس اللجنة الشعبية للخدمات نشاطها بعد اعتمادها رسميا من قبل دائرة شؤون اللاجئين وتحت طائلة المسئولية .
- تُعتمد اللجان الخاصة بتجمعات اللاجئين من الدائرة وفقاً لأحكام هذا النظام، وتشكل لجنة واحدة تمثّل المحافظة ووفق ما تراه الدائرة مناسباً.
- تلغى الأنظمة السابقة وتعديلاتها، ويعتبر هذا النظام ساري المفعول اعتبارا من تاريخ إقراره، ولا يتم تعديله إلا بمصادقة رئيس دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية.

على جميع اللجان الشعبية واللجان المعتمدة من الدائرة تنفيذ أحكام هذا النظام والعمل بمقتضاه من تاريخ صدوره والمصادقة عليه من رئيس دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية.

صدر في فلسطين في تموز لعام 2010 للميلاد.

د. زكريا الآغا

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

رئيس دائرة شؤون اللاجئين

فهرس الملاحق

فهرس الأشكال

فهرس الجداول

فهرس المحتويات